وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الرقابة الإشرافية ودورها في تعزيز الامتثال المصرفي

دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية

للمدة (2020-2021)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل

نور جمعه فالح العابدي

إشراف

أ.م. د. جنان مهدي الدهان

1443 هـ 2021م

﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الصافات، آية 24) .

الإهداء

إلى وطني الحبيب الجريح الذي يرتوي من دماء أبنائه على مّر العصور، وطني أرض الحضارات ومهد الرسالات والمرسلين، بلد الرافدين، العراق .....

إلى شهداء الحق، شهداء العراق على مر السنين.. ...

إلى من تمنيت من كل قلبي وجوده معي الإن ... أبي لروحه السلام

الى من كانت ومازالت الأولى في حياتي، الحبيبة التي تقف الكلمات عاجزة عن شكرها، ينبوع الحنان الذي لا ينضب، أمي ...أدامها الله شمعة تنير لي دربي.

إلى كل من علمني حرفا طوال مسيرة حياتي.... أسمى آيات الشكر والامتنان.

اهدي ثمرة جهد هذا

الباحثة

الشكر والامتنان

فلو كان يُستغنى عن الشكر . . . لعزّة مُلك أو علو مكانِ

لما أمر الله العبادَ بشكره . . . فقال اشكروا لي أيها الثقلانِ

تتناثر الكلمات حبراً وحباً على الأوراق لكل من علمني ومن أزال غيمة جهل مررت بها برياح العلم الطيبة.

بعد أن وفقني الله عز وجل على إنجاز هذه الرسالة، فإنّ من دواعي الوفاء والإقرار بالجميل أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة الأستاذ المساعد الدكتورة (جنان مهدي الدهان) لقبولها الإشراف على رسالتي ولما قدمته لي من علم وافر ونصح وتوجيه وعطف مستمر طوال مدة تدريسها لي وإشرافها الذي كان له الأثر الأكبر في دفعي الى إتمام هذا البحث.

وأسمى آيات الامتنان والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، لتحملهم عناء قراءة البحث ومناقشته، مع اعتزازي بآرائهم وتوجيهاتهم القيَّمة التي ستُغني هذا الجهد المتواضع، كما ويسرني أن أشكر جميع أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية والى الأستاذ المساعد الدكتور (كمال كاظم الشمري) والأستاذ المساعد الدكتورة (زينب مكي البناء) والأستاذ المساعد الدكتور (علي احمد فارس) والأستاذ المساعد الدكتور (أمير علي الموسوي) والأستاذ المساعد الدكتور (مهدي نصر الله) لما كان لهم من تشجيع ومساعدة ودعم طوال مدة الدراسة.

وأتقدم بالشكر والتقدير والامتنان الى من أعطاني فرصة ومنحني إجازة دراسية لأكمل دراسة الماجستير الدائرة التي أعمل فيها (ديوان الرقابة المالية الاتحادي) ولاسيما الأخ والزميل (مهند فاروق حميد) الذي كان له دور بارز ومساندة أخوية خلال مدة الدراسة ومرحلة كتابة الرسالة فجزاه الله خير الجزاء.

ويطيب لي أن اشكر كل من زملائي وزميلاتي في مرحلة دراسة الماجستير قسم العلوم المالية والمصرفية الشكر موصول الى كل من مدَ يد العون والمساعدة طيلة مدة الدراسة، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

وختاماً أتقدم بالشكر والامتنان إلى الصديقة العزيزة رفيقة دربي في مجال الثقافة (نور عطا الله) لما قدمتهُ لي من مساعدة فجزاها الله خير جزاء، والى كل عائلتي الغالية من إخوتي وأخواتي أدامهم الله ذخراً وسنداً لي.

وأستميح العذر لكل من كان لهُ إسهام بشكلٍ مباشر أو غير مباشر في إنجاز هذا البحث المتواضع وفاتني ذكره في هذا الشكر والعرفان.

ودائما تكون سطور الشكر في غاية الصعوبة عند صياغتها ربما لأنها تشعرنا دوماً بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديه هذه الأسطر ..... ومن الله التوفيق

الباحثة

المستخلص

تمثل الرقابة الإشرافية وحدة من أهم وظائف البنك المركزي العراقي التي يهدف من خلالها إلى إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم، وتَمارس هذه الرقابة على المصارف من قبل فرق تفتيشية للتأكد من مدى امتثالها للقوانين والأنظمة وللأوامر والتعليمات المصرفية وسلامة مراكزها المالية وسمعتها المصرفية.

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الرقابة الإشرافية، والامتثال المصرفي ومدى تأثير الرقابة الإشرافية على الامتثال المصرفي وماهي المسؤوليات والواجبات التي تقع على كل من فرق لجان الرقابة الإشرافية وموظفي الامتثال المصرفي، وهل تعد الرقابة الإشرافية معززه ومساندة للامتثال المصرفي في المصارف العراقية؟ وصولاً الى تقديم التوصيات.

وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة، استعانت الباحثة بدراسات سابقة في الجانب النظري فضلاً عن الاطلاع على كتب ومصادر أخرى تتعلق بموضوع بحثها. فقدمت عن طريقها الإطار المفاهيمي للرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي، أما الجانب العملي فقد تضمن إعداد استبانة تتكون من مجموعة من الأسئلة التي تناسب الفرضية التي وضعتها الباحثة، وقد شملت عينة البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي، ومصرف الرشيد، ومصرف الرافدين، ومصرف العراقي للتجارة (TBI)، ومصرف التنمية الدولي، ومصرف الخليج التجاري.

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات النظرية والعملية أهمها ، إن الرقابة المصرفية السليمة تعد شرطا أساسيا لاستمرارية نشاط المصارف وأنها تتكون من مزيج من الرقابة المكتبية والرقابة التعاونية والرقابة الميدانية (لتفتيش) حيث يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة الإشرافية على أداء المصارف لمعرفة مدى امتثالها للتشريعات المصرفية ولتحديد نقاط الضعف في الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي .

وكذلك وجود ضعف في بَعدي (الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) حيث لوحظ عدم حضور اغلب مراقبي الامتثال للدورات التدريبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي، مما يؤثر سلبا في مستوى تأهيلهم لأداء وظيفة مراقب الامتثال، ولا توجد ضوابط أو إجراءات تكفل إلزامية حضورهم في تلك الدورات.

كما توصي الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالاهتمام التنظيمي والرقابي بتطوير الأساليب والإجراءات وأعمال الرقابة الإشرافية باستخدام البرامج المتطورة والحديثة وقواعد البيانات العالمية للمتابعة والكشف المبكر للمخاطر، وكذلك على البنك المركزي العراقي الاهتمام بتطوير إمكاناتموظفي قسم مراقبة الامتثال، عن طريق إدخال مراقب الامتثال، وموظفيه في دوارات تطويرية، وتدريبية تخصصية لزيادة الكفاءة والخبرة والإدراك، وزج مراقبي الامتثال بدورات تدريبية خارج العراق، لتعميق خبراتهم والاستفادة من تجارب المصارف في الدول الأخرى.

الكلمات المفاتيحية

(الرقابة الإشرافية، الامتثال المصرفي)

قائمة محتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
.1	الآية القرآنية	أ
.2	الإهداء	ب
.3	شكر والامتنان	ج- د
.4	المستخلص	ه- و
.5	قائمة المحتويات	ز- ح
.6	قائمة الجداول	ط- ي
.7	قائمة الأشكال	ك
.8	المقدمة	2-1
	الفصل الأول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة.	
.9	المبحث الأول: منهجية البحث	14-4
.10	أولاً: مشكلة البحث	5
.11	ثانياً: أهمية البحث	6-5
.12	ثالثاً: أهداف البحث	6
.13	رابعاً: فرضيات البحث	8-7
.14	خامساً: وصف عينة البحث	9
.15	سادساً: حدود البحث	10
.16	سابعاً: المعلومات الديموغرافية	10
.17	ثامناً: وسائل جمع البيانات والمعلومات	11-10
.18	تاسعاً: صدق الاستبانة وصلاحياتها	12
.19	عاشراً: الأساليب الإحصائية المستخدمة	13
.20	الحادي عشر: هيكلة البحث	14
.21	المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة	23-15
.22	أولاً: الدراسات العراقية	18-15
.23	ثانياً: الدراسات العربية	20-18
.24	ثالثاً: الدراسات الأجنبية	23-20
.25	رابعاً: الاستفادة من الدراسات السابقة	23
.26	خامساً: ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة	23
	الفصل الثاني: الإطار النظري للرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي	
.27	المبحث الأول: الرقابة الإشرافية، مفهوم، تعريف، أهدافها ، اهميتها	44-25
.28	أولاً: مفهوم الرقابة الإشرافية	32-26
.29	ثانياً: أهمية الرقابة الإشرافية	33-32

.30	ثالثاً : أهداف الرقابة الإشرافية	34-33
.31	رابعاً : مبررات الرقابة الإشرافية	35-34
.32	خامساً : أنواع الرقابة المصرفية	38-36
.33	سادساً : الرقابة المصرفية الفعالة وخصائصها	40-38
.34	سابعاً : دور البنك المركزي العراقي بالإشراف على المصارف	43-40
.35	ثامناً : أبعاد الرقابة الإشرافية	44
.36	المبحث الثاني: لامتثال المصرفي، مفهوم، تعريف، أهداف، أهميتها	60-45
.37	أولاً : مفهوم الامتثال المصرفي	46-45
.38	ثانياً : أهمية الامتثال المصرفي	47-46
.39	ثالثاً : أهداف الامتثال المصرفي	48-47
.40	رابعاً : شروط ومهام وظيفة الامتثال المصرفي	50-48
.41	خامساً : المبادئ الأساسية للامتثال المصرفي	52-51
.42	سادساً : مخاطر عدم الامتثال	55-53
.44	سابعاً : متطلبات الامتثال المصرفي	57-56
.45	ثامناً : علاقة مجلس إدارة المصرف بمراقب الامتثال	58-57
.46	تاسعاً : أبعاد الامتثال المصرفي	60-58
.47	المبحث الثالث: العلاقة بين متغير الرقابة الإشرافية ومتغير الامتثال المصرفي	62-61
	الفصل الثالث: الجانب العملي للدراسة	
.48	توطئة	64
.49	المبحث الأول: ترميز متغيرات الدراسة وصدق وثبات الاستبانة	69-65
.50	أولاً : ترميز متغيرات الدراسة	65
.51	ثانياً : قياس صدق وثبات استمارة الاستبيان	69-65
.52	المبحث الثاني: تحليل نتائج عينة الدراسة	82-70
.53	أولاً : تحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة (البيانات العامة)	76-70
.54	ثانياً : التحليل الوصفي لمحاور الدراسة	82-76
.55	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	101-83
.56	أولاً : اختبار التوزيع الطبيعي	85-83
.57	ثانياً : اختبار علاقات الارتباط	91-85
.58	ثالثاً : اختبار فرضيات التأثير	101-91
	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	105-103
.59	الاستنتاجات	104-103
.60	التوصيات	105
.61	المصادر	
.62	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
.1	مجتمع البحث والاستبانات الموزعة على مصارف عينة البحث	9
.2	ملخص مكونات استمارة الاستبيان	12
.3	وجهات النظر المتعددة لتعريف الرقابة الإشرافية	28-27
.4	ترميز متغيرات الدراسة	65
.5	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الرقابة الإشرافية والأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لذلك البعد	66
.6	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الامتثال المصرفي والأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لذلك البعد	68-67
.7	معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	68
.8	نتائج معامل الفاكرونباخ والصدق الذاتي	69
.9	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	70
.10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات الأعمار	71
.11	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة	72
.12	توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي	73
.13	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	74
.14	توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي	75
.15	يمثل متغير الرقابة الإشرافية للاستبانة	79-78
.16	يمثل متغير الامتثال المصرفي من الاستبانة	82 -81
.17	اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول للاستبيان	84 -83
.18	اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني للاستبيان	85-84
.19	مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد الرقابة الإشرافية (n=111)	86
.20	مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات (n=111)	87
.21	مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد أساليب الإشراف	88
.22	مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد التقارير الإشرافية	89
.23	مصفوفة الارتباط بين الامتثال المصرفي وبعد الصلاحيات التصحيحية الجزائية للسلطات الإشرافية	90
.24	مصفوفة الارتباط بين بعد الامتثال المصرفي وبعد الرقابة الإشرافية	91
.25	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الأولى لتأثير	93

	الرقابة الإشرافية في الاستقلالية	
.26	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية لتأثير الرقابة الإشرافية في التنظيم	94
.27	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثالثة لتأثير الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة	96
.28	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الرابعة لتأثير الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر	97
.29	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الخامسة لتأثير الرقابة الإشرافية في مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	99
.30	نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسة الثانية لتأثير أبعاد الرقابة الإشرافية في أبعاد الامتثال المصرفي	100

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
.1	مخطط فرضي لمتغيرات الدراسة	8
.2	هيكلية البحث	14
.3	مخطط يبّين وظائف الرقابة	26
.4	مخطط يبّين أنواع الرقابة الإشرافية وواجباتها	37
.5	مخطط يبّين خصائص الرقابة الإشرافية	40
.6	مبادئ الامتثال المصرفي وفق مقررات بازل 2	52
.7	مخطط مخاطر عدم الامتثال	54
.8	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	71
.9	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات الأعمار	72
.10	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة	73
.11	توزيع أفراد العينة حسب التحصيل الدراسي	74
.12	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	75
.13	توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي	76

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية شملت جميع جوانبه، بما فيها الجهاز المصرفي، ذلك لما له من دور حيويٍ في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، ويشكل العامود الفقري لأي نظام اقتصادي، وباعتبار المصارف الحجر الأساس في الجهاز المصرفي، تعمل المصارفجاهدة على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة، لذا أولت المصارف أهمية كبيرة لعنوان الرقابة التي تتمكن من السيطرة على حركة الأموال، وكانت الرقابة الإشرافية من متبنيات المصارف العالمية وهي جهات متخصصة للحفاظ على الأموال ومراقبة مدخلات ومخرجات المصرف، وقد وضعت اتفاقية لجنة (بازلII) الأسس الرئيسية التي توجب على المصارف التقيد بها وهي عبارة عن تعليمات عالمية تطبق على كافة المصارف المركزية .

من خلال هذه الدراسة سنسلط الضوء أولا على الرقابة الإشرافية كمتغير مستقل، وأثر الرقابة على الامتثال المصرفي، وبالتالي الأثر المترتب على زيادة حجم الربحية لكل مصرف من المصارف إذا ما عرفنا إن الغاية الرئيسية للمصارف هو الحصول على الأرباح.

وسيتناول الجانب النظري من البحث المتغيرين المذكورين آنفا، وهما الرقابة الإشرافية، والامتثال المصرفي، ثم نخصص الجانب العملي لدراسة الامتثال المصرفي في عدد من المصارف التي تمارس فيها أدوار الرقابة الإشرافية وهذا ما سنبينه في الجانب العملي من هذا البحث.

ولغرض معرفة مدى تأثير الرقابة الإشرافية على الامتثال المصرفي واختبار العلاقة بينهما فقد تم صياغة فرضية الدراسة ومفادها: لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة.

ولتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيمه على أربعة فصول وكما يلي: –

- الفصل الأول (منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة) ويتضمن مبحثين الأول منهجية البحث، ويتمثل في مشكلة وأهمية وأهداف وفرضيات ومعلومات خاصة بمتغيرات البحث أما المبحث الثاني فهو يتضمن بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث .

- **الفصل الثاني (الجانب النظري) ويتضمن مبحثين الأول الرقابة الإشرافية أما المبحث الثاني الامتثال المصرفي.**
- **الفصل الثالث (الجانب التطبيقي للبحث)**
- **– الفصل الرابع (الاستنتاجات والتوصيات) التي توصلت إليها الباحثة.**

الفصل الأول

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة

الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

تمهـــيد:

يشمل هذا الفصل الهوية التعريفية للدراسة في إطاره العام من حيث المنهجية البحث التي تم اعتمادها لعرض مشكلة الدراسة، وما يتخللها من محاور، كما يتضمن أراء الباحثين الأخرين الذين عرضوا بعض الجوانب المشتركة التي تمكنت الباحثة من جمعها والاطلاع عليها، حيث وجدت هناك ارتباط بشكل أو باخر مع موضوع هذه الدراسة.

وعلية فقد تكوّن هذا الفصل من المبحثين الآتيين: -

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: بعض الدراسات سابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة The Research Problem

بالنظر لخطورة واتساع العمليات المصرفية وتنوعها، وصدور الكثير من القوانين والتشريعات، فقد وجدت الحاجة لترصين عمل الرقابة الإشرافية وإيجاد الحلول للانحرافات والسلبيات، والتي تمثلت في استحداث وظيفة مراقبة الامتثال لترصين وتعضيد الرقابة، وللحفاظ على سلامة النظام المصرفي حيث أنيطت بمراقب الامتثال في المصارف متابعة ومراقبة مدى التزام هذه المصارف بالتشريعات والقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزية والتي اعتمدت أساسا مقررات لجنة (بازل II) لغرض تحقيق أغراضها، لذا فإن مشكلة هذا البحث تنصب على التساؤلات الأتية:

1. ماهي المعوقات التي تحد عمل الرقابة الإشرافية وتمنعها من التأثير في أداء الامتثال المصرفي؟
2. ما الأثر المترتب على الامتثال المصرفي من خلال عمل الرقابة الإشرافية؟
3. إلى أي مدى يتمتع العاملين بالإدراك والكفاءة والخبرة والإمكانيات التي تؤهلهم للعمل في وظيفة الامتثال المصرفي.
4. هل تتوفر لموظف مراقب الامتثال الاستقلالية الكاملة ومدى قدرته على تقييم المخاطر؟

ثانياً : أهمية الدراسة The Research Importance

تتجسد في النقاط التالية:

1 – إنها تسلط الضوء على نوع من أنواع الرقابة وهي (الرقابة الإشرافية) على حركة الأموال من والى المصارف والرقابة الدقيقة على هذه الحركة.

2 – تسلط هذه الدراسة الضوء على الامتثال كمفهوم يتعلق بالمصارف وهو الانقياد للتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.

3- من خلال الأنشطة التي تتبناها المصارف لا بد من وجود جهات رقابية تشرف على تلك النشاطات ومدى توافقها مع الامتثال المصرفي.

4- بيان نقاط القوة والضعف لدى المصارف المدروسة فيما يخص تطبيق معايير الامتثال المصرفي.

5- بيان فيما إذا كان هنالك تباين في الاستجابة لمتطلبات الامتثال المصرفي.

ثالثاً : أهداف الدراسة Research Objectives

تهدف الدراسة الحالية :

1- مساهمة هذه الدراسة في زيادة وعي العاملين في الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي لإتقان إدارة المال المصرفي وضبط حركة تلك الأموال.

2- التأكد من تنفيذ الرقابة الإشرافية ومدى مساهمتها في رفد الامتثال المصرفي من قبل مصارف عينة الدراسة.

3- مدى التزام المصارف عينة الدراسة بتعليمات البنك المركزي وتنفيذ توصيات لجنة (بازل II).

4- زيادة وعي العاملين في الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي لضبط حركة الأموال وأدارته بشكل متقن من قبل مصارف عينة الدراسة.

5- مدى تحسين الاستراتيجيات المحددة والأهداف العامة والسياسات التي يتبعها العاملين.

6- قياس درجة أداء النشاطات التي تتم في الوحدة الإدارية ومقارنتها بمعدلات مستويات الأداء للتحقق من تحقيق الأهداف.

رابعاً : فرضية الدراسة Research Hypotheses

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الرقابة الإشرافية وأبعاد الامتثال المصرفي.

ولقد تفرع منها خمس فرضيات فرعية وكما مبين أدناه: -

أ – الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد المراجعة الرقابية وأبعاد الامتثال المصرفي.

ب – الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات وأبعاد الامتثال المصرفي.

ج – الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد أساليب الإشراف وأبعاد الامتثال المصرفي.

د – الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد التقارير الإشرافية وأبعاد الامتثال المصرفي.

هـ – الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية وأبعاد الامتثال المصرفي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي.

ولقد تفرع عنها خمس فرضيات فرعية وكما مبين أدناه: -

أ – الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية.

ب –الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم.

ج – الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة.

د – الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر.

هـ – الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال.

خامساً: المخطط الفرضي لمتغيرات للدراسة Planned to study premise

اعتمادا على ما جاء في الأدبيات التي تخص متغيرات الدراسة (الرقابة الإشرافية، الامتثال المصرفي)

وتم بناء نموذج فرضي لمتغيرات الدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها. ويوضح الشكل (1) مخطط فرضي لمتغيرات الدراسة، الذي يتكون مما يأتي:

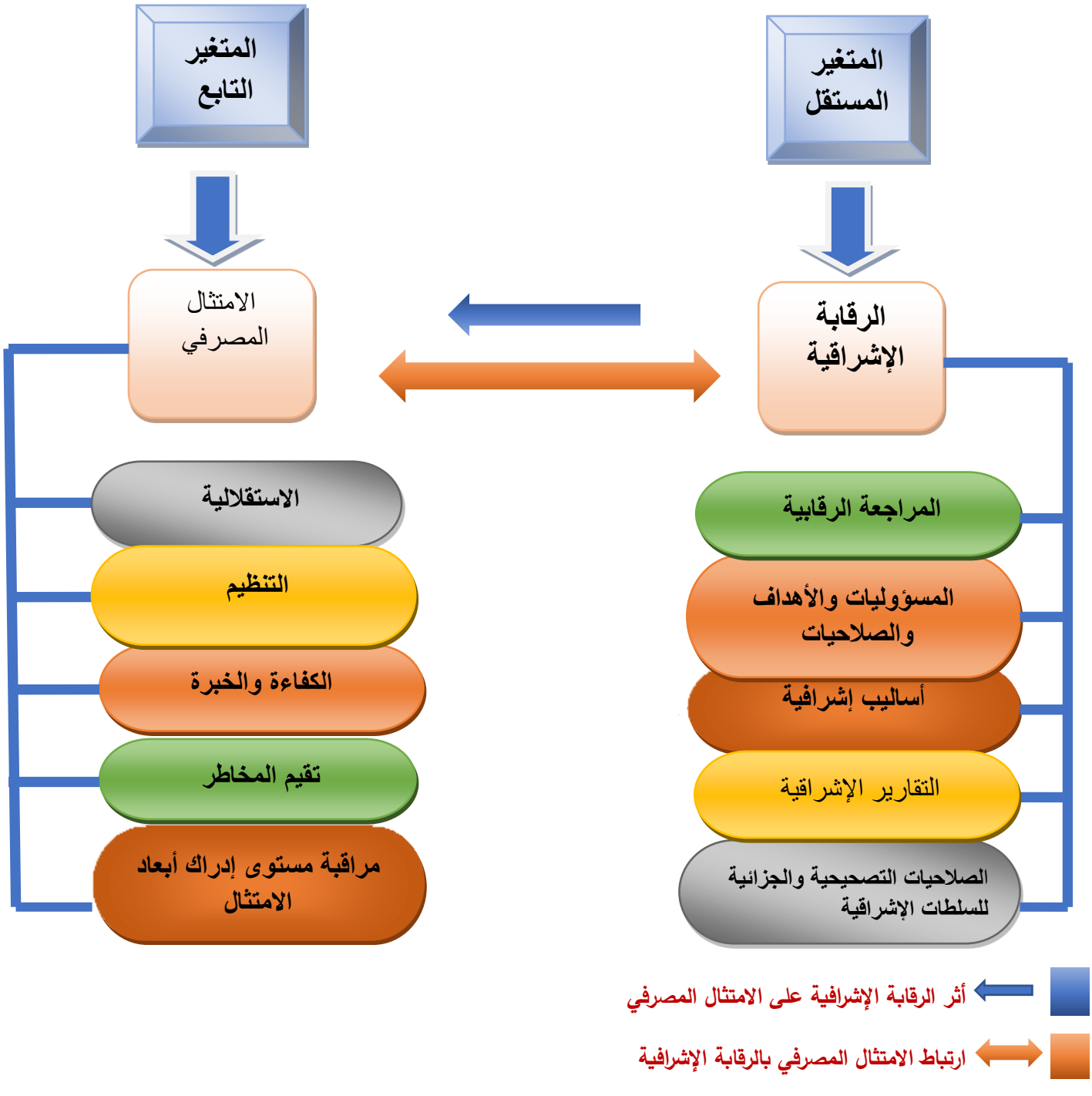

شكل رقم (1) مخطط فرضي لمتغيرات الدراسة

(المصدر: إعداد الباحثة)

سادساً : وصف عينة الدراسة Description of the research sample

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول متغيرات الدراسة، حيث تتناول الدراسة قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي الخاص بمتغير الرقابة الإشرافية والمصارف الحكومية والمصارف الأهلية الخاصة بمتغير الامتثال المصرفي، وقد تم اختيار عينة من الموظفين العاملين في تلك المؤسسات والمعنيين في مجال الدراسة، وبلغ حجم العينة (111) موظف. والجدول رقم (1) يبين أسماء المصارف العراقية ونسب توزيع الاستبانة.

الجدول (1) عينة البحث والاستبانات الموزعة على المصارف عينة البحث

اسم الجهات	الاستمارة الموزعة	الاستمارات المعادة	نسبة توزيع الاستمارة	نسبة الاسترداد
قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة	20	20	%17.4	%18
مصرف الرافدين /الفرع الرئيسي	20	20	%17.4	%18
مصرف الرشيد /الفرع الرئيسي	20	20	%17.4	%18
مصرف العراقي للتجارة /الفرع الرئيسي	20	20	%17.4	%18
مصرف التنمية الدولي /الفرع الرئيسي	20	16	%17.4	%.14
مصرف الخليج التجاري /الفرع الرئيسي	15	15	%13	%.14
المجموع	115	111	%100	%100

سابعاً: حدود البحث search limits

1- الحدود الزمانية: تشير إلى المدة الزمنية التي قامت بها الباحثة بإجراء الدراسة بجانبها النظري والميداني من 2020/12/3 الى 2021/8/3 استغرق منها أعداد الجانب النظري والمنهجية الدراسة (8) أشهر فضلا عن مدة التطبيق الفعلية لتوزيع الاستبانة على أفراد العينة واسترجاعها التي امتدت من 2021/3/1 الى 2021/5/1.

الحدود البشرية: تمثلت عينة البحث في الموظفين العاملين في المصارف حيث بلغ حجم العينة (111) موظفاً .

ثامناً: المعلومات الديموغرافية demographic information

قامت الباحثة باستخدام التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية للاستبانة التي تضمنت العنوان الوظيفي، الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخدمة، وتم استخدام النسب المئوية لأغراض التحليل.

تاسعاً: وسائل جمع البيانات والمعلومات Data and information collection methods

1. الجانب النظري:

اعتمدت الباحثة في تغطية الجانب النظري للدراسة الحالية على العديد من الكتب والمجلات الحديثة والدوريات والأطاريح والرسائل العربية والاجنبية ذات صله بموضوع الدراسة فضلا عن البحوث والدراسات العربية والأجنبية المنشورة على مواقع الأنترنيت، خصوصا تلك المقررات التي صدرت عن مقررات لجنة (بازل) وقانون البنك المركزي العراقي وهذه جميعها شكلت مراجع الجانب النظري للدراسة.

2. الجانب العملي:

اعتمدت الباحثة في إنجاز الجانب التطبيقي على مجموعة من الأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات.

- **الاستبانة: اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات الخاصة في متغيرات الدراسة فضلا عن أنها تأتي متوافقة مع متغيرات الدراسة ذات الطبيعة الوصفية لذا تم توزيع استمارة الاستبيان على مديري أقسام الامتثال، وموظفي الامتثال في المصارف الحكومية والأهلية ، وعلى المسؤولين في قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي في محافظة بغداد حيث تم توزيع (115) استمارة على عينة البحث وقد تم استرداد (111) استمارة صالحة للمعالجة الإحصائية حيث تضمنت نسبة الاسترداد الاستمارة (100%) استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة وهي نسبة مناسبة للعمل عليها ، ويتضمن جدول رقم (2) ملخص مكونات استمارة الاستبانة .**

الجدول (2) يبين ملخص مكونات استمارة الاستبانة

ت	المتغيرات	عدد العبارات	المصادر
أولا	المعلومات العامة		(BANK FOR lnternational SETTLEMENTS,2012 ,10)
ثانياً	أبعاد الرقابة الإشرافية	25	
	المراجعة الرقابية	5	
	المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	5	
	أساليب إشرافية	5	
	التقارير الإشرافية	5	
	الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية	5	
ثالثا	أبعاد الامتثال المصرفي	25	
	الاستقلالية	5	(الركابي،497،2017)
	التنظيم	5	(miller ,2014 ,12)
	الكفاءة والخبرة	5	(Carreta, 2010,11)
	تقييم المخاطر	5	(Victor,2017 ,229)
	مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	5	

المصدر: أعداد الباحثة

عاشراً: صدق الاستبانة وصلاحيتها Sincerity and validity of the questionnaire

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، وهو يدل على مدى تمثيل الفقرات للظاهرة المراد قياسها، حيث تم الاعتماد على الصدق الظاهري من خلال عرض استمارة الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص في كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء وجامعة بغداد وجامعة بابل وجامعة الكوفة لمعرفة مدى تحقيق الاستبيان لفقرات الدراسة وبعد آراء الخبراء قامت الباحثة بتعديل بعض فقرات الاستبيان لتصبح بشكلها النهائي كما موضح في ملحق رقم (1).

الحادي عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة: Statistical methods used

تم استخدام عددا من الأساليب الإحصائية بما يتناسب مع طبيعة البيانات المجمعة الملائمة لها وتمً استخدام البرنامج (spss) لحساب المعلمات الإحصائية الآتية:

1- معامل الارتباط Pearson

2- معامل الفاكرونباخ Cronbach's alpha

3- مقياس Likert Scales الخماسي

4- الانحراف المعياري standard deviation

5- الوسط الحسابي الموزون weighted arithmetic mean

6- اختبار Kolmogorov-Smirnov

7- معادلة الانحدار التدريجي Stepwise Regression

الثاني عشر: هيكلية البحث

يمكن إيجاز هيكلية البحث التي تتكون من جانبين (الجانب النظري، ولجانب العملي) كما مبين بالشكل أدناه.

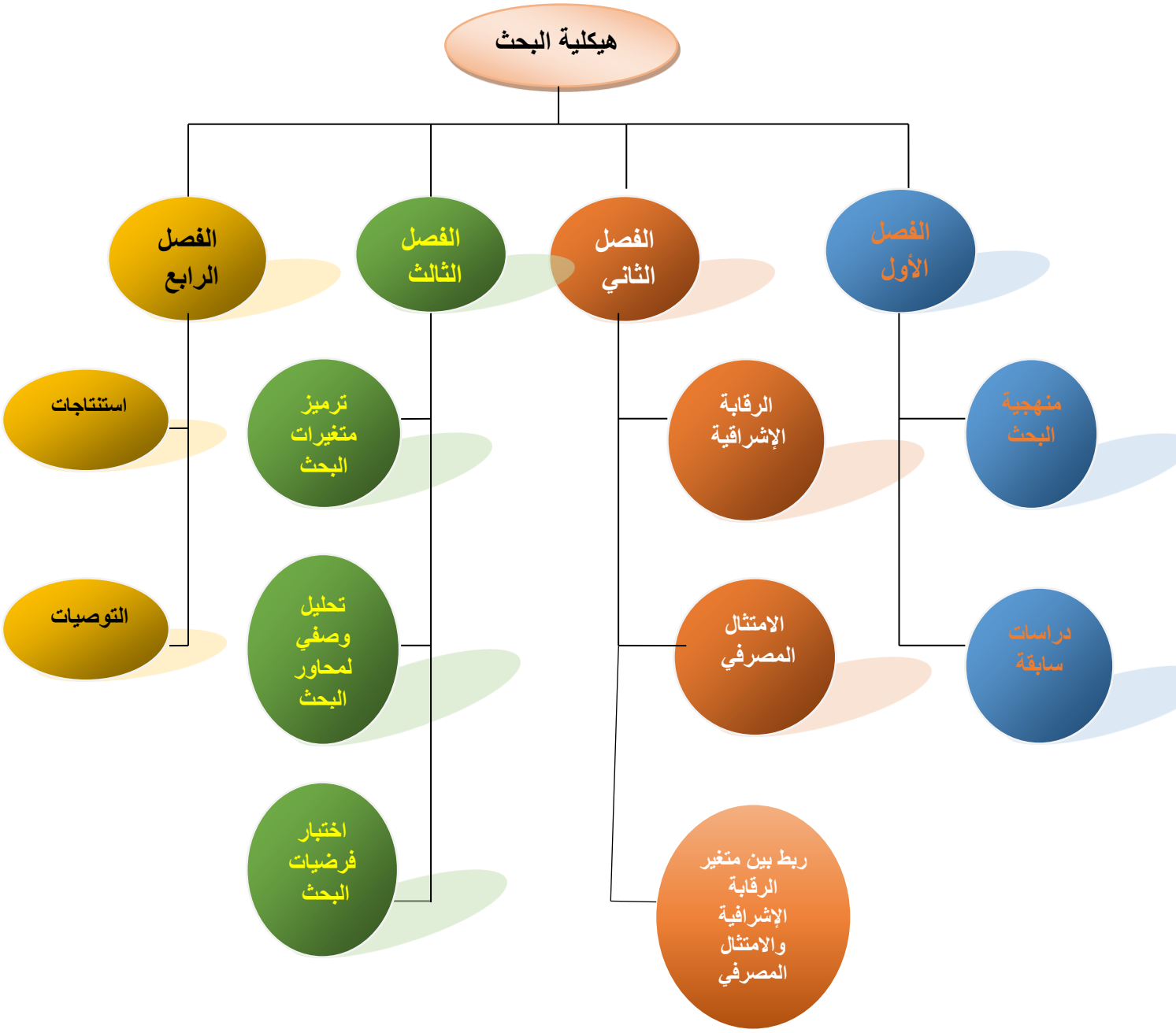

شكل رقم (2)

هيكلية البحث

(المصدر: إعداد الباحثة)

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

يمثل هذا المبحث عرضاً موجزاً لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، والتي تمكنت الباحثة من جمعها، والاطلاع عليها والإفادة منها في بناء كل من الإطار النظري، والجانب العملي لموضوع البحث، وبيان مدى علاقتها في إعداد الدراسة الحالية، وسيتم عرض أهم ما تضمنته هذه الدراسات، وكالآتي: –

أولا: الدراسات العراقية:

1: – (التميمي، 2013)

اسم الباحث	محمد خميس حسن التميمي
عنوان الدراسة	(دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي) رسالة ماجستير/معهد الدراسات العليا /جامعة بغداد ،2013
هدف الدراسة	• التعريف بأهمية وأهداف الرقابة المصرفية من أجل رقابة وتحسين الأداء المصرفي، والمحافظة على المال العام والخاص. • بيان أهمية دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزير الوعي الرقابي المصرفي.
اهم الاستنتاجات	• الوعي المصرفي وسيلة هامة في التأثير على سلوك العاملين في القطاع المصرفي. وذلك باستخدامه كأداة لإيضاح الهدف الرئيسي للرقابة المصرفية • لم يفرض البنك المركزي العراقي أي رسوم تخص الإشراف والرقابة على المصارف من أجل تغطية التكاليف التي يتحملها جراء ممارسته للرقابة المصرفية.
اهم التوصيات	• تأسيس معهد متخصص للتطوير المصرفي يتبع إدارياً البنك المركزي العراقي يكون من أهدافه تطوير وتدريب وتأهيل الموظفين العاملين في الرقابة المصرفية. • إجراء دراسة لبعض القوانين التي تنظم عمل المصارف واختبار مدى كفايتها في نطاق الاهتمام بالوعي الرقابي المصرفي سواء كان خارجياً أم داخلياً

2: – (العامـــري، 2014)

اسم الباحث	حوراء احمد سلمان العامري
عنوان الدراسة	(دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية) رسالة ماجستير/المعهد العالي للدراسات /جامعة بغداد 2014..
هدف الدراسة	• بيان مفهوم التفتيش المصرفي ودوره في تحقيق الامتثال المصرفي. • التعرف على أهمية مراقب الامتثال ودوره، وواجباته. • تحديد المشكلات والمعوقات التي تواجه مراقب الامتثال.
اهم الاستنتاجات	• يعد الامتثال من أهم عوامل نجاح المصارف ويحافظ على سمعتها، ومصداقيتها ويهيأ لها الحماية من المساءلة القانونية. • في حالة عدم امتثال المصارف الى القوانين والتعليمات الصادرة يلجأ البنك المركزي الى اتخاذ إجراءات تصحيحية وفرض الغرامات بحق المصارف المخالفة ليتحقق الامتثال القسري للتشريعات المصرفية.
اهم التوصيات	• قيام البنك المركزي العراقي بدراسة إمكانية. إضافة أحكام خاصة بمراقبة الامتثال في قانون المصارف لتحديد الإطار العام المنظم لعمل مراقبي الامتثال. • إن يكون ترشيح مراقبي الامتثال من بين ذوي الخبرة الكافية في جميع مجالات العمل المصرفي، والاطلاع الواسع والتفهم المتكامل للقوانين والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي. •

3: – –(هادي، 2014)

اسم الباحث	هالة عايد هادي
عنوان الدراسة	(دور الرقابة والتقييم الداخلي في تحقيق الامتثال المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة) رسالة ماجستير /كلية تقنية الإدارية /بغداد 2014.
هدف الدراسة	• التعرف على مهام وظيفة الامتثال المصرفي في المصارف العراقية الخاصة. • قياس العلاقة التأثيرية بين الرقابة الإشرافية والتقييم الداخلي والامتثال

	المصرفي في المصارف العراقية الخاصة.
اهم الاستنتاجات	• تبنى مبادئ الحوكمة المصرفية كونها من مستلزمات تحقيق الامتثال لمصرفي تؤدي الى تحقيق غايتين رئيستين هما: أولا تقليل المخاطر • المصرفية ثانيا تحسين الأداء المصرفي. • –يخلق تعدد الجهات الرقابية على قطاع المصارف في العراق حالتين من الإيجاب والسلب فالإيجاب يحصل عند تقليل المخاطر واكتشاف الأخطاء والغش وتصحيحهما وتحدث الحالة السلبية في حالة الإرباك لهذا القطاع المهم والناتجة من عدم التنسيق بين تلك الجهات والروتين المعقد دون تحقيق الأهداف.
اهم التوصيات	• تقديم المقترحات والتوصيات للمصارف العراقية لتعزيز دور الرقابة والتقييم الداخلي في تحقيق الامتثال المصرفي. • توصي في بيان دور الرقابة الداخلية والتقييم الداخلي في تحقيق الامتثال المصرفي، فضلا عن امتثال هذه المصارف للتعليمات واللوائح القانونية والمبادئ السائدة التي تحكم عمل ونشاط الجهاز المصرفي في العراق.

4: (الزبيدي، 2015)

اسم الباحث	فرح علي توفيق الزبيدي
عنوان الدراسة	(المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق) رسالة ماجستير /كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد ،2015.
هدف الدراسة	• معرفة قدرة المعايير الرقابية للبنك المركزي العراقي وإعطاء صورة متكاملة عن التزام المصارف التجارية الخاصة بها.
اهم الاستنتاجات	• استعراض المعايير الدولية للأشراف والرقابة المصرفية من حيث عرض الإطار المفاهيمي للمصارف التجارية وعلاقته بمؤشرات الاستقرار المالي. • تسليط الضوء على الرقابة والإشراف المصرفي وكيفية إدارة المخاطر المصرفية بتطبيق معايير لجنة بازل (1،2،3) بالإضافة الى معايير التصنيف الائتماني الدولي CAMELS.
اهم التوصيات	• تحسين الكثافة المصرفية في العراق أي زيادة عدد المصارف والفروع

	في المدن والنواحي والقرى ذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية أفضل ولأكبر عدد ممكن من الجمهور والتقييم الداخلي في تحقيق الامتثال المصرفي. • توصي في بيان دور الرقابة الداخلية والتقييم الداخلي في تحقيق الامتثال المصرفي، فضلا عن امتثال هذه المصارف للتعليمات واللوائح القانونية والمبادئ السائدة التي تحكم عمل ونشاط الجهاز المصرفي في العراق.

ثانياً : الدراسات العربية

1: - (مبارك، 2005)

اسم الباحث	أحلام موسى مبارك
عنوان الدراسة	(آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية- دراسة حالة بنك الجزائر) رسالة ماجستير/ جامعة الجزائر / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2005.
هدف الدراسة	• توضيح الإطار العام لدور الرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك، ومحاولة فهم آليات تدخل البنوك المركزية في مراقبة النشاط المصرفي ومتابعة مختلف جوانب أداء البنوك. • محاولة فهم وتحليل الاتجاهات التي ترتكز عليها المعايير الدولية للرقابة المصرفية، ومدى تأثيرها على مستوى تفعيل الآليات الإشرافية للبنوك المركزية وتعميق الملاءة المصرفية للبنوك وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر.
اهم الاستنتاجات	• أعمال الرقابة والتفتيش الخارجية على نشاطات البنوك تعتبر أعمالا مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية بالبنوك، التي تمثل وسيلة إنذار مبكر ومساندة لأشكال الرقابة الأخرى المطبقة من طرف البنك المركزي. • إن معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية أكثر من كونها مجرد معايير احترازية تهدف إلى تطوير الآليات الإشرافية والرقابية على البنوك وتحسين ملاءتها أو حتى لتطوير إدارة المخاطر، وإنما هي في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي في مجموعه.
أم التوصيات	• عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة المصرفية، مع التأكيد على أن الإشراف على البنوك ليس مجرد مسألة الالتزام بمعدلات ومعايير كمية

	بسيطة، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول أمور أخرى تتعلق بكفاءة إدارة البنك وقوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية. • مراجعة التشريعات والسياسات والتوجيهات الرقابية والطرق الاحترازية بما يكفل الإشراف الفعّال على المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك.

2: - (عيسى, 2012)

اسم الباحث	عيسى، أنس عبد الله هلال
عنوان الدراسة	(دور أنظمة الامتثال الإلكترونية في مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك الأردنية) رسالة ماجستير إدارة أعمال/ جامعة الشرق الأوسط – كلية إدارة الأعمال.
أهداف الدراسة	• توضيح أثر تطبيق أنظمة الامتثال الإلكتروني في الكشف عن الحسابات المصرفية المشبوهة في المصارف التجارية الأردنية. • تقديم المقترحات، والتوصيات للمصارف التجارية الأردنية التي من شأنها خدمة المصارف في مجال مكافحة غسيل الأموال.
اهم الاستنتاجات	• قيام المصارف التجارية الأردنية بدراسة التقارير الخاصة بالعملاء والحركات التي تحدث على الحسابات، ومضمونها. • تقوم المصارف بإخطار الجهات المختصة بالبيانات المشبوهة الخاصة بالعملاء والعمل على نحو مستمر بمراقبة العمليات المصرفية للكشف عن عمليات غسل الأموال.
اهم التوصيات	• التعرف على تحليل دور أنظمة الأعمال الإلكترونية في الامتثال الإلكتروني في القطاع المصرفي للمساعدة في الحَّد منها ومكافحة غسيل الأموال. • بما أن التحري والاستعلام والتفتيش هي الوسائل التي يتخذها مراقب الامتثال في المصرف في سبيل ممارسة دوره الرقابي لذلك عليه إن يقوم بها بكل دقة وحذر ومصداقية ليتجنب الوقوع في المسؤولية من جهة، ولكي يتمكن من كشف جميع العمليات التي يشتبه أنها تتضمن غسل أموال من جهة أ خرى.

3: – (هاني، 2014)

اسم الباحث	منال هاني
عنوان الدراسة	(دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية – دراسة حالة بنك الجزائر) رسالة ماجستير/ جامعة الجزائر / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2014.
أهداف الدراسة	يح مفهوم الإشراف المصرفي وكذلك الرقابة المصرفية وعرض أنواعها. المعايير الدولية للرقابة المصرفية ودورها في تنظيم العمل المصرفي ومتابعة ة المخاطر المصرفية. ف على واقع الرقابة المصرفية في الجزائر والمجهودات المبذولة من طرف بنك ائر في تحقيق استقرار المنظومة المصرفية الجزائرية.
اهم الاستنتاجات	• تساهم الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي بشكل فعال في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك وذلك بفرض معايير احترازية تعمل على تنظيم النشاط المصرفي خاصة فيما يتعلق بتصنيف الديون وتقسيم المخاطر وتغطيتها، وعلى البنك المركزي التأكد من. احترام البنوك لهذه القواعد عن طريق استخدام أساليب رقابية مختلفة. • تعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية على تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية بما فيها المخاطر الائتمانية التي تعتبر من أقدم وأهم المخاطر التي أولتها لجنة بازل الاهتمام منذ نشأتها فهي تعمل على استقرار الأنظمة المصرفية في مختلف دول العالم وحمايتها من الأزمات وهذا ما يفسر تطورها من بازل 1 الى بازل 2 الى بازل 3.
اهم التوصيات	• على البنوك تبني استراتيجية الإدارة المخاطر الائتمانية والأخذ بعين الاعتبار للعلاقة بين العائد والمخاطرة عند اتخاذ القرار الائتماني. • العمل على تكييف وتطوير التشريعات المصرفية في الجزائر بما يتوافق ومعايير بازل العالمية خصوصا مع أنه يشرع في. تطبيق بازل 3 ابتداء من سنة 2013.

ثالثاً : الدراسات الأجنبية

1: -(Sloka, 2012)

عنوان الدراسة	COMPLIANCE PROGRAM IN LATVIAS' BANKING SECTOR: THE RESULTS OF A SURVEY. برنامج الامتثال في قطاع البنوك في لاتفيا: نتائج دراسة استقصائي.
هدف الدراسة	تهدف الى معالجة مسألة الرقابة المصرفية من ناحية الجهة التي تقوم بها إذا كان البنك المركزي أو جهة متخصصة مستقلة وبيان مواصفات المشرفين على الرقابة.
اهم الاستنتاجات	إن البلدان قامت بوضع الرقابة المصرفية خارج نطاق البنك المركزي والرقابة التي طبقها البنك المركزي تحتاج الى توسيع صلاحياتها التنفيذية للتعامل مع المؤسسات المالية. حيث يتمتع قسم الامتثال بنظام إدارة الامتثال (CMS) الذي يحتوي على العناصر الثلاث المترابطة) إشراف مجلس الإدارة، AML، برامج الامتثال MiFID وبرنامج تدقيق الامتثال)
اهم التوصيات	إن الأدلة التجريبية التي يتم الإبلاغ عنها حالياً في تقرير الامتثال ألا تدعم الافتراض بأن استخدام برنامج الامتثال يزيد من الالتزام في المصارف، ولكن هناك العديد من الفوائد التي يجب أخذها في الاعتبار: استخدام نهج البرنامج يسهل التفكير الموضوعي مقابل التفكير الذاتي، تتم تسمية برامج الامتثال كأدوات لإدارة التغيير المستمر.

2: - دراسة(Kufnerová,2016)

عنوان الدراسة	Bank regulatory standards and supervision: The impact on the banks' efficiency (المعايير الرقابية للبنك والإشراف عليها: التأثير على كفاءة البنوك)
هدف الدراسة	الهدف من هذه الرسالة هو دراسة ظاهرة كفاءة البنوك مع التركيز على تحديد تأثير الأدوات التنظيمية والإشرافية الحالية على الكفاءة عبر دول الاتحاد الأوروبي أثار الوضع الأخير المتعلق بالأزمة المالية العالمية (GFC) العديد من الأسئلة، وبالتالي فإن جزءًا مهمًا من دراستنا مخصص لتحليل التغييرات في درجات الكفاءة خلال وقت الأزمة المالية والتباطؤ الاقتصادي الناتج عنها (2009-2013).
اهم الاستنتاجات	وفقًا لتحليلنا، يعد وجود استقلالية السلطة الإشرافية. محددًا مهمًا لكفاءة البنوك

	من حيث الحد من احتمالات إساءة استخدام دور الشخص الذي يمتلك سلطات إشرافية معينة لصالح الشركات الكبرى أو الأهداف السياسية كما ترتبط الحيازة الإشرافية بشكل إيجابي بكفاءة البنك الربحي لقد ازدادت حساسية البنوك تجاه استقلالية الرقابة في فترة الأزمة المالية العالمية إن فترة عمل المشرفين الأطول تعزز الاستقرار وتقلل من التقلبات في البيئة التنظيمية بسبب التغيير في مجلس المشرفين، مع اختلاف وجهات النظر والأهداف والحوافز تدعم هذه النتائج الأدلة لصالح الفرضية القائلة بأن الاستقلال العام ومدة ولاية السلطة الإشرافية الرسمية لهما تأثير إيجابي على كفاءة البنك.
اهم التوصيات	نوصي بتوضيح تأثيرات المراقبة الخاصة الأعلى الموجودة في السوق في دول الاتحاد الأوروبي كعامل محدد مهم لكفاءة البنك أداة تكميلية فعالة لتعزيز جودة المعلومات المشتركة في السوق 67 والقدرة على مراقبة السوق بما في ذلك أيضًا مراقبة الكيانات المسؤولة بهدف الحد من مخاطر اتخاذ قرارات متحيزة.

3: – دراسة (Sapountzi, 2016)

عنوان الدراسة	The role of the Compliance Function as a key element of Corporation Governance efficiency in the banking sector .Thesis دور وظيفة الامتثال كعنصر رئيس في كفاءة حوكمة الشركات في القطاع المصرفي.
هدف الدراسة	بيان حقيقة إن وظيفة الامتثال هي عنصررئيسي في حوكمة الشركات الفعالة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالربحية والاستدامة.
اهم الاستنتاجات	• الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها جميعا لأنها مسؤولية أساسية لموظفي الامتثال. • تتشارك وظيفة الامتثال في عملية اتخاذ القرار من أجل التصرف على نحو استباقي وتخفيض من المخاطر التي تحد من نمو الشركة وربحيتها وقدرتها التنافسية.
اهم التوصيات	ترتبط حوكمة الشركات بالأداء الصحيح وربحية المصارف ويتم تنظيمها في الوقت الحاضر بواسطة أطار قانوني تنظيمي متواصل يتسارع باستمرار،

	ويحـــدد العلاقات بـــين إدارة المصـــارف، ومجلـــس إدارته والمســـاهمين فيـــه وأصحاب المصالح، ونتيجة لذلك تطورت وظيفة الامتثال كعنصر رئيسي من حوكمـــة الشـــركات، تـــم تفويضـــها بمهمـــة صـــعبة تتمثـــل فـــي ضـــمان الامتثال للتشريعات الحالية.

رابعاً : الاستفادة من الدراسات السابقة

إن الاستفادة من الدراسات السابقة تتضمن الاطلاع على جميع المناهج المستخدمة فيها، مما أغنى موضوع الدراسة الحالية وجعله أكثر تكاملاً ، كذلك دعم منهجية الدراسة الحالية وبلورة مشكلتها من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة.

حيث قدمت الكثير من الدراسات السابقة الأساس النظري لموضوع الرقابة الإشرافية، كما أوضحت الأهمية الكبيرة التي تمثلها الرقابة الإشرافية في المصارف العراقية ومدى أهمية قسم الامتثال المصرفي في المصارف بشكل عام.

خامساً : ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة

بحثت الدراسات السابقة أحد المتغيرين الذين عرضهما البحث، فبعضهما تطرق الى مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وآخر عن المعايير الدولية لرقابة الإشرافية، ودور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي، وربطهما مع مُتغيرات أُخرى. إذ لم تجد الباحثة من خلال اطلاعها على المصادر المختلفة من كتب، ورسائل واطاريح وأبحاث أو عن طريق الأنترنت دراسة ربطت بين متغيري البحث الحالي لذا أنفرد البحث بدراسة المتغيرين معاً، وهما (الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي)، حيث قدمت أطار مفاهيمي شامل عن الرقابة الإشرافية ومدى التأثير على الامتثال المصرفي وكيف يساهم في دعم وتقوية الامتثال في المصارف بصورة كاملة، مما يمكن أن يضيف معلومات حديثة للحقل المعرفي ويسهل على الباحثين الاستفادة منه.

الفصل الثاني: الجانب النظري

المبحث الأول: الرقابة الإشراقية

المبحث الثاني: الامتثال المصرفي

المبحث الثالث: الربط بين متغير الرقابة الإشرافية ومتغير الامتثال المصرفي

الفصل الثاني

المبحث الأول

الرقابة الإشرافية

مفهوم، تعريف، أهدافها، أهميتها

تمهيد

كان ولم يزل القطاع المصرفي يشكل عصب اقتصاديات البلدان في التعاملات الاقتصادية التي تستهدف حركة المال فكلما تناسقت حركة الأموال استقر اقتصاد البلد، وان عملية البحث عن ضبط هذه الأموال من والى المصارف يتطلب نوعا من الرقابة التي تشرف بشكل مباشر أو غير مباشر على تناغم وتناسق ودقة تلك الحركة، لذا فان الرقابة على النقد وحركته في المصارف يجنب تلك المصارف الوقوع في المشاكل المالية.

ونجد أن موضوع الرقابة الإشرافية من الموضوعات التي شغلت الباحثين كثيرا خصوصا لدى السلطات النقدية في السنوات الأخيرة تبعاً لما شهد العالم من تطور في مجالات توجيه النقد باعتباره يشكل العمود الفقري لاقتصاديات البلدان وظهور مشاكل مختلفة في القطاع المصرفي، وقد تطلبت هذه المشاكل إيجاد نوع من الرقابة يكفل إيجاد حلول لتلك المشاكل تؤمن تحقيق أهداف المصرف من جانب مع عدم الأضرار بزبائن المصرف.

وعلية فإن هذا النوع من الرقابة التي تعتمد الدقة إما بشكل مباشر أو غير مباشر على دخول وخروج تلك الأموال. وإن اعتماد معايير الرقابة في كافة أنواعها وأشكالها هو الضامن الوحيد للحفاظ على الأموال وتحقيق المصارف للأهداف التي أسست من أجلها.

يتناول هذا المبحث مفهوم الرقابة الإشرافية وماهيتها والتعريفات التي تخص هذا النوع من أنواع الرقابة وعلاقة البنك المركزي بها وأهميتها تلك الرقابة وأهدافها سعياً منا لوضع الأطر العامة للموضوع، وهي كما يلي:

أولاً: مفهوم الرقابة الإشرافية

الرقابة بمفهومها العام هي مجموعة الإجراءات والأساليب الهادفة الى التحقق من سلامة شيء ما بموجب معايير مناسبة ومقبولة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بذلك الشي الذي يقصد به إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة أو تنفيذ مشروع أو تحقيق ربح أو نشر وعي أو تطوير المجتمع أو توافر الملاكات في مختلف الاختصاصات والمهن. وتستخدم مسميات أخرى لهذا المفهوم كالتدقيق والمراجعة والتقييم والفحص والمتابعة وغيرها **(الحديثي، 2009، 30)**

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أنها عملية تشير الى وجود جهة معينه تقوم بهذا الدور ترتبط مع جهات أخرى لتحقق الأهداف التي أسست من أجلها وهي تتمثل بالمخطط التالي:

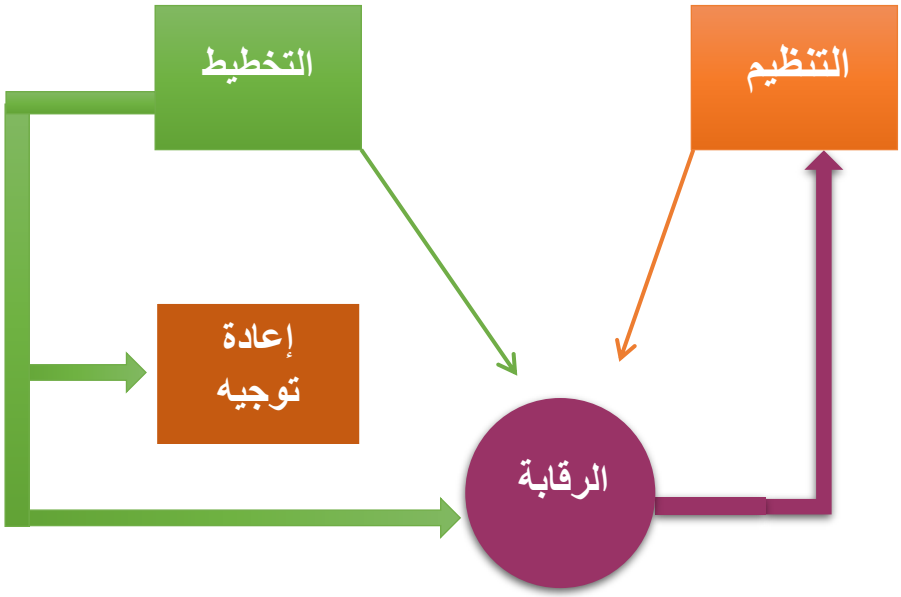

شكل رقم (3)

مخطط يبين وظائف الرقابة

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على (Baitshep,2012:45)

يبين المخطط أعلاه حركة الرقابة من حيث الوظائف، فالرقابة تتشكل من ثلاث منظومات رئيسية: هي منظومة التخطيط، ومنظومة تنظيم، والمنظومة الأخيرة إعادة التوجيه. بمعنى أن الرقابة الإشرافية تتحدد مسؤولياتها من خلال النشاطات التي يقوم بها المصرف من نقطة دخول المال الى تداوله وخروجه، وقد وصف (Garrison &Noreen, 2003,34) الرقابة على أنها عملية وضع الإجراءات والحصول على

معلومات (التغذية الراجعة) للتأكد من أن جميع أجزاء المنظمة تؤدي وظائفها بفاعلية وباتجاه تحقيق الأهداف العامة للمنظمة.

بينما أكد (العامري والغالبي,2008، 228) على أن الرقابة تركز على مقارنة ما هو حاصل فعلاً على أرض الواقع عند التنفيذ بما تم إقراره في الخطط مسبقاً .

وعلية ترى الباحثة إن الرقابة الإشرافية تعتمد على (إشراف وتوجيه) المؤسسات المالية بما يؤمن دقة انسيابية الأموال وفق الأطر العملية التي تم التخطيط لها، وهدفها الأساسي حماية أموال المودعين من أجل زيادة ثقتهم بالمصرف وبتعاملاته المالية، بمعنى إيجاد علاقة قائمة على الرقابة والإشراف بين إدارة الجهاز المصرفي ومصالح الزبائن.

أما عن تعريفات الرقابة الإشرافية المختلفة نظراً لتعدد وجهات نظر الباحثين نحو وظيفة الرقابة وأهدافها،

الجدول (3) يبين بعض وجهات النظر المختلفة لتعريف الرقابة الإشرافية

ت	المصادر	التعريف	تركز التعريف
1	عبد النبي، 2010، 8.	عملية تطبيق الضوابط القانونية والقواعد المصرفية المعيارية الهادفة لتمكين المؤسسات الإشرافية من ممارسة أعمالها بشكل يؤدي الى سلامة الوضع الاقتصادي الوطني وتفادي أي ممارسة غير سليمة من جانب هذه المؤسسات قد تؤدي الى الإضرار بأموال المودعين وحقوق المساهمين.	ركز التعريف على سلامة الوضع الاقتصادي وحماية حقوق المودعين والمساهمين.
2	سيد ريحان، 2010، 44.	هو وسيلة السلطات لتنفيذ القوانين والقواعد التنظيمية والتي تتمثل في مجموعة القواعد التي تزود السلطة المصرفية بصلاحية منح تراخيص للبنوك ووضع الحد الأدنى لمعايير التشغيل وإدارة المخاطر واتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية بما في ذلك إلغاء تراخيص البنوك في حالت البنوك المتعثرة- والهدف الرئيسي من ذلك هو إلزام إدارات البنوك بالتصرف الحذر الإن البنوك هي الحارس على أموال المودعين، فالإشراف هو وسيلة لتنفيذ هذه القواعد من خلال الرقابة المكتبية المستمرة والفحوص الدورية الميدانية في البنوك	ركز على المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جهة وتنفيذ التعليمات والقوانين من جهة أخرى
3	دودين، 2012، 336.	هي الإشراف والمراقبة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيف يتم سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتوفرة تستخدم حسب	ركز على صحة استثمار الموارد المالية

		الخطة الموضوعة له.	وفقاً للقانون
4	Hellwig، 2014 ,29.	الرقابة الإشرافية شكل من أشكال الخدمات المصرفية، ليست نشاطاً إداريا يضع اثنين تحت نطاق التساؤلات حول ثقافة الأداء فحسب، وهو نشاط ينطوي على فرض سلطة قانونية للأفراد والمؤسسات في أطار ونطاق القواعد القانونية. ويفترض أن تخضع للرقابة القضائية بالمقارنة مع سياسات البنك المركزي.	جعل الرقابة الإشرافية شكلا من أشكال الخدمة المصرفية متمماً لبقية الإجراءات.
5	جيلاوي,2015، 49.	هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم الإشرافية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الإشرافية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى"	تطبيق قوانين البنك المركزي بهدف الحفاظ على المال العام والإشراف علية.
6	الشمري ،2016، 358.	مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.	ربط التعريف بين سلامة المركز المالي للمؤسسات المالية والحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين.
7	العنزي والماجدي ،2016، 292-293.	عملية التحقق والتثبت عن مدى مطابقة الأعمال المنفذة للخطة الموضوعة، إضافة الى تحديد نقاط الضعف والهفوات بقصد تصحيحها ومعالجتها في الوقت المناسب مع منع تكرار حدوثها مستقبلا.	ركز على تقويم نقاط الضعف والهفوات وتصحيحها.
8	إبراهيم وشقير,2017، 184.	هي تلك الإجراءات والتدابير التي تلجأ أليها السلطات الحكومية وسلطات البنك المركزي إلى أتباعها من اجل تجنب أو تجميد أثار أي تصرفات غير رشيدة من جانب المصارف قد تؤدي إلى الأضرار بمصالح أصحاب الدائنين بوجه خاص وبالصالح الاقتصادي بوجه عام.	ركز على اتباع القوانين والتعليمات الحكومية لتجنب الأثار السلبية التي تحصل للمصرف وزبائنه.

الجدول من إعداد الباحثة استناداً الى المصادر أعلاه

ومن خلال التعاريف أعلاه وجدت الباحثة أن هناك تعريفات متعددة للرقابة الإشرافية كما هو في الجدول (3) وهو يدعم وجهات نظر الباحثين في تعريف الرقابة الإشرافية مع التركيز على هدف كل تعريف من تلك التعريفات وكما مبين إزاء كل منهم:

إن الدور الإشرافي والتوجيهي وما يتضمنه من قيود على المؤسسات المالية يهدف في الأساس إلى حماية تلك المؤسسات من المنافسة الهدامة، كما يهدف إلى حماية أموال المودعين مما يزيد من ثقتهم في التعامل مع الجهاز المصرفي، أما بالنسبة للبنك المركزي فانه يتحمل مسؤولية التوجيه والإشراف وإصدار القوانين الملزمة لبقية المصارف في حفظ المال العام ورعاية مصالح المصرف والمودعين معا ، بالإضافة الى ذلك فان التوجيه والإشراف يعتبر الأداة الرئيسية للبنك المركزي التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ومدى التزام المؤسسات المالية بالأوامر والتعليمات ومن أهم التعليمات ما يلي : (بلعيد، 2007، 75-77)

1 - تعليمات خاصة بالهيكل التنظيمي يتعين على السلطة الإشرافية وضع أسس ومبادئ وضوابط عامة يجب على المؤسسات المالية مراعاتها والالتزام بها عند تشكيل وتكوين هيكلها التنظيمي، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:

أ- الكفاءة والأمانة المهنية والسلوكية: نظرا لأهمية توفر العناصر البشرية الكفوءة القائمة على إدارة وتسيير أعمال المؤسسات المالية يتعين على السلطة الإشرافية أن تضع ضوابط وشروط يجب توفرها في أعضاء الإدارة العليا والإدارة التنفيذية لهذه المؤسسات .

ب- تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي: إذ ينبغي على السلطة الإشرافية إلزام المؤسسات المالية بمجموعة من الضوابط كالفصل بين اختصاصات وسلطات الإدارة العليا، واختصاصات وسلطات الإدارة التنفيذية، الفصل بين مهام إبرام وتنفيذ الصفقات والتعاقدات وإدارة المخاطر وبين مهام التسجيل والمهام المحاسبية، استقلالية التدقيق الداخلي وتبعيته لمجلس الإدارة مباشرة، وإدارة مستقلة لتقييم المخاطر .

2 -تعليمات وضع السياسات والإجراءات التنفيذية: ينبغي على السلطة الإشرافية إصدار تعليمات تؤكد فيها على ضرورة وجود سياسات مناسبة وشاملة من مجلس الإدارة تغطي جميع أنشطة ومخاطر المؤسسة المالية وكذلك وجود إجراءات تنفيذية مناسبة لتنفيذ تلك السياسات مع التأكد من تناسق تلك السياسات والإجراءات مع قوانين وتعليمات السلطة الإشرافية، ومن أهم هذه السياسات والإجراءات تلك المتعلقة بالرقابة الداخلية، الإقراض والاستثمار، إدارة المخاطر بأنواعها والتحوط لها .

3 -تعليمات عن كفاية وتدفق المعلومات والتقارير: يتعين على السلطة الإشرافية التأكد من ضرورة وجود نظم المعلومات المناسبة التي تتيح للإدارة التنفيذية للمؤسسة تحديد مواطن تركز المخاطر في مختلف أنواع الأنشطة، كما أنها تتأكد أيضا من وجود نظام مناسب لتدفق المعلومات والتقارير اليومية والدورية بما يمكن الإدارة العليا والتنفيذية من أداء مهامها على أسس سليمة.

4- التعليمات الخاصة بتضارب المصالح والأطراف ذات العلاقة: يتعين على السلطة الإشرافية إصدار

تعليمات من شأنها تجنيب المؤسسة مخاطر تضارب المصالح، وذلك بتنظيم وضبط تعاملاتها مع الأطراف

ذات العلاقة من كبار المساهمين والمقترضين والمتعاملين وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين

بالإدارة التنفيذية، وكل من له علاقة باتخاذ القرارات .

5- تعليمات عن دور مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة ومسؤولياته تجاه السلطة الإشرافية:

يتعين على السلطة الإشرافية إصدار تعليمات تؤكد فيها على ضرورة تفهم أعضاء مجلس الإدارة لمهامهم ومسؤولياتهم في الإشراف والرقابة على التنفيذ، كما ينبغي عليها أن تؤكد لهم أن مجلس الإدارة هو المسؤول أمام السلطة الإشرافية عن متانة الوضع المالي للمؤسسة والمحافظة على حقوق المودعين وعن صحة ومصداقية المعلومات والبيانات المقدمة من طرف المؤسسة، ومدى التزام هذه الأخيرة بجميع القوانين والتعليمات الصادرة عن السلطة الإشرافية .

وهنا تجد الباحثة تأكيداً لحقيقة واضحة هي إن تخصص الأفراد في إدارة الأعمال ضرورة ملحه لكل منظمة من المنظمات، فالجهاز الإشرافي لابد من أن يكون متخصصاً بالإشراف كما هو الجهاز الحسابي متخصصاً بالحسابات، بمعنى إعطاء كل ذي مسؤولية مسؤوليته وفقاً لاختصاصه.

6- تعليمات عن دور الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها تجاه السلطة الإشرافية: يتعين على السلطة الإشرافية إصدار تعليمات لحث الإدارة التنفيذية على القيام بمهامها ومسؤولياتها على أكمل وجه، مع توضيح مسؤوليات هذه الإدارة تجاه السلطة الإشرافية والمتمثلة في: (الكفراوي، 2013، 124)

- ❖ -الالتزام بجميع قوانين وتعليمات السلطة الإشرافية.
- ❖ -تسهيل مهام السلطة الإشرافية في التفتيش الميداني للمؤسسة.
- ❖ -توخي الشفافية و المصداقية في جميع التعاملات مع السلطة الإشرافية.
- ❖ -إعداد كافة التقارير الدورية و البيانات المالية المطلوبة من طرف السلطة الإشرافية وفي الوقت المحدد .

7- تعليمات عن التدقيق الداخلي والخارجي: يتعين على السلطة الإشرافية إصدار تعليمات من شأنها تنظيم وتفعيل دور المدققين الداخليين والخارجيين في المؤسسة المالية بدء من تحديد مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية إلى طريقة تعيينهم وتبعيتهم للإدارة العليا، وكذلك تعيين مهامهم ومسؤولياتهم تجاه السلطة الإشرافية. كما يمارس مجلس الإدارة دوره الأساسي في الإشراف على تنفيذ السياسات وتحقيق أهداف المؤسسة المالية وتقييم أدائها من خلال المهام والأدوات الرئيسية التالية :(عبد النبي، 2010، 49)

أ - تقييم برامج وإجراءات العمل التنفيذية والرقابة الداخلية: يقوم مجلس الإدارة بتقييم ما تضعه الإدارة التنفيذية من برامج وإجراءات عمل وما تصدره من تعليمات لتنفيذ العمليات فيتم التحقق في ذلك من كفاية وملائمة وقدرة هذه الإجراءات والبرامج على تنفيذ السياسات التي يضعها المجلس، ومدى تضمنها لمقومات الرقابة الداخلية. ومن بين هذه البرامج والإجراءات تلك الخاصة بإعداد التقارير والبيانات المالية، ووسائل وإجراءات الرقابة وبرامج وإجراءات العمل اليومي بالإدارات التنفيذية .

ب -مراجعة التقارير الدورية: يراجع مجلس الإدارة بصفة مستمرة خلال العام عدة أنواع من التقارير التي ترفع له مباشرة من الإدارة التنفيذية، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بما يضمن له تصحيح مسارها وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة وترشيد استخدام مواردها .

ت -تقييم الأداء ومعالجة الانحرافات: يقيم المجلس من خلال دراسة التقارير الدورية السالفة الذكر أداء الإدارة التنفيذية ومدى التزامها بسياسات المجلس ونجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المخطط لها، ويتضمن ذلك كشف الانحرافات والتجاوزات وتقييمها وتحليل أسبابها والمسؤولين عنها وإصدار التعليمات اللازمة لمعالجتها وتفادي تكرارها.

ث - تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية: يقوم المجلس من خلال دراسته وتحليله للتقارير بتقييم المخاطر الحالية وإصدار توجيهاته للإدارة التنفيذية حول سبل معالجتها والحد منها والتحقق من كفاية التحوط لها، كما يستقرئ المجلس من خلال هذه التقارير ومن خلال ربطها بتقارير من مصادر أخرى عن السوقين المحلي والدولي والمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المؤسسة ويعمل على احتوائها والتحوط لها في خططه وسياسته الحالية والمستقبلية.

ج-اعتماد الحسابات الختامية للمؤسسة من خلال ممارسته لدوره الإشرافي، وتقع على عاتق مجلس الإدارة أيضا مسؤولية اعتماد الحسابات الختامية للمؤسسة، ويكون بذلك هو المسؤول أمام المساهمين وأصحاب الحقوق والسلطة الإشرافية عن سلامة ومصداقية جميع البيانات المالية والحسابات الختامية الصادرة عن المؤسسة.

ح-تـعـيين مـدقق خارجي يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن ترشيح مدقق خارجي مستقل من ذوي الاختصاص والكفاءة العالية، والتعاقد معه وتحديد أتعابه بعد موافقة الجمعية العمومية والالتزام بمتطلبات السلطة الإشرافية بهذا الشأن. ويتعين عليه أيضا وضع الضوابط والتعليمات وتهيئة الأجواء التي تمكن المدقق الخارجي من الحصول على كل ما تتطلبه عملية التدقيق من معلومات وبيانات بالشكل الذي يضمن حياديته واستقلاليته في إبداء رأيه وإبراز نتائج تدقيقه.

ثانياً: أهمية الرقابة الإشرافية

تشكل الرقابة بكافة أنواعها مكملا لإجراءات نشاط أي منظمة من المنظمات. فقد وصف (الغزو ، 2010، 41) أن الرقابة عامل من عوامل تقويم الأداء للمنظمة من خلال الإشراف المباشر على الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لذا أكد (Rose & Hudgins,2008, 20-22) إن أهمية الرقابة الإشرافية تكمن في الإجراءات التي تمارسها البنوك المركزية في العالم على المصارف داخل بلدانها التي أصبحت في العقود الأخيرة من الوظائف الجوهرية لعمل تلك المصارف وتعدد الوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف مما أفرزت الحاجة الملحة لوجود نظم للرقابة على أداء المصارف وتقيم كفاءة أدائها في تلك البيئة المعقدة والخطرة، ولابد من المحافظة على سلامة القطاع المصرفي من تنامي المخاطر وتنوع هذه المخاطر، ومن هذه الاتجاهات المهمة ولعل من ابرز هذه الاتجاهات التي يجدر ذكرها هي :) (Rose & Hudgins,2008, 20-22

1- توليد الخدمات (الانتشار) **Service Proliferation:** تنوع الخدمات التي تطلع بها المصارف من خلال التوزيع الجغرافي لفروعها داخل البلاد أو في بعض الأحيان التي تكون لها فروع في الخارج بمعنى تنتشر فروعها في المدن داخل البلاد فيما تعتمد فروعاً في الدول الأخرى.

2 - زيادة المنافسة **Rising Competition:** تعتبر إدارة المصارف صناعة وتدرج من ضمن الصناعات لما تحققه من ربحية وتسعى اليه من تحقيق الذات بين بقية المصارف المنافسة ، ومن ابرز الأهداف التي تسعى اليها تحقيق ربحية اعلى متوازنة مع جودة الخدمات.

3- إزالة القيود الحكومية **Government Deregulation** إن حرية عمل المصارف وفقا للقوانين المعمول بها تضمن للمصرف التوسع والانتشار وان كان ذلك خارج حدود البلاد وكل ذلك يتعلق بإجراءات الحكومة الضامنة لحرية عمل تلك المصارف بما يضمن تحقيق أجود الخدمات واعلى سقف من الربحية.

4 - زيادة حساسية الفائدة لمزيج الأموال: Increasingly interest sensitive-Mix of funds

تتطلب أعمال بعض المصارف وضع سقف معين ومناسب لمقدار الفوائد المترتبة على الودائع وأموال الاستثمار وفقا لسوق العمل المتوفر وهذا يتعلق بعملية العرض والطلب على القروض وهو محكوم بطبيعة الحال بالسوق النقدية

5- تغير التقنيات التكنولوجية: Technological change Automation شهدت العقود الأخيرة قفزات كبيرة في التطور التكنولوجي في إدارة الأنظمة المصرفية وأصبح استخدام التكنولوجيا احد المعايير التي تقاس عليها وظائف المصرف فكلما تقدم باستخدام وسائل الإدارة الحديثة حقق مزيداً من الأرباح فضلا عن إن التكنولوجيا تقلل من حجم التلاعب والاحتيال وتقلل من الهدر في المال .

6- الاندماج والتوسع الجغرافي: Consolidation and geographic expansion هناك مصارف تسعى لتحقيق عملية الاندماج والتوسع خارج الحدود الخارجية التي تعمل معها بغية الانتشار وتحقيقاً للأرباح باعتبار إن تلك المصارف من أول أهدافها هو تحقيق ربحية عالية.

ثالثاً: أهداف الرقابة الإشرافية

لكل نشاط من النشاطات الاقتصادية أهداف معينة تسعى الإدارة الى تحقيقها، والرقابة الإشرافية بوصفها عضوا في جسد العمل المصرفي فهي تعد عنصراً أساساً لبيئة اقتصادية قوية، لأن النظام المصرفي يؤدي دوراً مركزياً في القيام بعمليات السداد وتنويع وتوزيع المدخرات وأن مهمة الرقابة هي التأكد من أن المصارف تعمل بطريقة أمنة وسليمة وأنها تحتفظ برأس المال والاحتياطيات الكافية لمواجهة المخاطر التي قد تطرأ على أعمالها. **(Barth, 2013, 1885)**

وإن طبيعة أهداف السياسة النقدية التي تسعى البنوك المركزية الى تنفيذها تبرز لنا أهمية وظيفة الرقابة الإشرافية وضرورة تقييم الأداء للمصارف على وفق نظم الرقابة الفاعلة لتساهم في مجموعة من الأهداف التي تشكل الأساس في أعمال المصارف وتضمن سلامة الأموال وتحقق رضا المتعاملين مع المصرف. **(Mishkin &Eakins,2000,22)**

ومن هذه الأهداف: (عبد القادر وغرايه ،2015، 4)

1- **تحقيق الأمان والسلامة للمصارف والأدوات المالية:** ويشمل ذلك السعي الجاد لتجنب الوقوع في خطر إفلاس المصرف وذلك من خلال الإشراف على كافة الأعمال المصرفية مع ضمان عدم حصول التعثر بغية حماية النظام المالي للمصرف.

2- إيجاد نظام مالي كفوء وتنافسي: ولا يتم ذلك إلا عن طريق رقابة الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الموجودات وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية للمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسة حيث إن عمليات المصارف تتطابق مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة من قبل البنك المركزي.

3 -تامين الاستقرار النقدي: وذلك عن طريق السياسة النقدية التي تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على النقد والائتمان.

4- دقة وسلامة نظام المدفوعات الوطني: إن تشجيع النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك المركزية الى تحقيقها ، فضلاً عن ذلك فأن البنوك المركزية تؤدي دورا اجتماعيا مفيدا في التنظيم والإشراف على العمليات والنظم التي يتعامل من خلالها الأشخاص والشركات والمصارف في تبادل المدفوعات فيما بينهم لذلك تحتاج المصارف الى وجود بنك مركزي للحفاظ على كفاءة العمل المصرفي لتشغيل نظام المدفوعات وإصلاح أي خلل يصيب هذه الأنظمة .

5- ضمان حقوق الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان: يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية الإشرافية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول. **(المحلاوي ،2016، 42)** .

رابعاً : مبررات الرقابة الإشرافية

بما أن الرقابة تشكل حلقه أساسية من حلقات عمل المنظمات ولاسيما المصارف فهي تضطلع بدور حماية الأموال والمحافظة عليها ومتابعتها من حيث حركتها من والى المصارف ولعل من أهم المبررات التي يمكن الاستناد اليها في دعم أهمية وجود نظام رقابة أداء كفوء للمصارف تستند الى معايير مهنية هي خصوصية الهيكل المالي وخصوصية العمل المصرفي الذي يتميز بصفات مهمة تجعل من وظيفة الرقابة جوهرية لحماية المصارف وحماية مقدمي الأموال والمودعين. **(القريشي، 2019، 140-141).**

وهذه الخصوصية تتمثل في:

1- أن المصارف هي المصدر الأكثر أهمية للأموال الخارجية المستعملة لتمويل مشروعات الأعمال كما أنها من أكبر مستودعات الأموال في الاقتصاد لكل بلد . وتعمل المصارف على تداول الأموال والموجودات لتحريك الاقتصاد بشكل كلي فكلما تباطأت حركة الأموال تعثرت المصارف في أداء

أعمالها والعكس صحيح، فكلما نشطت حركة المال اقتربت المصارف من تحقيق أهدافها في الحفاظ على مستوى اقتصادي معين. (الألفي، 2009، 221)

2- إنها تعمل بالاعتماد على أموال الأخرين، فأهم مصدر لأموال المصارف هو من المودعين ولهذا فالمصارف تتميز بكونها ذات رافعة مالية عالية كما إن مضاعف الملكية equity multiplier هو عالٍ جداً في المصارف، إذ أن ودائعها أكبر بكثير من رؤوس أموالها .

وعليه فإن أموال المودعين كلما ارتفعت قيمها داخل المصرف وسّعت العمليات المصرفية، وفي كل عملية مصرفية من العمليات تلك نسبة ربحية معينه تعود على المصرف، بمعنى إن راس المال الخاص بالمصرف مضاف اليه أموال المودعين يشكل راس المال العام ومن خلاله تقاس قيمة وحجم المصرف المالية. **(خليل والسيد ،2017، 44)**

3- إنها تحقق دوراً مهما يتمثل في الوساطة المالية التي تعد من أسباب تنامي المخاطر إذ إنها تستقبل الأموال من المودعين وتلتزم برد هذه الأموال لهم وتوظفها في مجالات الإقراض والاستثمار التي قد تتعرض الى مشاكل والتي تسبب التعثر مما يجعل عملية المقابلة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات عملية صعبة وغير مؤكدة . فالعمل كوسيط في نظر الباحثة يحقق أمرين: الأول تنمية المخاطر التي يجب إن تأخذ الرقابة الإشرافية دورا في تجنبها وتضمن للمودعين استرداد تلك الأموال مع ما يترتب عليها من أرباح. والأمر الأخر هو معالجة مشكلة الإقراض والديون المتعثرة التي قد تواجه المصرف خلال إجراء معاملاته مع المودعين من خلال عملية الاستثمار. **(خلف، 2017، 85)**

4- صغر حجم رؤوس أموال المصارف مقارنة بحجم موجوداتها ومطلوباتها بسبب اعتمادها على الغير في ممارسة نشاطاتها من خلال ارتكازها على هامش الفائدة بين الإيداع والإقراض إذ أن الاختلاف بين الإيداع والإقراض قد يسبب حرجا للمصارف من خلال عدم توفر النقد المطلوب في إجراء التعاملات المصرفية المطلوبة في وقتها وضمن إطار تحقيق ربحية المصرف المنشودة. . (القريشي، 2009، 140-141)

ومن خلال ما تقدم فإن الرقابة الإشرافية تتجلى من خلال تعقب كل نقطة من النقاط المذكورة والإشراف عليها إما بشكل مباشر أو غير مباشر وهنا يبدو أن دور الرقابة الإشرافية دور يحمي من تعرض المصرف لنوع من أنواع التعثرات التي قد تعرضه لأزمة مالية.

خامساً: أنواع الرقابة المصرفية

تشكل الرقابة بكافة أنواعها (إدارياً، مالياً، حسابياً ...) ركنا أساسياً من قيام أي مشروع استثمار يعتمد الربحية على اعتبار أن دورها مكمل لبقية الأدوار ومراقب لأداء العمليات والنشاطات من خلال الوقوف على تفصيلات العمل أو النشاط الذي تقوم به المنظمة. وبما أن تعاملات المصرف كلها تتم بالأموال فإن كل أنواع الرقابة تتجلى في أداء أعماله بشكل يضع الرقابة موضع المسؤولية. **(الهندي، 1987، 42)**

وتعد الرقابة الإشرافية المصرفية جزء لا يتجزأ من الرقابة المالية بشكل عام ولهذا تم العمل بمختلف أنواعها والتي تتمثل بما يلي:

1- **الرقابة الوقائية :** تهدف الرقابة الوقائية الى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المصارف الى ادنى حد ممكن ، ومن أهمها : الحد من المنافسة بين المصارف ، ووضع حدود دنيا لكفاية راس مال المصرف ، والمحافظة على نسب معقولة من السيولة ، وتجنب مخاطر أسعار الفائدة بتحقق التواتر في الاستحقاقات بين الموجودات والمطلوبات ، وتحديد الأنشطة المسموح بها للمصارف عبر قوانين ، وتحديد حدود الإقراض بسقوف ، وتوضع هذه السقوف على شكل نسبة مئوية من رأسمال المصرف ، ومتطلبات ترخيص المصارف ، والتركيز في الائتمان ، ومخاطر الدولة ، وتوافر المعلومات والبيانات المالية ، هذا النوع من الرقابة يفهم إن عملية الموازنة بين الموجودات والمطلوبات من الأمور التي تشكل أهمية كبيرة والتي لابد من التركيز عليها من قبل الرقابة الإشرافية كجهة مسؤولة عن درء المخاطر التي قد تتعرض لها الأموال أو الموجودات في المصرف من خلال موازنة الأنشطة وفقا لراس المال المتوفر دون حصول إخلال بين المتغيرين (موجودات ومطلوبات). **(حسنات, 2014، 228)**

2- **رقابة الأداء**: حيث تنحصر مهمة البنوك المركزية، في استعمال المعلومات والبيانات التي تبين نتائج أداء المصرف، ويأتي ذلك من خلال قيام المصارف بتزويد البنوك المركزية بكشوفات شهرية أو فصلية وسنوية أو من خلال المقابلات التي تجريها مع إدارة المصرف ، هذا النوع من الرقابة ينحصر في عملية إجراء التعاملات المصرفية (الأداء الفعلي للمصرف)والمتابعة الدقيقة للإجراءات الإدارية من خلال وقوف الرقابة الإشرافية عل العمليات التي تجري بشكل دوري سواء كان ذلك من خلال الاحتكاك بالإدارة أو من خلال الرقابة على الأداء بشكل مباشر. **(الإمام والشمري، 2019، 358)**

3- **الرقابة العلاجية:** وتهدف الرقابة الحمائية الى تقديم الدعم للمصارف عند تعرضها لأية أزمة من خلال مؤسسات حماية الودائع، التي تهدف الى حماية صغار المودعين في المصارف، وبالتالي زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، والملجأ الأخير حيث يعتبر البنك المركزي مصرف المصارف. **(كنعان، 2012، 257)**

4- الرقابة التصحيحية: تقع مسؤولية الرقابة التصحيحية على عاتق مدققي الحسابات الخارجيين، الذين عليهم أن يعدوا تقريراً حول الإنجاز الفعلي والنتائج المالية للمصارف. **(الإمام والشمري، 2009، 359)**

وعليه فإن ملخص هذا النوع من الرقابة يتحدد بإعداد كشوفات بالأعمال الفعلية التي انجزها المصرف وما تحقق من أرباح بموجب تلك الكشوفات على أن تتخذ هذه الجهة الرقابية حدود صلاحيتها ضمن إطار القانون إذ تحدد نسب الإنجاز سلبا أو إيجاباً.

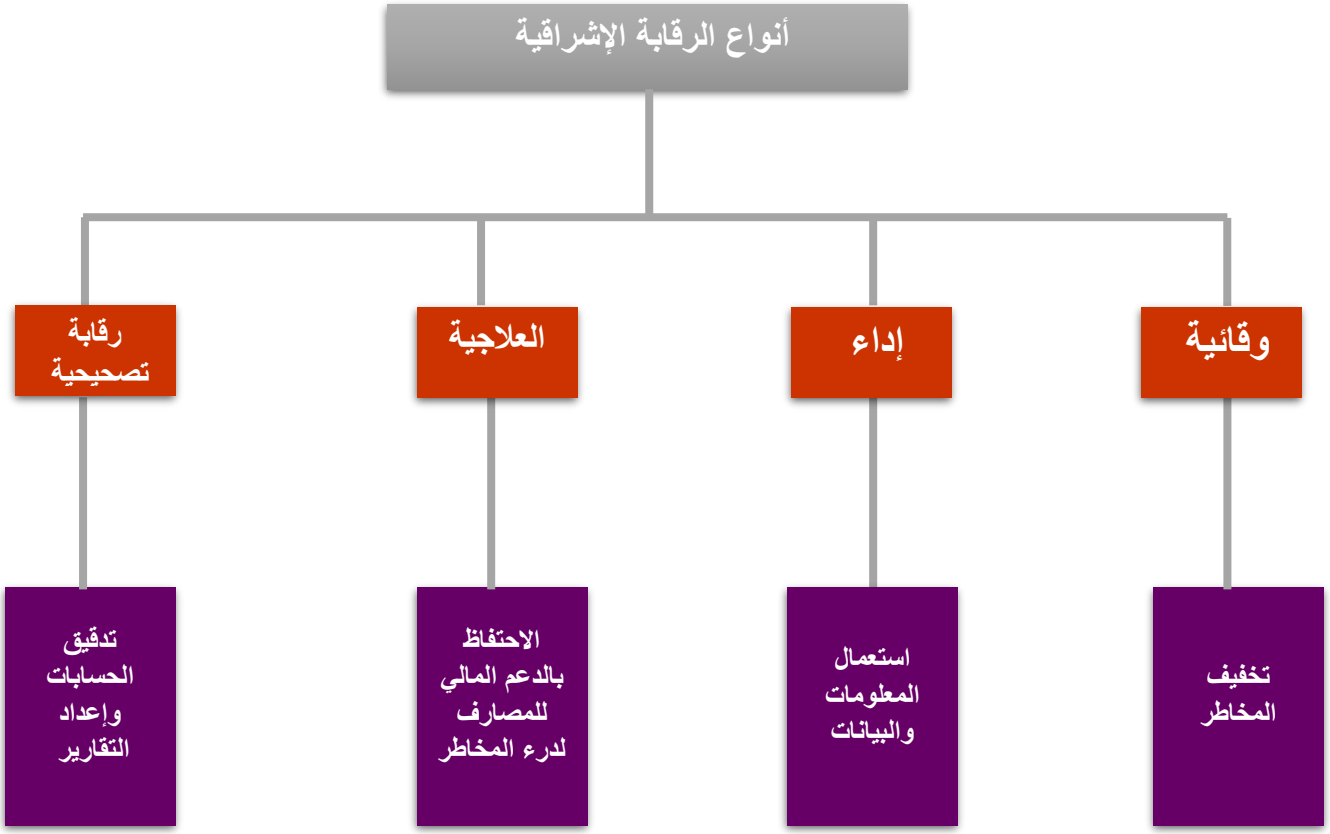

شكل رقم(4)

مخطط يبين أنواع الرقابة الإشرافية وواجباتها

المصدر: إعداد الباحثة بالاستعانة بأدبيات الدراسة

ومن خلال الشكل أعلاه يتبين إن الرقابة الإشرافية بكافة أنواعها تهدف الى:

1- الرقابة الوقائية تركز جهودها حول عملية الوقاية من الوقوع في المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف في ظل الأزمات المالية وهذا يعني إن هذه الجهة مسؤولة عن اخذ الاحتياطات اللازمة في وضع احتياطات مناسبة للازمات

2 – ومن الشكل رقم (4) أعلاه يتبين أن الرقابة الأداء هي الجهة المسؤولة عن أداء التعاملات المصرفية وفقا للقانون دون الأخلال بالنظام العام للمصرف أو التأثير على راس المال بما يؤمن انسيابية التعاملات المصرفية من الناحية الإدارية والفنية.

3- الرقابة العلاجية وهذا النوع من الرقابة هو الذي يضع حسبانه الحرصِ على حماية صغار المودعين من خلال ضمانه باستعادة وضمان أموالهم المودعة للحفاظ على سمعة المصرف.

4- الرقابة التصحيحية وكما مبين في المخطط أعلاه، مراقبة إجراء التعاملات والحسابات الخارجية وضمان انسيابية تلك التعاملات مع ضمان حقوق المودعين فضلاً عن تصحيح المسارات فيما لو اكتشفت الإدارة الرقابية بعض الأخطاء في الأداء.

على أنّ البنك المركزي العراقي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن الرقابة الإشرافية ومتابعة تطبيق القانون الخاص بالبنك المركزي العراقي، على أن المصارف باختلاف أنواعها فضلا عن أن البنك المركزي العراقي يتعاون مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي من خلال مراقبة أداء كل مصرف من تلك المصارف، وهذا قد أشار اليه القانون 94 لسنة 2004.

سادساً: الرقابة المصرفية الفعالة وخصائصها

من أجل بيان دور الرقابة وأثرها في الأداء المصرفي لا بد من عملية تدقيق وتنظيم الرقابة وممارستها بشكل فعلي، إذ أن هنالك خصائص معينه لا بد من توفرها في الأداء الرقابي بكافة المراحل وهي:

1 - التكامل: من حيث تكامل وظيفة الرقابة مع وظيفة التخطيط، وأفضل الطرق لتحقيق هذا التكامل هو عندما تؤخذ الرقابة بعين الاعتبار أثناء ممارسة وظيفة التخطيط والتفكير بالمعايير التي ستقوم على أساسها وظيفة الرقابة. **(أبو خشبة وآخرون، 2013، 261)**

2- الموضوعية: يجب على النظام الرقابي الفعال ألا يخضع لمحددات واعتبارات شخصية، فالنظام الرقابي الذي يعطي تفاصيل نوعية وكمية ومعلومات محددة هو أفضل من غيره الذي يعطي آراء عمومية وصفية وغير محددة كميا. **(التميمي، 2013، 53)**

3- الدقة: تعني تأكد المدقق من تسجيل العمليات المالية والمحاسبية وفق المبادئ والتعليمات الصحيحة من اجل الحصول على معلومات دقيقة وصادقة يمكن استخدامها بدون قلق أو تحفظ من قبل الجهات والأطراف المعنية. **(برابح ،2015، 8)**

4 - التوقيت: ويعني الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وللجهة المستفيدة من المعلومات فلا فائدة من معلومات تصل قبل أوانها بفترة طويلة فيكون مصيرها الإهمال أو تصل بعد أوانها فتكون غير مجدية. (الأسدي، 2015، 28)

5- **المرونة:** يجب أن يتسم النظام الرقابي بمرونة عالية لكي يتوافق ويتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية للمصرف. ولتحقيق المرونة المطلوبة يجب القيام بالمراجعة الدورية للنظام وباستمرار من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي واكتشاف نقاط الخلل أو الانحرافات والضعف وتقويمها.

(الشماع وحمود ،2000، 323)

6- الوضوح: يجب أن يكون النظام مفهوما لمستخدميه وبشكل خاص الأدوات والمعايير الرقابية، إذ من المهم فهمها ومعرفة طرق استخدامها. **(العقيلي، 2009، 445)**

7- إمكانية تشخيص وتصحيح الأخطاء: النظام الرقابي الجيد هو الذي يستطيع أن يكشف الأخطاء والانحرافات ويحدد أسباب حدوثها وكذلك قيامه بوضع أفضل الحلول لتصحيحها ومعالجة أسباب حدوثها .

8- التوافق مع الهيكل التنظيمي: لا يجوز أن يمارس الرقابة إلا من كانت له سلطة تخوله بذلك. فالتنظيم هو الأداة الرئيسية للتنسيق وهو الأساس الذي على ضوئه تقوم الرقابة، حيث يعتبر المدير هو المركز الذي تتركز فيه وظيفة الرقابة في التنظيم الرسمي، أما التنظيم غير الرسمي فلا يجوز له ممارسة الرقابة.

(العلاق، 2008 ،348)

ومن خلال ما تقدم من خصائص يمكن للباحثة توصيف هذه الخصائص وفقا للمخطط المبين في أدناه والذي يمثل تسلسل الخصائص وفقا الأهمية.

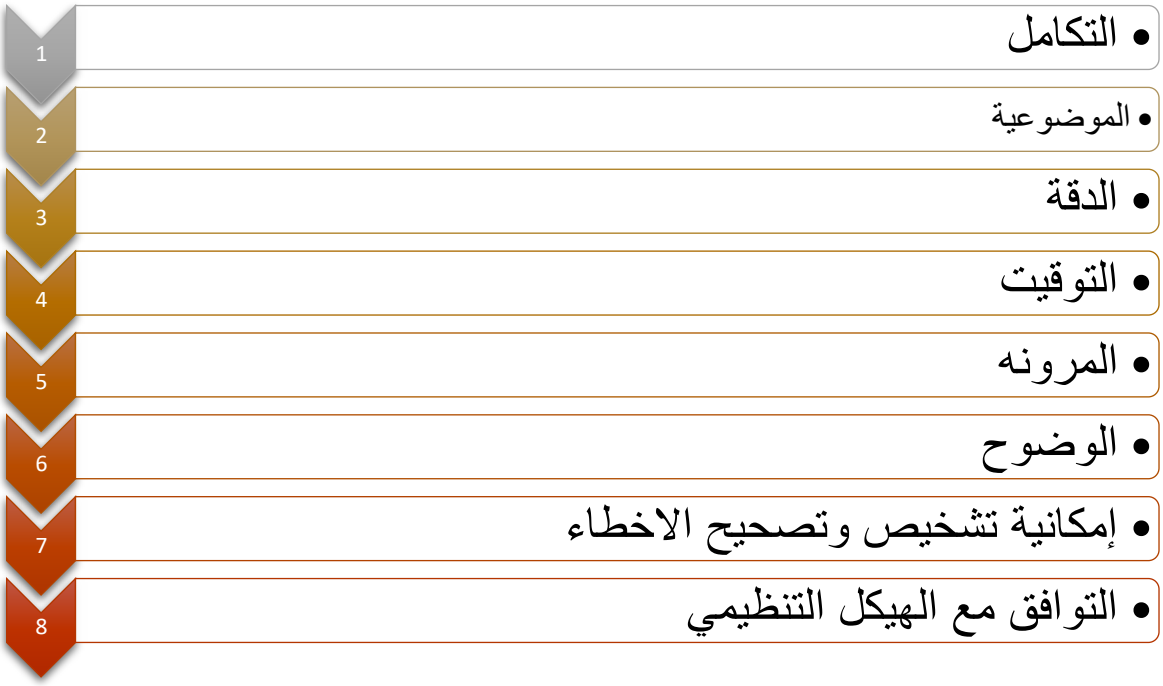

(5) شكل رقم

شكل يبين خصائص الرقابة الإشرافية

المصدر: عداد الباحثة بالاستعانة بأدبيات الدراسة

ومن الشكل أعلاه يتبين أن هذه الخصائص هي وحدة متكاملة مع بعضها إذ لا يمكن الفصل بين خاصية وأخرى. ذلك أن كل خاصية تستند الى أخرى وبالتالي فإن خصائص الرقابة لا تتجزأ وفقا لمنظور الباحثين فهي وحده متكاملة ومتعاونة مع بعضها تحقق للمنظمة أهدافها للتعاون مع جوانب أخرى خاصة بالنظام المصرفي.

سابعاً: دور البنك المركزي العراقي بالإشراف على المصارف

يعرف البنك المركزي العراقي الذي نشأ وتشكل بشكل فعلي عام 1940 هو البنك الذي يتولى إصدار العملة كشكل من أشكال استثمار الاستقلال السياسي للعراق وفعلا تحقق ذلك عام 1931 باعتماد العملة العراقية (الدينار العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشا البنك المركزي العراقي بموجب القانون 43 لسنة 1947 وفيما بعد تحول الى ما يعرف اليوم بالبنك المركزي العراقي. **(عجمية1968، 152)**

ويقوم البنك المركزي بالأشراف بشكل مستقل على حركة الأموال معتمدا على قانون مستقل وهو قانون 64 لسنة 1976 الذي نص على استقلاله باعتباره جهة مستقلة، ثم أصدر البنك المركزي قانونه الخاص

والذي خّوله بموجبه بالإشراف على بقية المصارف. (مير بصري،2010، 171) ثم صدر قانون (56 لسنة2004) والذي منح البنك المركزي العراقي استقلاله التام بموجب الفقرة الثانية من المادة الثانية ورسخ بموجب هذه المادة مهمه الإشراف المباشر على حركة الأموال. (موسى، 2009، 81)

ويمثل البنك المركزي الدعامة الأساسية في الجهاز المصرفي الحديث لأنه يقوم بعملية تحديد العرض الكلي للنقود، بسبب تحكمه في حجم النقود المصرفية (نقود الودائع وأوراق البنكنوت) فهذا البنك يقوم بإصدار العملة ويحدد حجم النقود المعروضة من خلال رقابته على البنوك التجارية وإشرافه على الائتمان. (سمحان ويامن، 2011: 131)

وعلى الرغم من تشابه وظائف البنوك المركزية في معظم دول العالم إلا أن كفاءة أداء الجهاز المصرفي تتوقف على مدى كفاءة وعمل المصارف المركزية بالدرجة الأولى وتتأثر قدرتها بمجموعة من العوامل التي تحكمها كدرجة تطور الدولة والتشريعات المالية والمصرفية المعمول بها ومدى الحرية والاستقلال الذي تتمتع به وتطور الأسواق المالية. (حداد وهذلول ،2005: 140).

وتظهر أهمية سلطة البنك المركزي في رسم ووضع الصيغة النهائية للسياسة النقدية، والتزامات البنك المركزي القانونية من اجل تحقيق هدف استقرار الأسعار، والاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية. (cukierman et al: 1992: 116) .

ويقوم البنك المركزي بوظائف كثيرة ومن أهمها مايلي: -

1-إصدار العملة المحلية والحفاظ على قيمتها محليا وخارجيا

تنفرد البنوك المركزية بعملية إصدار العملة ففي السابق كانت البنوك التجارية هي من يتولى هذه المهمة اذ أصدرت في دول عديدة ما يسمى بالبنكنوت، هذه الأوراق عبارة عن التزام من قبل البنك المصدر لها تجاه حاملها بالقيمة المعلنة على الورقة، ألا أن هذه الأوراق لم تعد متداولة حيث أخرجت عام 1935م من دائرة التداول في الولايات المتحدة الأمريكية. (السويدي ،2002: 155)

يقوم البنك المركزي بإصدار النقود بالإضافة الى السعي لتحقيق الموازنة في الحاجة الاقتصادية للنقود وتحقيق الاستقرار النقدي في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملة المحلية، يستخدم البنك المركزي ثلاثة أدوات نقدية في تنفيذ السياسات النقدية وهي عمليات السوق المفتوحة والتغيير في نسبة الاحتياطي وسعر الخصم. (آل شبيب، 2012: 40)

2. البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي

يعد البنك المركزي بنك الحكومة، وهو يقوم بهذه الوظيفة سواء كان مملوكا للدولة ملكية خاصة او مختلطة. ويقصد بها انه يقوم بتنفيذ سياسة الدولة النقدية، كما يقوم بدور مستشارها المالي، ويمدها بالخدمات النقدية والإرشادية والمصرفية. (ناشر، 2010: 264)

3. البنك المركزي بنك البنوك

أ- يحتفظ البنك المركزي لديه بالأرصدة النقدية الحاضرة للبنوك الأخرى حيث كانت البنوك تحتفظ بمحض أرادتها بما يفيض عن حاجتها من الأرصدة النقدية لاستخدامها في تسهيل وتسوية الحسابات المتبادلة بين البنوك وذلك بالنقل من حساب الى أخر لدى البنك المركزي دون الحاجة لنقل الأموال ماديا. (عبد الرحيم ،2011: 74)

ب- الملجأ الأخير للإقراض بموجب هذه الوظيفة يتحمل البنك المركزي مسؤولية التمويل وتوفير السيولة اللازمة للمصارف من خلال منح القروض أما بصورة قروض مباشرة أو على شكل خصم للأوراق التجارية كالكمبيالات أو مقابل رهن السندات الحكومية، ويعتبر الاقتصاديين هذه الوظيفة من أهم الوظائف لكونها تحرص على استقرار الجهاز المصرفي خصوصا في أوقات الأزمات. (السهلاني ، 2008 : 30) (الملجأ الأخير لا يحصل إلا بموافقة وزير المالية)

ج-الإشراف والرقابة على المصارف زادت أهمية وظيفة الإشراف على المصارف في الأونه الأخيرة نتيجة التطورات التكنولوجية وزيادة التقدم التكنلوجي في القطاع المالي والمصرفي، لذا عدلت معظم البلدان قوانين بنوكها المركزية لتتناسب مع هذا التطور، وتمارس البنوك هذه الوظيفة من خلال عدة أساليب منها: (الدليمي، 1990: 294)

- إلزام المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع زبائنها كاحتياطيات نقدية قانونية لدى البنك المركزي .
- تحديد رؤوس أموال المصارف وحدود إقراضها كنسبة من رأس المال المدفوع.
- وضع نسب للحدود العليا للتسهيلات الائتمانية غير المضمونة.
- تعيين شكل الموجودات التي تؤلف الاحتياطي النقدي القانوني بأن يحدد احتفاظ المصارف بنسبة من ودائعها لدية بشكل نقد سائل وأخرى كحولات الخزينة وسندات طويلة الأجل أو على شكل موجودات مالية. (السهلاني ،2008: 32)

- تسوية أرصدة المقاصة بين المصارف من بين المهام التي يمارسها البنك المركزي هي توليه عمليات المقاصة بين المصارف، حيث تناط هذه المسؤولية بقسم خاص هو قسم المقاصة. (العباسي، 2014: 19)

4. الترخيص للمؤسسات المصرفية والأشراف عليها

يتولى البنك المركزي منح وإلغاء الترخيص للمؤسسات المصرفية والأشراف عليها فمن خلال مراقبة حسابات وعمليات البنوك هذا ما يخوله القانون له حيث يشرف البنك المركزي على مسارات البنوك بغية تجنب تعثرها وربما إفلاسها من خلال المراجعات الدورية والزيارات غير المعلنة للكشف على سجلات البنوك ومتابعة أعمالها. (السويدي، 2002: 157)

وظيفة الإشراف والفحص وهو قيام المعنين بالأشراف والرقابة بشكل دوري بدراسة المصارف الحكومية والأهلية (الخاصة) وتوفير التوجيهات الإشرافية المطلوبة بهدف ضمان وأمن وسلامة النظام المصرفي ومتابعته لمنعه من تدهور أوضاعه المالية وأضاعه أموال المودعين. (Koch ,Donald :2006 ,5)

ومن خلال ما تقدم نجد أن البنك المركزي وفقا ما يطلق علية (بنك البنوك) هو المسؤول المباشر عن حركة الأموال وتداوله، وتوفير احتياطيات من الأموال لإسناد بقية المصارف التي قد تتعرض لازمات مالية، ومازال قانون البنك المركزي العراقي ساري المفعول على كل المصارف العراق ومن بين أبرز مهامه الرقابة الإشرافية. (قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976).

ثامناً: أبعاد الرقابة الإشرافية **(Bank for International Settelments,2012,10-13)**

1 - المراجعة الرقابية: هي نشاط تنظيمي ينطوي على فرض سلطة رقابية لمؤسسة ما من اجل الإشراف على مؤسسات أخرى خاضعة لها قانوناً في اطار القواعد القانونية للتأكد من امتثال الأخيرة للوائح التنظيمية التي تم تحديدها.

2 - المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: يتمتع نظام الرقابة الإشرافية الفعّال بمسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل سلطة معنية بالرقابة على المصارف ويتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة الإشرافية الذي يمنح كل سلطة رقابية الترخيص والصلاحيات القانونية اللازمة لممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، فضلا عن القيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي.

3 - أساليب الإشراف: من متطلبات الرقابة الإشرافية أن تتابع أي تطورات وتقوم بتقييم لحجم المخاطر المتوقعة للمصرف، على أن يكون هذا التقييم متناسباً مع الأهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي ككل، وتقيمها ومعالجتها، وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك وضع خطط ملائمة بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية، وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية للمصارف بطريقة منظَّمة عندما يتعذر استمرار عملها.

4 - التقارير الإشرافية: هي المراجعة والتحليل للبيانات المالية والتأكد من مدى مطابقتها للأهداف والخطط الموضوعة مسبقا لتحديد الانحرافات وتصحيحها.

5 - الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية: تقوم السلطة الرقابية في مرحلة مبكرة، بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة أو غير الآمنة التي قد تتعرض لها المصارف أو النظام المصرفي للمخاطر، ويتوافر للسلطة الرقابية الأدوات الرقابية الكافية لاتخاذ ما تراه مناسبًا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما في ذلك إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية بذلك.

المبحث الثاني

الامتثال المصرفي

مفهوم، تعريف، أهدافها، أهميتها

مقدمة

نظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الاقتصاد وعلاقته المباشرة بحياة الناس تعتبر وظيفة الامتثال من الوظائف الرقابية في الجهاز المصرفي، وهو أحد عمليات الرقابة المصرفية أو ما يطلق عليها رقابة الأموال.

في هذا المبحث نتناول تعريف الامتثال المصرفي، وماهيته وأهدافه فضلا عن أهمية هذه الوظيفة ودور مراقب الامتثال في تحقيق الامتثال المصرفي على إننا سنوضح من خلال رصد المصادر أهم مبادئ الامتثال التي ينبغي العمل بها فضلا عن قواعد الامتثال وسبله ووظيفة الامتثال سعياًمنا لوضع الأطر العامة للموضوع.

أولاً: مفهوم الامتثال المصرفي

إن الامتثال في ابسط مفهوم له يتضح في الالتزام الدقيق بالقوانين والتعليمات المصرفية التي تصدر من الجهات الراعية للقطاع المصرفي، إذ أن الامتثال يشكل جزءاً من العملية الرقابية فهو عملية التأكد من امتثال المصارف لتطبيق جميع القوانيين والأنظمة والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الحكومية في العراق وخارجه كالمؤسسات الدولية والتي تحدد تقديم النصح والمشورة وتراقب حركة الأموال وترفع التقارير الى لجنة الامتثال ومجلس الإدارة بشان مدى التزام البنك وامتثاله وفقا لما ورد في المادة 71 من قانون البنك المركزي العراقي . **(علاوي، 2013، 8)** ومن خلال ذلك يمكن تعريف وظيفة مراقب الامتثال **(بأنها وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير الى مجلس الإدارة حول مدى الامتثال في المصرف) (172: 2016, Ergys).**

وعرفت وظيفة الامتثال **(بأنها وظيفة مستقلة في كل مصرف تعمل على التأكد من مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية بمتطلبات القوانين والأنظمة واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك**

المركزي العراقي من اجل التأكد من صحة السياسات والإجراءات وتجنب الأخطاء والمخالفات التي من شأنها تعرض المصرف الى المخاطر المختلفة) (لعامري والزبيدي، 2017:26)

وكذلك عرفت وظيفة الامتثال (**بأنها مهمة الرقابة على التزام المصرف بجميع أدارته بالقوانيين والأنظمة والتعليمات وقرارات مجلس إدارة والسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وإدارته العليا بالاستناد الى قانون البنك المركزي وتعليماته). (خالد ،2019، 317).**

أما الورقة الصادرة عن لجنة (بازلII) فقد عرفت وظيفة الامتثال بكونها (**وظيفة مستقله تقوم بتحديد وتقديم النصح والإرشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر الامتثال كنتيجة لعدم الامتثال فالمصرف والتي تتضمن مخاطر عدم الالتزام بالقوانين نتيجة لإخفاقه ً بالالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك والممارسات المطبقة. Basel Committee on Banking Supervision,2005: (p7)**

كذلك نصت لجنة (بازلII) في ورقتها الصادرة 2005 وفي تعريفها للامتثال (هي وظيفة مستقلة عن أنشطة المصرف الأخرى). **(Basel Committee on Banking Supervision,2005: p8)**

ومن خلال ما تقدم من التعريفات تجد الباحثة أن مهمة الامتثال هي مما أقرته لجنة(بازل) والتي تضطلع بها جهة داخل المصرف تسمى (جهة مراقبة الامتثال المصرفي)، وهذا يعني إن الوظيفة الأساسية للامتثال تعني مدى تطبيق الأنظمة والقوانيين واللوائح الملزمة للمصارف والصادرة من البنك المركزي العراقي على مستوى العراق والبنوك المركزية على مستوى بقية الدول. وهنا يجدر القول أن وظيفة الامتثال المصرفي (وظيفة رقابية ُإرشادية ُ تقييمية ُ) وهذا يعني إنها تراقب تطبيق القوانيين وتنصح المصرف بضرورة الامتثال وتعطي فيما بعد تقيمها النهائي لأداء المصرف.

ثانياً : أهمية الامتثال المصرفي :

تكمن أهمية الامتثال المصرفي في تنفيذ تلك اللوائح والقوانين والقواعد والمعاير من أجل تحقيق قوة المصرف وقدرته التنافسية والمحافظة على سمعته المصرفية والوفاء بتوقعات زبائنه، ويلعب الامتثال دورا حاسما في تعزيز ثقة الجمهور وتحقيق كفاءة الأداء ويشكل عنصرا إيجابياً في توسيع نطاق العمل كما يعد الامتثال وسيلة فعاله لإدارة المخاطر (45، Sapountzi,2016)

ويساعد الامتثال المصرف على جذب الاستثمارات طويلة الأجل وتشجيعه عبر الثقة بالأسواق المالية . (يوسف ،2013، 5) كما يعمل الامتثال على اكتشاف الأخطاء والجرائم المالية وتقليل من الخطر الناجم

من هذه الأخطاء ومنع تكرارها وتحسين العمليات التجارية وتطوير الأنشطة التشغيلية. (Benedek,2012,139)

ويعني ذلك أن أهمية الامتثال المصرفي هي جزء لا يتجزأ من نظام الإدارة العام للمصرف، ذلك إن وظيفة القائم على أعمال الامتثال هو موظف ضمن الهيكل الإداري للمصرف لكن الملاحظ أن جهة ارتباطه لم تحدد من الناحية القانونية فيما لو كان موظفاً على ملاك المصرف أم هو الموظف على ملاك البنك المركزي. (Ergys,2016,173)

ثالثاً: أهداف الامتثال المصرفي.

يهدف الامتثال المصرفي الى تحقيق الالتزام بالقوانين الصادرة من البنك المركزي والتي نتجت أصلا عن مقررات مؤتمر لجنة (بازلII) لسنة 2005 والذي حدد الأهداف الرئيسية لمهمة الامتثال المصرفي وكما يلي:(https://cbi.iq/news/view/378) .

1 - وظيفة الامتثال من الوظائف المستقلة التي تقوم بعملية تقييم شامل للالتزام بالقوانين المصرفية وكذلك تقديم النصح والإرشاد ومراقبة التقارير المرفوعة حول مهام والتزام مراقب الامتثال فان أول تلك الأهداف هي (التحقق والتأكد من قيام البنك المركزي العراقي بجميع دوائره وتشكيلاته بتطبيق معايير ومتطلبات الامتثال خصوصاً في الإفصاح عن مصادر الأموال وإصدار وتوجيهات واضحة ودقيقة وتقديم الاستشارة والنصح للبنوك العاملة.

2- ومن الأهداف التي تسعى الى تحقيقها وظيفة الامتثال المصرفي تطوير وإعادة هندسة الإجراءات وأليات واقتراح إصدار تعليمات عمل واعمامات تصدر للمؤسسات المصرفية والمالية غير المصرفية انطلاقا من مبدا (اعرف زبونك) للإفصاح وتحديد مصادر الأموال في النظام المصرفي ومكافحة جرائم غسيل الأموال التي تستخدم لتمويل الإرهاب وذلك من خلال إثبات شرعية تلك الأموال المودعة في نظام المصرفي المحلي.

3- وعليه فان المهمتين تشكلان أهدافاً رئيسية لموظف مراقبة الامتثال المصرفي فالمهمة الأول تتعلق بالالتزام القانوني بما يصدر من تعليمات لجنة (بازلII)، أما المهمة الثانية التي يضعها الامتثال هدفا هي في سلامة أموال المصارف وكونها لم تأتِ عن طريق غسل الأموال.

4- من أهداف وظيفة الامتثال التعاون والتنسيق مع قسم من إدارة المخاطر في تقيم وتحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي تنتج عن عدم اتباع السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الامتثال الدولية خصوصا في الجانب الذي يتعلق بغسيل الأموال وإدارة الجودة الشامل للتعاملات المصرفية وفقا لمقررات واتفاقيات لجنة (بازلII).

5- تطوير وتأكيد وجود أليات وإجراءات فعالة في التواصل والتنسيق مع الجهات الداخلية ذات العلاقة

ومنها على سبيل المثال مديرية مراقبة السيطرة والامتثال ونافذة بيع العملات الأجنبية ومديرية الإصدار والخزائن وقسم الرقابة والتدقيق والجهات الخارجية ومنها البنك المركزي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي وفقا للاتفاقيات المبرمة بين البنك المركزي وبين الجهات الأخرى.

6- تقديم تقارير دورية عن الامتثال والعمليات التي تجري في البنك المركزي وضبطها مع اتفاقيات لجنة(بازل) فضلا عن إن من الأهداف التي يسعى الامتثال لتحقيقها إعطاء المشورة واقتراح الخطط لتنفيذ رؤية ورسالة البنك المركزي بكفاءة وفعالية، كذلك تشخيص برامج التدريب الخاصة بالعاملين في مجال الامتثال المصرفي.

لذلك فإن مجمل الأهداف تقع ضمن دائرة الرقابة المصرفية من أجل تطوير الرقابة الإشرافية نتيجة لما تقع فيه المصارف من مخاطر تهدد وجودها بالإفلاس لذلك فان التزام المصارف بقواعد الامتثال هي الضمان الأكيد لاستمرار تلك المصارف في عملها وتجاهها.

وبشكل عام يمكن استخلاص الأهداف العامة للامتثال بما يلي:

1- **تقديم أفضل الخدمات لزبائن المصارف**
2- **انسيابية الأموال وتداولها بشكل يضمن تحقيق أهداف المصرف**
3- **نظافة تلك الأموال من الأموال الفرضة أو ما يطلق علية بغسيل الأموال**

(https://cbi.iq/news/view/378) .

رابعاً: شروط ومهام وظيفة الامتثال المصرفي

بناءً على ما أقرته لجنة (بازل) للامتثال المصرفي وما أشار اليه البنك المركزي من تعليمات ملزمة للمصارف لا بد من التعرف أولا على شروط هذه الوظيفة، وثانيا على المهام الرئيسية التي يضطلع اليها موظف الامتثال وكما يلي: -

1 - اشتراطات وظيفة الامتثال في المصرف.

لكل وظيفة من الوظائف تخصص معين وليس بإمكان المصارف تعيين الموظف القائم بوظيفة الامتثال ما لم يحصل على شروط معينة للاضطلاع بتلك المهمة، (الرقابية الإرشادية التقييمية)، لذلك حددت لجنة(بازل) في ورقتها شروط تولي الموظف مهمة مراقبة الامتثال فقالت: (يجب أن تتوفر في الموظفين

الذين ينفذون مسؤوليات الوظيفة، التأهيل، الخبرة، الخصائص الشخصية، المهنية التي تمكنهم من تنفيذ مهامهم وواجباتهم بكفاءة) **((Basel Committee on Banking Supervision,2005: p8)**

ويشير هذا المبدأ الذي ركزت علية لجنة (بازلII) الى السمات الشخصية الذاتية التي يتحلى بها القائم بهذه المهمة كاشتراط أساسي لتوليه هذا المنصب. وقد وجدنا إن هناك اشتراطات وضعها المشرع العراقي وأوجب توفرها في القائم بمهمة الامتثال المصرفي، وعلى رأس ما حدده المشرع العراقي أن يكون الموظف ملما بقانون 94 لسنة 2004 والخاص بالأداء المصرفي حيث أشار في احدى فقراته الى: (تعليمات رقم (4) لسنة 2010).

1- أن تكون لديه (ويقصد الموظف) أهلية قانونية وان يكون شخصا صالحا.
2- أن تكون لديه الكفاءة والخبرة التي تتطلبها المعاملات المصرفية.
3- أن لا يكون شخصا إداريا أو موظفاً لدى مصرف آخر.
4- أن يكون مقيماً في العراق شخصيا وان يكون متفرغاً للعمل في المصرف

إذ يبدو إن المشرع العراقي الذي وضع اشتراطات تعيين موظف الامتثال قد تجاهل عن تخصص الموظف هل هو جزء من المصرف، أم أنه من الجهات الرقابية ذات الاختصاص (إدارية أو مالية)، كذلك لم يتطرق المشرع الى أنه من الخبراء في الشؤون المالية والمصرفية. لكنه حدد أن يكون لديه إلمام في قانون المصارف فقط. وتلك ملاحظة تسجل على نص التشريع العراقي واشتراطات القيام بهذه المهمة باعتبارها من المهام المصرفية ولكي لا يحصل التداخل بين مهامه وبين مهام موظفي الأقسام الأخرى كان من الأجدر تحديد تخصصه الدقيق.

وبشكل عام تجد الباحثة أن الفقرة 71 من قانون تطبيق وظيفة الامتثال قد أشارت الى إلمام القائم بها على بنود البنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقية كاشتراط أولي لقيامه بهذه المهمة فالخبرة القانونية والخبرة في أداء الأعمال المصرفية تجتمع مع بعضها لتضع اشتراطات القيام بها. وهذا الأمر يتطلب إعداد موظف متخصص من الناحيتين الاقتصادية والقانونية ليتحمل أعباء هذه الوظيفة.

2- مهام مراقب الامتثال المصرفي

من خلال ما ورد من تعريف لوظيفة الامتثال المصرفي نتلمس إن هناك واجبات معينة ومهام محددة تقوم بها وظيفة الامتثال ممثلة بمراقب أو موظف الامتثال وهي:

1- ما أوردته تعليمات الامتثال في المصارف لسنة 2005 واستنادا لجنة (بازلII) للامتثال لسنة 2005 فقد جاء في المبدأ السادس من مبادئ الورقة (إن دور وظيفة الامتثال هو تحديد وتقويم ومراقبة مخاطر

عدم الامتثال، وتقديم النصح والإرشاد المطلوبين من خلال القيام بكتابة التقارير للجهات العليا ومجلس الإدارة حول تلك المخاطر. **((Basel Committee on Banking Supervision,2005: p6)**

وبناءً على هذا فان مهامه تتحدد بـ. **(العطار , 1974 , 179)**

أ ـ تحديد وتقييم عمل مجلس إدارة المصرف وبقية الأقسام.

ب ـ الرقابة والتحقق من إن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة في الوقت المحدد.

وبهذا المعنى فان المهمة التي يضطلع بها موظف الامتثال هي مراقبة مدى التزام مجلس الإدارة والدوائر الأخرى بتطبيق قانون البنك المركزي ومنظمة بازل بالشكل الذي يؤمن حماية المصرف من مخاطر عدم الامتثال.

ج ـ النصيحة والإرشاد. وتحدد هذه المهمة بان يقدم الموظف رأيه في القيام بعمله أو عدم القيام به لأدراكه بأن القيام أو عدم القيام يسبب تقاطعا مع ورقة بازل الملزمة لكافة المصارف. **(بهجت، 1997، 16)**.

د- كتابة ورفع التقارير الدورية للجهات العليا بمدى الالتزام بسياسة البنك المركزي وتعليماته مع رصد المخالفات إن حدثت كما ورد ذلك في تحديد مهام وواجبات وظيفة الامتثال المصرفي التي حددها البنك المركزي العراقي بـ (المسؤولية عن مراقبة الامتثال وهو مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات الداخلية للمصرف وتطابق ذلك مع القوانين المعمول بها وهي قانون البنك المركزي العراقي ، كذلك اضطلاع القائم بالوظيفة على كافة القوانيين والتعليمات ذات العلاقة بوظيفة فضلا عن اضطلاعه على الخدمات المصرفية التي تتناسب التوجهات الاقتصادية للبلد وإجراء مراجعة دورية لسياسات المصرف والعمليات المصرفية واقتراح السياسات التي تتطابق مع القوانين وإقرارها مع مراجعة دورية لتطبيقها . **(الفقرة 23 من المادة 71 تعليمات البنك المركزي العراقي).**

وعليه فأن مهام وظيفة الامتثال تنحصر تماما في النشاطات المالية التي تؤثر على عمل المصرف مع مراعاة جانب الاستقلالية لهذه الوظيفة وعدم ارتباطها بأوامر داخلية أو خارجية قد تؤثر سلبا على قراراتها وإجراءاتها المتطابقة مع مقررات ورقة لجنة (بازل) لسنة 2005 وقانون البنك المركزي العراقي وتعديلاته لسنة 2005 والخاصة بوظيفة الامتثال المصرفي على إن معظم ما رصدناه في المصادر يؤكد إن الوظيفة القانونية التي تلزم المصارف بتنفيذ وتطبيق اللوائح والتعليمات والقوانين

خامساً: المبادئ الأساسية للامتثال المصرفي

للامتثال المصرفي بوصفه وظيفة رقابية وإشرافية مبادئ أساسية يقوم عليها وهي تتجه نحو القواعد والمعايير التي وضعتها مقررات لجنة(بازل11) لسنة 2005 ذلك إن الامتثال يلعب دورا حاسما في تحديد المخاطر المصرفية من خلال تطبيق اللوائح والأنظمة والقوانيين كما يعد وسيلة فعالة لإدارة تلك المخاطر.

(Sapouetzi,2016,45)

المبدأ الأول: تشكل الإدارة التنفيذية للمصرف مسؤولية في إعداد سياسة الامتثال ومتابعتها وتقييمها ورفع التقارير الى مجلس الإدارة حول ملائمة ومطابقة فعالية إدارة المصرف.

(سلمان, 2013، 15)

المبدأ الثاني: يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة عدم الامتثال ويصادق على سياسة الامتثال بوثيقة رسمية ويتابع مدى تطبيقها للمصرف بشكل سنوي لتحديد مدى تطبيق المصرف للأنظمة والقوانين. **(Ergys, 2016, 173)**

المبدأ الثالث: تشكل الإدارة العليا الجهة المسؤولة عن إنشاء وظيفة الامتثال وفعاليتها داخل المصرف وتقديم المشورة والنصيحة للإدارة العليا حول ضبط المخاطر التي تهدد المصرف.

المبدأ الرابع: ينبغي أن يكون لوظيفة الامتثال وضعاً رسمياً داخل المصرف ويعد أكثر فعالية حينما يصادق مجلس الإدارة على الوثيقة الرسمية لوظيفة مراقب الامتثال واستمرارية التطبيق.

المبدأ الخامس: استقلالية وظيفة الامتثال عن الوظائف الإدارية الأخرى. **(سلطان, 2020، 19)**

المبدأ السادس: لابد أن تكون الخبرة لدى موظف الامتثال والمؤهلات والشخصية المهذبة ليتمكن الموظف من أداء واجباته.

المبدأ السابع: يتحمل مسؤول وظيفة الامتثال مسؤولية إدارة هذه الوظيفة والالتزام بالإجراءات من خلال إعداد التقارير وتقديمها للإدارة متضمنة أبرز المخاطر.

المبدأ الثامن: خضوع وظيفة الامتثال للمراجعة الدورية والتدقيق الداخلي وبيان منهجية المخاطر من خلال التدقيق الدائم داخلياً وخارجياً.

المبدأ التاسع: أن تلتزم كافة المصارف وفروعها بالقوانين واللوائح المعمول بها وتنظيم هيكل عام لوظيفة الامتثال على أن يتناسب ذلك الهيكل مع وظيفة الامتثال ومحدداتها ومطابقتها للشؤون الرقابية والقانونية. **(سلمان, 2013، 15).**

المبدأ العاشر: بإمكان موظف الامتثال الاستعانة بخبرات خارجية شريطة أن تخضع لموظف الامتثال. **(السلطان، 2020، 20)**

من المبادئ المتقدمة أعلاه يمكن أن نضع شكل لهذه المبادئ يمثل التوزيع العلمي لمسؤولية وظيفة الامتثال وفقا للمبادئ أعلاه.

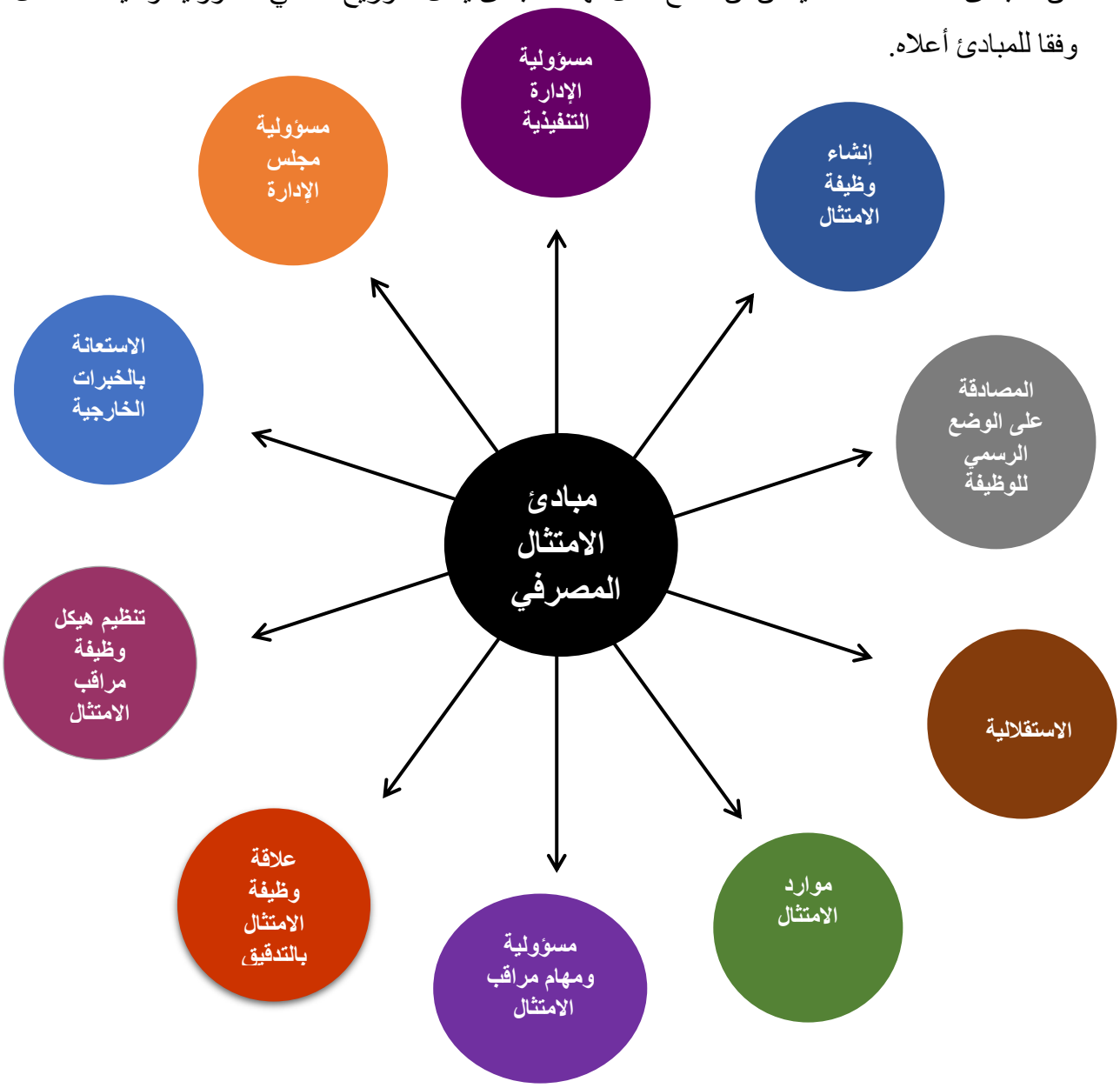

شكل رقم (6)

(مبادئ الامتثال المصرفي)

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Basel Committee on Banking Supervision)

من خلال شكل رقم (6) أعلاه تجد الباحثة إن مبادئ الامتثال المصرفي تشكل وحدةً متماسكة إذ إن كل مبدأ من هذه المبادئ يشكل حلقة من حلقات الامتثال وفقا لارتباطه مع المبادئ الأخرى بمعنى إن سلسة المبادئ المتألفة من عشرة مبادئ جميعها تصب في بودقة الامتثال المصرفي وتعزز موقفه.

سادساً: مخاطر عدم الامتثال

حينما نتحدث عن الامتثال فهذا يعني إن كافة الأمور تسير بشكل طبيعي وموظف الامتثال قائم بواجباته لمواجهة المخاطر التي تنجم عن مخاطر عدم الامتثال وهنا يجدر طرح السؤال التالي ماهي المخاطر المتمثلة عن عدم الامتثال؟

وللإجابة على هذا التساؤل، نقول هي المخاطر التي تؤثر سلباً على المصرف وتعرضه للعقوبات القانونية والتنظيمية والخسائر المالية وإساءة لسمعة المصرف نتيجة عدم امتثاله للقوانيين واللوائح والقواعد والمعايير والأنظمة. **(Misha,2016, 172).**

ولغرض بيان تلك المخاطر والحد منها لابد من دراسة مفردات الشكل التالي:

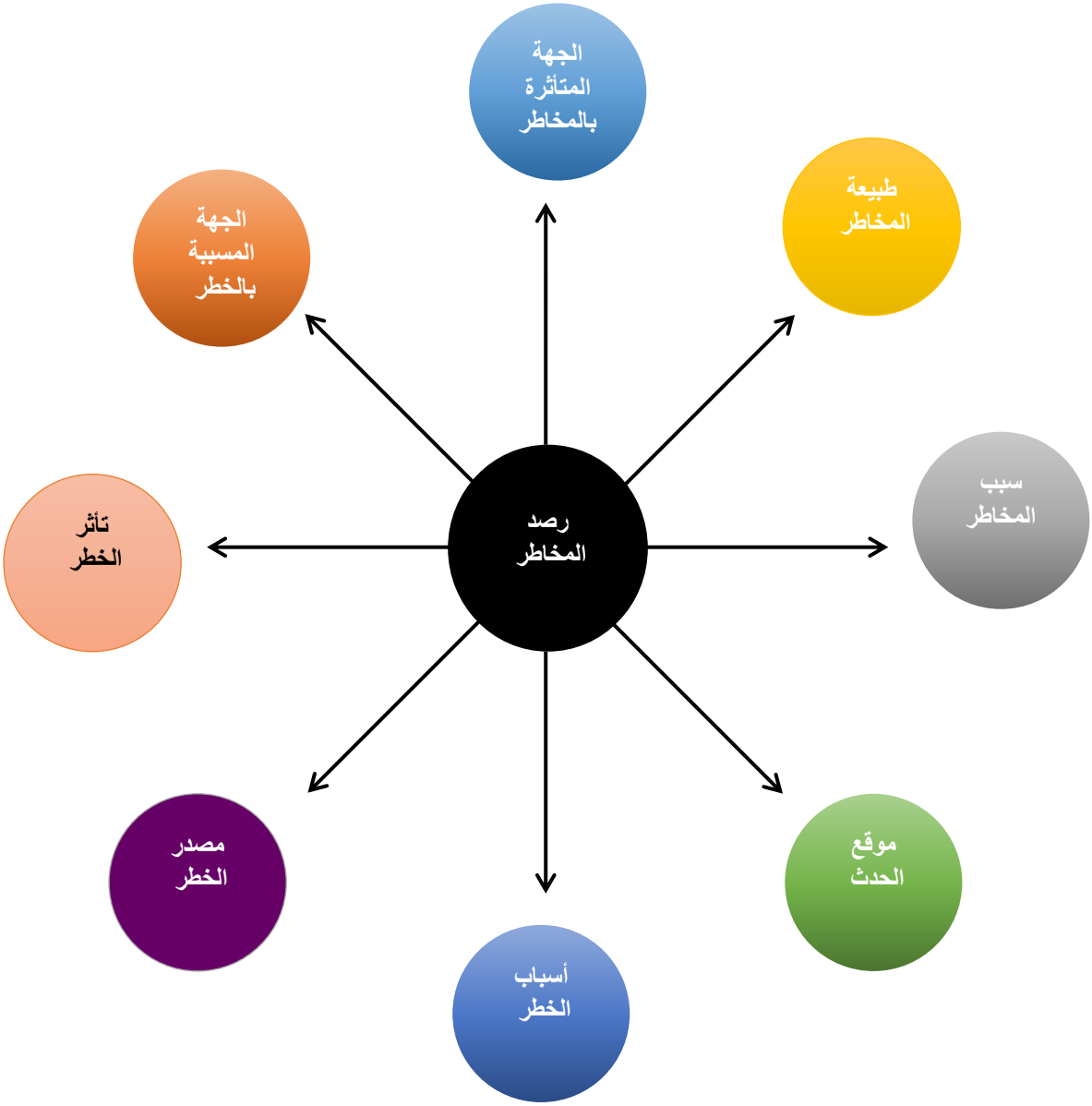

شكل رقم (7)

(مخاطر عدم الامتثال)

مصدر: من أعداد الباحثة بالاستعانة (dniestrzanska, 2015,b801)

ومن خلال الشكل أعلاه يبدو إن وظيفة الامتثال تحدد المخاطر وتقيمها وتضع التدابير اللازمة لتقليل وتخفيف تلك المخاطر ومتابعتها وتقديم المشورة للإدارة بشأنه. **(Asenov,2015, 24)**

ويمكن تلخيص هذه المخاطر وتصنيفها وفقا لما يلي

1 - مخاطر قانونية:

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة الإخلال أو عدم تطبيق القوانيين والأنظمة والتعليمات والضوابط التي تحكم وتنظم العمليات المصرفية أو هي عدم وجود تحديد واضح للحقوق والالتزامات القانونية للعمليات المصرفية. **(الصائغ، 2018، 121)**

2- مخاطر السمعة:

تعد السمعة عاملا مهما للمصارف، ذلك إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها تعتمد أساسا على السمعة الحسنة لدى المودعين والزبائن وثقتهم في إدارة المصرف بوصفها جهة مؤتمنة على حماية أموالهم وعملياتهم التجارية. **(الربيعي وراضي ،2011،169)**

3 - مخاطر مالية:

وهي تلك المخاطر المتعلقة بالعمليات المالية للمصرف كالقوائم المتمثلة بقائمة المركزي المالي والقوائم الملحقة وقوائم الأنشطة الرئيسة لصالح المصرف كالمخاطر الائتمانية أو التشغيلية أو مخاطر السيولة أو مخاطر سعر الصرف أو أسعار الفائدة. **(عواد، 2015 ،39)**

4 - مخاطر استراتيجيه:

وهي تلك المخاطر التي تنشا نتيجة عدم وجود استراتيجيه عند المصرف لتحديد مساره وتحقيق أهدافه القصيرة والطويلة الأجل في الظروف التنافسية والبيئة المحيطة بالمصرف، ذلك إن وجود ظاهرة عدم الأيمان بإدراك المصرف لمخاطره تشكل خطرا على المصرف. **(ذيب وآخرون 2018، 83)** كذلك فان اتخاذ قرارات استراتيجية خاطئة وتنفيذها بشكل خاطئ تنعكس سلبا على أداء المصرف وقدراته التنافسية. **(النصيري، 2011 ،175)**

5 -مخاطر مهنية:

وهي المخاطر التي تنجم عن عدم الالتزام بأخلاقية المهنة والخلل في وجود ثقافة أخلاقية مصرفية وكل ذلك يعرض المصرف العمليات الأكثر انتشارا في القطاع المصرفي كالإهمال أو المخاطر المرتبطة بالجهة القانونية. (ال شبيب، 2015،20)

لذلك فمن خلال ما تقدم من استعراض للمخاطر يتضح أن الأساس في تلك المخاطر هو انعدام الالتزام القانوني لأن عدم الالتزام بقوانين وتعليمات البنك المركزي تؤدي الى بقية المخاطر التي

أشرنا اليها، فمجرد الالتزام بالقوانيين يقود بالنتيجة الى عدم تعريض المصرف الى بقية أنواع المخاطر.

سابعاً: متطلبات الامتثال المصرفي

بما إن وظيفة الامتثال وظيفة مستقلة بمواردها البشرية والمادية وفقا لما جاء في نصوص لجنة بازل فقد اخذ البنك المركزي العراقي على عاتقه تقرير مقررات تلك اللجنة ونفذها على شكل قوانين وحدد متطلباته الخاصة بهذه الوظيفة، على إن هذه التعليمات تنطبق تماما مع متطلبات منظمة بازل. **(دليل الحوكمة المؤسسة للمصارف العراقية 2018،50)**

ومن أبرز تلك المتطلبات:

1- أخذ المصرف على عاتقه تشكيل إدارة الامتثال من خلال تهيئة القوة البشرية الكفوءة والبنى التحتية المستقلة والمختصة لهذه الوظيفة.

2- إن تكون هذه الوظيفة مستقلة تماما عن أنشطة وأعمال المصرف بهدف تأدية مهامها بعيدا عن التأثيرات الجانبية. **(Teek Kow,2006,3)**

3- إن تكون هذه الوظيفة مشار اليها ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف وأفرادها معرفين للمصرف على شكل وحده قائمة بذاتها تتألف من مجموعة من الموظفين يراسهم موظف يطلق عليه مراقب الامتثال **(الركابي , 2017، 496)**

4- يعين مراقب الامتثال بعد أن يقدم أوراقه التي تتطلبها الوظيفة الى البنك المركزي ويشترط في تعيينه الموافقة المسبقة الإدارة البنك المركزي ومن ثم يواصل عمله كمراقب في المصرف المحدد. **(العامري , 2014، 74)**

5- يجب وضع الأطر العامة والإجراءات الفعالة لعمل مراقب الامتثال بموجب نظام يحدد علاقته بالإدارة الأخرى ويبين بشكل مفصل المهام اليومية لوظيفة الامتثال والرقابة وسلطته على الأنشطة التي تجري في المصرف بشكل يومي وتحديد واجباته بشكل دقيق. **(تعليمات مراقبة الامتثال للمصارف الأردنية رقم 23 لسنة 2006، 4)**

6- بيان الواجبات الأساسية التي يقوم بها مراقب الامتثال من خلال ترسيخ ثقافة الامتثال وتطبيق القوانيين والتعليمات الرقابية والإشرافية داخل المصرف والإسهام في رسم السياسات والإجراءات المعمول بها داخل المصرف في إدارة الموارد البشرية وتطوير المهارات من خلال التدريب والتطوير والتقييم والتعيين. **(الشمري , 2016، 81)**

7- أن يكون هناك اتصال مباشر بين مراقب الامتثال ورئاسة الإدارة العليا في المصرف بغية تطبيق القوانيين واللوائح والتعليمات الرقابية. **(Terblanche ,2013, 116)**

8- ضمان توفير الصلاحيات اللازمة لدخول موظف مراقب الامتثال على أي اتصال مع أي موظف في المصرف والاطلاع المباشر على الملفات والسجلات وسهولة الوصول الى المعلومات الضرورية التي تمكنه من القيام بعمله، فضلا عن عدم تكليف موظف الامتثال باي مهمة تنفيذية كي لا يحصل التضارب بالمسؤوليات أو مع وظائف أخرى. **(البرزنجي , 2015، 44)**

9- يقوم موظف الامتثال برفع كافة التقارير بشأن نتائج أعمال المراقبة الى المجلس أو اللجنة المنبثقة عنه والتي تراقب تطبيق الامتثال المصرفي. **(brosad das ,2016, b36)**

وتجد الباحثة إن متطلبات الامتثال المصرفي في المصارف العراقية لم تأخذ دورها بشكل يؤمن حماية المال العام وكيفية تطبيق القوانيين الصادرة عن البنك المركزي العراقي ، وخصوصا في مجال بيع العملة ودور مراقب الامتثال في مراقبة الأرباح الناجمة عن عملية البيع ، وهذا يتضح من خلال عجز مراقب الامتثال عن تطبيق مقررات لجنة (بازل) لسنة 2005 والا فان الأرباح الناجمة عن بيع العملة تعد أحد الموارد الاقتصادية والمالية التي تتعب ميزانية الدولة في الوقت الذي لا نجد ذلك من خلال الأزمات المالية التي تعصف في الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي تجده الباحثة في إن مراقب الامتثال كوظيفة نظرية لا تطبيق لها على ارض الواقع ، ذلك لأنها هي المسؤولة عن ضبط حركة المال والتعاملات المصرفية التي تعود بالنفع على جهتي التعامل (المصارف الحكومية والأهلية والبنك المركزي العراقي) .

ثامناً: علاقة مجلس إدارة المصرف بمراقب الامتثال

في التنظيم الإداري تتشكل الدوائر دائما من رأس الهرم الى قواعد، ولذلك نجد إن ارتباط مجلس إدارة المصرف كإدارة عليا بمراقب الامتثال يجب أن تكون مبنية على أساس التكافل والتكامل لأداء مهمة كل منهما وقد حددت مقررات لجنة(بازل) 2005. **(المادة ثانيا، تعليمات مراقبة الامتثال2006/33).**

هذه العلاقة بما يلي

1- حدد مجلس إدارة الشركة بمسؤوليه إدارة مخاطر عدم الامتثال في المصرف.

2- يكون مجلس إدارة المصرف مسؤولاً مباشراً عن سياسة الامتثال التي تهدف الى تطبيق الامتثال ومواكبته للتشريعات المصرفية.

3- يكون مجلس إدارة المصرف مسؤولا عن المراجعة السنوية لسياسة مراقبة الامتثال ومواكبة تطورات عمل المصارف ومراقبة كافة التعديلات التي تحصل أو تطرأ على التعليمات الصادرة على البنك المركزي ويتم هذا من خلال تشكيل لجنة مختصة بالمراقبة.

ومن الجدير بالذكر فان البنك المركزي العراقي التزم بتعليمات مقررات لجنة (بازل) ووضع البنك المركزي العراقي المسؤول المباشر عن مراقبة وتسديد عمل المصرف وموظف الامتثال موضع تنفيذ إذ انه جمع بين الرقابتين (الرقابة على الأداء المصرفي، الرقابة على تطبيق الامتثال) وهذا ما أوجبته المادة 25 من مقررات لجنة (بازل). **(المادة ثانيا، تعليمات مراقب الامتثال 33،2006)**

على أن إدارة المصرف لا بد أن تلتزم بجملة من الالتزامات التي تنسق عملها، ومن بين أبرز تلك الإجراءات:

1- الالتزام باعتماد سياسة مراقب الامتثال وتقييم تلك السياسة كلما تطلب الأمر.
2- الالتزام بتطبيق الألية التي تعتمد تطبيق مقررات لجنة (بازل).
3- الالتزام بتزويد البنك المركزي بقائمة بأسماء هيئة مراقب الامتثال وموظفيه، وقد وضع البنك المركزي العراقي نصب عينيه تعليمات محددة للالتزامات ومسؤوليات مراقبة وظيفة الامتثال من خلال التعليمات التي أصدرها عام 2010. **(تعليمات الامتثال رقم 4 لسنة 2010)**، لكن الملاحظ أن المشرع العراقي حينما وضع هذه التعليمات لم يركز على دور مجلس إدارة المصرف بشكل واضح بل ركزت المادة 71 من التعليمات على مراقب الامتثال وكيفية تعيينه.

تاسعاً: أبعاد الامتثال المصرفي

1- الاستقلالية: أن تكون وظيفة الامتثال مستقلة عن أنشطة المصرف الأخرى. أي استقلالية موظف الامتثال من التدخل الخارجي من قبل الإدارة الأخرى في أداء مهام الامتثال، **وان** هذا المفهوم لا يعني أن إدارة وظيفة الامتثال لا يمكن لها العمل بشكل وثيق مع الموظفين والإدارات في وحدات الأعمال المختلفة بما يخدم الامتثال، وإنما هناك ضرورة لتنمية علاقات تعاون في العمل بين مهام الامتثال ووحدات الأعمال الأخرى ليتسنى التعرف على المخاطر المتعلقة بعدم الامتثال في مراحلها الأولى وأدارتها ، من جملة ما يتطلب لغرض توضيح مقصد هذا الفرع الإشارة الى مبادئ الإعلانات الدولية بشأن الاستقلالية الواجب توفرها لهيئات الرقابة المالية المستقلة, إذ أشار (إعلان ليما) في مستهل ذكره للقسم الخامس منه ضرورة الاستقلالية الإدارة الامتثال داخل المصرف وترتب على انعدام الاستقلال نتيجة مفادها عدم فاعلية تلك الهيئات وعدم قدرتها على العمل بصورة موضوعية, كما أن الاستقلال لا يمكن أن يتحقق مالم نضمن الاستقلال الوظيفي والعضوي أن صح التعبير لأعضاء ومسؤولي مراقب الامتثال **(الركابي،497،2017).**

2- التنظيم: يكون لإدارة الامتثال وضع رسمي داخل البنك يمنحها المكانة المناسبة والاستقلالية على أن يكون ذلك مدرجاً في سياسة الامتثال الخاصة بالبنك أو أيّ وثيقة رسمية أخرى وأن تعمم هذه الوثيقة على كافة العاملين في البنك موضحا فيها موقف الإدارة وسلطتها واستقلالها ويجب أن يشار في الميثاق أو المستند الرسمي إلى النقاط التالية **:(12, 2014 ,miller)**

أ - تدابير لضمان استقلالية وظيفة الامتثال عن أنشطة المصارف التجارية. مع توضيح دورها ومسؤولياتها. وعلاقتها مع الأقسام أو وحدات أخرى داخل المصرف.

ب- حقها في الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بمسؤولياتها. والاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة .

ج- حقها في عمل تحقيقات الاكتشاف أي فرق يتحمل حدوثه في سياسة الامتثال وتعيينها المستشار القانوني الخارجي لتنفيذ هذه المهمة إذا كان ذلك مناسبا .

ت- التزامها بتقديم تقارير رسمية الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. ينبغي أن تطلع جميع مجموعات العمل داخل المصرف على ميثاق الامتثال أو وثائقه الرسمية الأخرى.

3- الكفاءة والخبرة: أن يكون مسؤول الامتثال على درجة عالية من الكفاءة وان تتوفر لديه خبرة واسعة في العمل البنكي وقدرة فهم مراقبة الامتثال بجميع الأنظمة المصرفية والتعليمات الخاصة بمختلف عمليات المصارف والأنظمة المصرفية في تطبيق الامتثال بكفاءة وفاعلية كما أن تدريب وتثقيف جميع أفراد المصرف فيما يتعلق بقواعد الامتثال ذات الصلة بمسئولياتهم الفردية في المصرف وهو أيضا جزء أساسياً من مسؤولية الإدارة العليا في مساعيها ،أساسيا لغرس ثقافة الامتثال , ويعد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤول لين عن ضمان توفير موارد تدريب وتثقيف ملائمة على المستويين الداخلي والخارجي وتوفيرها لكافة أفراد الإدارة العليا والرؤساء والموظفين ذوي الصلة لتمكينهم من اكتساب فهم ملائم لقواعد الامتثال ويعتبر توفير هذه الموارد مؤشراً رئيسا على التزام المصرف بتطبيق الامتثال الفعال من خلال قواعد الامتثال , وعلى إدارة الامتثال مساعدة الإدارة العليا في القضايا التالية

أ- تنظيم مهام تثقيف وتوعية الأفراد بخصوص مسائل الامتثال، بحيث يقوم مدير إدارة الامتثال في هذا الشأن بإعداد برنامج تثقيف وتوعية وتدريب عن الامتثال لكافة أفراد الإدارة العليا ومديري الإدارات والموظفين الذين يعتمد عليهم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق قواعد الامتثال.

ب- أعداد دليل مكتوب موجه الى منسوبي المصرف عن التطبيق الملائم لأنظمة وقواعد ومعايير الامتثال، من خلال السياسات والإجراءات والمستندات الأخرى باعتبارها ادله امتثال ولوائح داخلية. **(Carreta, 2010,11)**

4- تقييم المخاطر: أن تقوم إدارة الامتثال بتقييم ملاءمة سياسة الامتثال وأدلة السياسات والإجراءات بالبنك، والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها ووضع مقترحات للتعديل عند الضرورة وحث الإدارات المعنية بوضع مقترحات التعديل ، ويمكن استعمال التقنية كوسيلة لوضع مؤشرات على الأداء من خلال تصفية أو تجميع البيانات التي يمكن أن تكون مؤشراً على مشاكل الامتثال المحتملة والممكنة (مثالا تزايد حالات الاحتيال, أو تزايد عدد شكاوى العملاء) أن الرقابة الفعالة والمستمرة لمراقب الامتثال تستوجب معرفة المخاطر التي يواجهها مراقب الامتثال نتيجة عدم الامتثال وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير لتجنب تعرض المصرف الى غرامات كبيرة نتيجة أخفاقة في فرض الامتثال داخل المصرف وبالتالي فأن رقابة وقياس المخاطر تحتاج الى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا والجهات الرقابية بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع المصرف المالية والداء . (Victor,2017 ,229)

5- مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال: يقوم برنامج مراقبة الامتثال بمراقبة واختبار مستوى إدراك أبعاد الامتثال من خلال تنفيذ اختبارات كافية وشاملة لمفهوم الامتثال ويجب تقديم تقرير بالنتائج عبر نظام التقارير الى مدير إدارة الامتثال ، وينبغي ادراك أن إدارة الامتثال قد لا تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن التأكد من تطبيق لامتثال بكافة قواعد الامتثال الموضحة سابقا, وإنما يقتصر دورها على تطبيق القواعد ذات العلاقة بمخاطر عدم الامتثال, وعلى إبلاغ كافة إدارات وأعمال المصرف بالقواعد التي ليس لها عالقة بمخاطر عدم الامتثال والتأكد من أدراجها في السياسات والإجراءات الخاصة الإدارات والأعمال وعلى المراقبة والبلاغ في حالة مخالفة أي من تلك القواعد . **(Victor,2017 ,229)**

المبحث الثالث

العلاقة بين المتغير المستقل (الرقابة الإشرافية)

والمتغير التابع (الامتثال المصرفي)

إن المصارف تضطلع بدور كبير في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد وتوفر الأموال اللازمة للاستثمار واستخدام الأموال بأسلوب منظم وطبقا للتنظيم المصرفي، لذلك فان نشاط أي مصرف يرتبط بمنظومة من الإجراءات تشكل حلقة الرقابة الإشرافية وحلقة الامتثال المصرفي حلقتين من هذه السلسة الطويلة ، لذا نجد إن المشرع العراقي قد وضح مهام الامتثال وعينه مراقبا وسماه (مراقب الامتثال) وهو المسؤول مسؤولية مباشرة عن الالتزام بالأنظمة والتعليمات الخاصة بتطبيق قانون المصارف الذي تضمن جملة من التعليمات يلتزم بها مراقب الامتثال من اجل تطبيق تلك الأنظمة والقوانين لا يسما مقررات لجنة (بازل). **(الركابي،2017،497)**

ولعل الرقابة على الأعمال المصرفية تشتمل على تفتيش ومراقبة سير العمليات المصرفية وهذا ما تمثله (الرقابة الإشرافية) لذا فان العمليات المصرفية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحدده قانون البنك المركزي الذي استل أصلا من مقررات لجنة (بازل)، وعلى هذا فان الترابط بين النشاطين يتضح من خلال النقاط التالية: (الباوي ،1963، 292)

1- تخضع للرقابة الإشرافية النشاطات التالية:

يمارس النشاط الإشرافي رقابة على عمليات الإيداع ومعرفة الأموال التي يودعها كل زبون ويشرف على الحفاظ عليها في مكان امن بناءً على عقد الوديعة، ويحقق موظف الرقابة الإشرافية في حجم الفوائد المتحققة للزبون تحقيقا لأهداف إيداع الأموال للمصرف كذلك يشرف على سنداته المالية التي تدار من قبل المصرف ومعرفة الأرباح المتحققة جراء السندات مع الاحتفاظ بسرية تلك المعلومات وهذا من واجب موظف الرقابة الإشرافية.

وفي هذه النقطة يتفق موظف الرقابة الإشرافية مع موظف الامتثال إذ تلتقي مسؤولية كل منهم في هذا الباب.

2- يكون موظف الرقابة الإشرافية مسؤولا عن عمليات الائتمان ويقصد بها تلك العمليات التي بمقتضاها يرتضي المصرف في مقابل فائدة أو عمولة معينه وان يمنح زبونه شخصا أخر بناءً على طلب الزبون سواء بشكل مباشر أم بعد مرور وقت ، كذلك يكون موظف الرقابة الإشراف مشرفا على رؤوس الأموال النقدية ويتأكد من الضمانات التي توفر للزبون هامش الربحية التي

يبغي الحصول عليها وهذه المسؤولية هي المسؤولية ذاتها التي يقوم بها مراقب الامتثال من حيث الحفاظ على الأموال المودعة في المصرف وهذا يعد واجب مشتركا بين الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي .

3- يقوم مراقب الامتثال بتثقيف وتعليم العاملين في المصارف، إذ نصت المادة 36 المبدأ السابع بمسؤولية وظيفة الامتثال بالتوجيه والتعليم لمساعدة الإدارة العليا وبما إن التثقيف والتعليم هو احدى وظائف الامتثال في تقع ضمن الاهتمامات والمسؤوليات التي يضطلع بها مراقب الامتثال (تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف العراقي رقم 4 / 36 لسنة 2010) فضلا عن إن مراقب الامتثال يطلع على كافة الإجراءات والوثائق، مثل أدلة الامتثال ومدونات السلوك الداخلي والمبادئ التوجيهية للممارسات ، وهو نفس الدور الذي يقوم به موظف الرقابة الإشرافية وعليه فان الارتباط بين الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي تتضح من خلال هذه النشاطات ارتباطاً وثيقاً من حيث أداء المصارف بالنسبة للموظفين والزبائن وتداول راس المال ، وهذه العلاقة القائمة بين مراقبة الامتثال والرقابة الإشرافية إشارت لها بوضوح لجنة (بازل) الرقابة الإشرافية ، فأصدرت تعليماتها للمصارف بموجب (تعليمات لجنة بازل في الرقابة المصرفية)

وعليه فان مراقب الامتثال وموظف الرقابة الإشرافية يشكلان حلقتي وصل بين البنك المركزي والمصرف فكلاهما يقومان بوظيفة الرقابة، مع الأخذ بنظر الاعتبار واجبات ومحددات كل منهما وفقا للنظام الداخلي للمصرف وقانون البنك المركزي. (Basel Committee on Banking ((Supervision,2005: p8

الفصل الثالث

الجانب العملي

الفصل الثالث

الجانب العملي

توطئة:

بعد عرض الإطار النظري خلال الفصل الثاني، يهدف الفصل الثالث الى العرض والتعرف على نتائج البحث الميدانية وتحليلها والمتعلق بعينة الدراسة والتي تعكس إجاباتهم والمتمثلة بـ(الاستبانة) وذلك للإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة، وكذلك قبول أو رفض فرضيات البحث حسب النتائج الإحصائية التي سيتم التوصل اليها لمتغيرات البحث (الرقابة الإشرافية، والامتثال المصرفي)

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسة:

أولا: ترميز متغيرات الدراسة وصدق وثبات الاستبانة.

ثانيا: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول

ترميز متغيرات الدراسة وصدق وثبات الاستبانة

أولا: ترميز متغيرات الدراسة

للتحقق من فرضيات الدراسة وتحقيق هدفها بطريقة إحصائية تتسم بالدقة والوضوح، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS – V20) لتحليل البيانات واستخراج النتائج، وقد تم ترميز محوري الدراسة كما في الجدول الاتي:

جدول (4) ترميز متغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	الرمز	عدد الفقرات
المحور الأول/ الرقابة الإشرافية	مستقل	x	**25**
المحور الثاني/ الامتثال المصرفي	معتمد	y	**25**

المصدر : أعداد الباحثة

ثانياً: قياس صدق وثبات استمارة الاستبيان:

أولا: صدق المقياس

أ- الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي اليه، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الفرعي الذي تنتمي اليه. فضلا عن إيجاد معاملات الارتباط بين كل بعد فرعي والدرجة الكلية للبعد الرئيسي الذي ينتمي اليه.

يوضح الجدول (5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الرقابة الإشرافية والدرجة الكلية لنفس البعد الفرعي الذي تنتمي اليه الفقرة، وبين كل بعد فرعي والدرجة الكلية للبعد الرئيسي. إذ يتبين إن معاملات الارتباط جميعها كانت ذات دلالة معنوية، إذ مستوى المعنوية (Sig.) المصاحبة لمعاملات الارتباط اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha=0.05$. لذلك نستنتج إن البعد كان صادقاً لما وضع مفردات لقياسه.

جدول (5): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الرقابة الإشرافية والأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لذلك البعد

البعد الرئيسي	البعد الفرعي	الفقرة	معاملات ارتباط بيرسون الرقابة الإشرافية	
الرقابة الإشرافية	المراجعة الرقابية	أن المراجعة الرقابية ضرورية في الهيكل التنظيمي للمصرف	0. 514**	0.640**
		ضرورة وجود تعليمات واضحة لأساليب المراجعة الرقابية.	0. 662**	
		إن إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية.	0.528**	
		إن تفعيل الرقابة الإشرافية من قبل إدارة المصرف يعمل على معالجة المخاطر.	0.588**	
		يمتاز العمل المصرفي الذي نزاوله بالشفافية العالية	0. 611**	
	المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	إدارة المؤسسة دور في تسهيل مهمات المراقبين	0.579**	0.805**
		تخضع التقارير المالية السنوية الى المراجعة من قبل الإدارة العليا قبل إعلانها	0.656**	
		الصلاحيات الممنوحة للموظفين مستوفية تنسجم مع القوانين والتعليمات النافذة.	0.693**	
		أن موظفي المصرف لا بد إن يكونوا متخصصين في العمل المالي والمحاسبي.	0.512**	
		إن تكون الصلاحيات ضمن قواعد ومقترحات الرقابة الإشرافية.	0.708**	
	أساليب الإشراف	استقبال البيانات ذات الصلة بأداء المصرف من المراجع العليا أحد المهام التي يقوم بها الموظف المختص.	0.593**	0.832**
		تنظيم البيانات المصرفية بشكل إليكتروني كفوء	0.715**	
		الإشراف على إدارة البيانات وتنظيمها في المصرف	0.624**	
		تستطيع إدارة المصرف التعامل مع المواقف غير المتوقعة بمهنية عالية	0.669**	
		يستثمر المصرف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة في التعريف عن أهدافه ومنجزاته	0.637**	
	التقارير الإشرافية	يمكن الكشف عن المشكلات المالية بالاعتماد على التقارير المالية والعمل على معالجتها	0.684**	0.741**
		المساهمة مع الآخرين في صياغة الغايات العليا للمصرف.	0.623**	
		أقوم بتوزيع الموارد المتاحة (مادية، وبشرية، معلوماتية) بين الأنشطة والفعاليات المختلفة.	0.722**	
		البحث عن الفرص الجديدة واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق التفوق التنافسي	0.737**	
		مشاركة العاملين في صناعة القرارات يحدد توجهات المصرف ونطاق أعمالها.	0.716**	
	الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية	يستعمل مسؤولي الصلاحيات التصحيحية والجزائية مهامهم لتحقيق سلامة العمل المصرفي.	0.702**	0.820**
		تتمتع السلطة الرقابية الداخلية برؤية ذات أبعاد شمولية يتم من خلالها وضع الأعمال المصرفية في الطريق الصحيح.	0.779**	
		يستطيع التصدي للمخاطر المصرفية والنهوض بها إلى واقع ممكن التطبيق ضمن رسالة المصارف وأهدافها.	0.824**	
		يجتهد في معرفة ما يجب عمله للتحرك باتجاه الرؤية التصحيحية والجزائية.	0.808**	
		تمتلك السلطة الرقابية القدرة على إقناع الآخرين وتحفيزهم ضمن عمل السلطات الإشرافية	0.765**	

ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (Sig.) اقل من α=0.05

المصدر: أعداد الباحثة

يوضح الجدول (6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الامتثال المصرفي والدرجة الكلية للبعد الفرعي الذي تنتمي اليه، وبين كل بعد فرعي والدرجة الكلية للبعد الرئيسي. إذ يتبين إن معاملات الارتباط جميعها ذات دلالة معنوية، إذ كانت مستوى المعنوية (Sig.) المصاحبة لمعاملات الارتباط اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار $\alpha=0.05$. لذلك نستنتج إن البعد كان صادقاً لما وضع مفردات لقياسه.

جدول (6): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الامتثال المصرفي والأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لذلك البعد

البعد الرئيسي	البعد الفرعي	الفقرة	معاملات ارتباط بيرسون الامتثال المصرفي	
الامتثال المصرفي	الاستقلالية	يعتمد موظف الامتثال على بيانات المصرف في اتخاذ القرار.	0. 656**	0.633**
		تتوفر الظروف المناسبة لتحسين الاستقلالية.	0. 698**	
		هناك ضرورة لاستقلالية الامتثال المصرفي عن أنشطة المصرف.	0.749**	
		ضرورة بيان الدور الرئيسي في أداء مهمة الامتثال المصرفي.	0.750**	
		يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالامتثال بعيدا عن التدخلات الخارجية	0. 778**	
	التنظيم	تنظيم إنتاجية العمل في المصرف جيدة مقارنة بالمنافسين.	0.770**	0.803**
		تنظيم عدد الأفراد العاملين في المصرف كافيا للقيام بالعمليات التشغيلية للمصرف بكفاءة وفاعلية.	0.685**	
		هناك نمو في ودائع المصرف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.	0.751**	
		يهتم المصرف بتحسين الأداء التشغيلي لعملياته باستمرار.	0.822**	
		تحسين الأداء التشغيلي في المصرف يعزز من قدرته التنافسية.	0.634**	
	الكفاءة والخبرة	يسعى المصرف إلى إدخال المختصين بالامتثال لديه في دورات تدريبية لتحسين مهاراتهم وقدراتهم في تقديم الخدمات المصرفية بالجودة المناسبة.	0.726**	0.786**
		يعمل المصرف على إعداد خطة لتحديد الاحتياجات التدريبية للمختصين بالامتثال لديه.	0.732**	
		يشجع المصرف موظفي الامتثال لديه على إكمال تعليمهم العالي.	0.798**	
		ينسق المصرف مع الجامعات العراقية لإقامة دورات تدريبية وتعليمية لموظفي الامتثال لديه لتحسين أدائهم المصرفي.	0.802**	
		يكافئ المصرف العاملين في أقسام وشعب الامتثال المتميزين في الدورات التدريبية والتعليمية.	0.777**	
	تقييم المخاطر	يسعى المصرف لإقامة نظام معلوماتي للتدريب والتعليم للحد من المخاطر.	0.742**	0.820**
		يدرب مصرفنا الأفراد العاملين لديه على أداء مختلف الخدمات المصرفية باستمرار لتفادي المخاطر.	0.836**	
		الاهتمام المصرف بالسياسات الداخلية للمصرف.	0.689**	

		العمل على تحسين التعامل مع الزبائن لتجنب المخاطر.	0.726**	
		يحافظ المصرف على نسبة مقبولة من كفاية راس المال لديه تجنبا للمخاطر غير المتوقعة.	0.673**	
	مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	تعمل المصارف على تقديم خدمات بأسلوب جديد.	0.838**	0.813**
		تقوم المصارف بتحسين جودة خدماته باستمرار.	0.882**	
		تهتم المصارف بتبسيط إجراءات عملياته الإدارية باستمرار.	0.865**	
		تعمل المصارف على خفض تكلفة خدماته باستمرار.	0.802**	
		تعمل المصارف على تحديث وصيانة الأجهزة المستخدمة في عملياتها باستمرار.	0.792**	
ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (Sig.) اقل من α=0.05				

المصدر : أعداد الباحثة

ب ـ الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين الجدول (7) إن جميع معاملات الارتباط في جميع أبعاد الاستبانة دالة إحصائيا لكون مستوى المعنوية (Sig.) المصاحب لمعاملات ارتباطها بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار α=0.05

جدول (7): معاملات الارتباط بين كل المتغيرات الرئيسة للدراسة

الأبعاد	معامل ارتباط بيرسون
الرقابة الإشرافية	0.879**
الامتثال المصرفي	0.930**

ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (Sig.) اقل من α=0.05

المصدر: أعداد الباحثة

ثانياً: ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد عدة مرات متتالية. وقد تم إيجاد ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل الفا كرونباخ، وكانت النتائج ملخصة بالجدول (8).

جدول رقم (8): نتائج معامل الفا كرونباخ والصدق الذاتي

أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
الرقابة الإشرافية	**25**	**0.884**	**0.940**
الامتثال المصرفي	**25**	**0.885**	**0.941**
المجموع	**50**	**0.922**	**0.960**

الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل الفا كرونباخ

إذ يتضح من نتائج الجدول (8) إن قيمة معامل الفا كرونباخ مرتفعة لكل بعد (الرقابة الإشرافية إذ بلغت (0.884) والامتثال المصرفي بلغت (0.885) بينما بلغت لجميع الأبعاد (0.922) ويلاحظ إن قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع الأبعاد مجتمعة أكبر من قيمة المعامل لكل بعد، وهذا بطبيعة الحال عائد الى خاصية معامل الفا كرونباخ الذي يزداد بزيادة عدد الفقرات وهذا الأخير بدوره يؤدي الى زيادة الثبات. كما نلاحظ إن قيمة الصدق الذاتي ظهرت مرتفعة لأبعاد الدراسة إذ بلغت (0.940، 0.941) بينما بلغت لجميع الأبعاد 0.960 إذ يعطي مؤشراً واضحاً على إن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

المبحث الثاني

تحليل نتائج عينة الدراسة

لقد تم احتساب الإحصاءات الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المعلومات الشخصية ولكل متغير من متغيرات محاور الدراسة الثلاثة، وكذلك احتساب الأهمية النسبية كقيمة تقديرية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لكل فقرة من فقرات محوري الدراسة.

أولا: تحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة (البيانات العامة)

الجداول الأتية توضح الخصائص والسمات لكل فقرة من فقرات المعلومات العامة في الاستبيان

1. الجنس

جدول (9) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	النسبة المئوية
ذكر	% 74.1
أنثى	% 25.9
المجموع	100

المصدر: أعداد الباحثة

يوضح الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، وقد بلغت نسبة الذكور (74.1%) من إجمالي عينة الدراسة وهي نسبة كبيرة تمثل تقريباً ثلاثة أرباع العينة، بينما بلغت نسبة الإناث (25.9%) من إجمالي العينة، وكما موضحة بالشكل البياني الاتي:

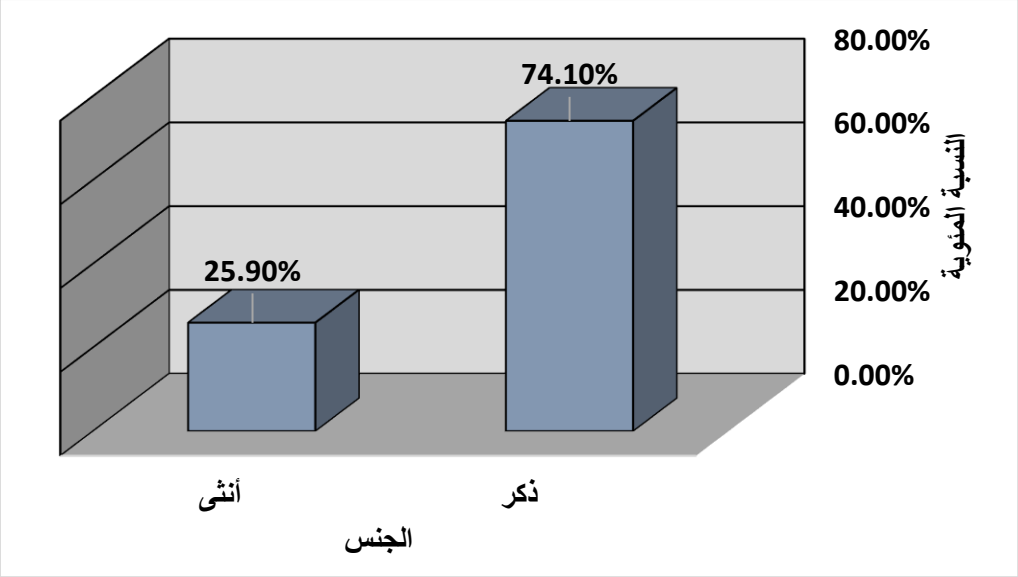

شكل (8) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

2. العمر

جدول (10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات الأعمار

فئات الأعمار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	% 12.1
من30-40 سنة	% 54.3
40-50 سنة	% 24.1
أكثر من 50 سنة	% 9.5
المجموع	100

المصدر: أعداد الباحثة

يبين الجدول (10) توزيع المستجيبين حسب فئات الأعمار، وقد اتضح إن أكبر نسبة للمستجيبين هم الذين تتراوح أعمارهم بين (30 – 40) سنة إذ بلغت نسبتهم (54,3%) من إجمالي العينة، تلتها نسبة المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين (40 – 50) بنسبة (24,1%)، وجاءت بعدها نسبة المستجيبين الذين كانت أعمارهم اقل من (30) سنة بنسبة

(12,1%) مـن إجمـالي العينـة، بينمـا كانـت اقـل نسـبة للمسـتجيبين الـذين أعمـارهم أكثـر مـن (50) سنة إذ بلغت (9,5%)، والشكل البياني الاتي يبين ذلك.

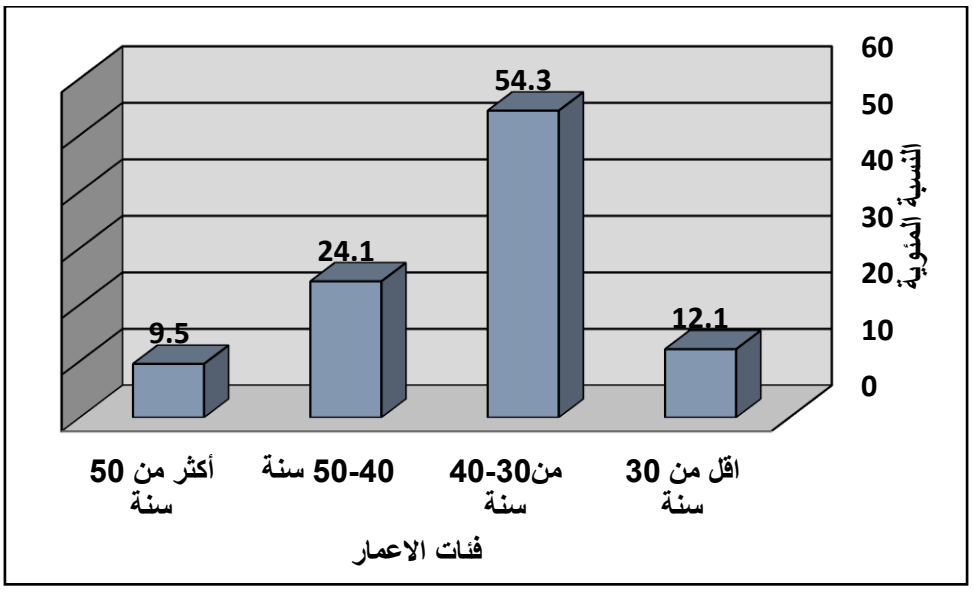

شكل (9) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات الأعمار

3. سنوات الخدمة

جدول (11) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	النسبة المئوية
اقل من5 سنوات	% 9.5
10 -5	% 29.3
15-10	% 28.4
20-15	% 18.1
20سنة فأكثر	% 14.7
المجموع	100

المصدر: أعداد الباحثة

من نتائج الجدول (11) يتضح إن نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (اقل من 5 سنوات) (9,5%) من إجمالي العينة وهي اقل نسبة، ونسبة المستجيبين الذين تتراوح سنوات خدمتهم بين (5-10) سنوات بنسبة (29,3%)، وكانت نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (10-15) سنة بنسبة (28,4%) من إجمالي أفراد العينة، أما المستجيبين الذين سنوات خدمتهم تتراوح بين (15- 20) سنة (18,1%)، بينما كانت نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (20 سنة فأكثر) (14,7%) من إجمالي عينة الدراسة، والرسم البياني الاتي يوضح ذلك.

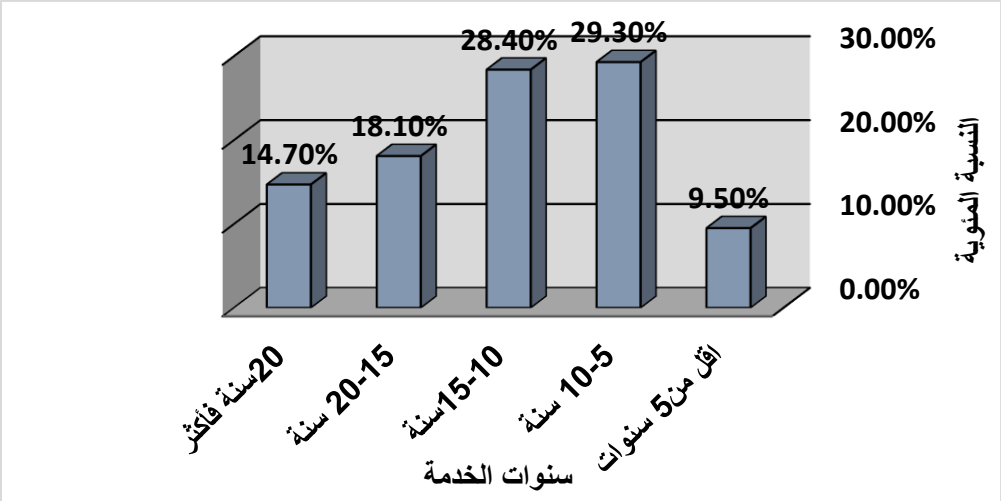

شكل (10) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

4. التحصيل العلمي

جدول (12) توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	النسبة المئوية
بكالوريوس	% 55.7
ماجستير	% 31.3
دكتوراه	% 9.6
غير ذلك	% 3.4
المجموع	100

المصدر: أعداد الباحثة

يبين الجدول (12) توزيع أفراد العينة حسب تحصيلهم العلمي، وكانت أكبر نسبة للمستجيبين الذين يحملون شهادة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (55,7%) وهي أكثر من نصف عينة الدراسة، تلتها نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الماجستير بنسبة (31,3 %) وتمثل أكثر من ربع عينة الدراسة، ومن ثم نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الدكتوراه بنسبة (9,6 %)، وكانت اقل نسبة للمستجيبين الذين شهادات أخرى، إذ بلغت نسبتهم (3,4 %) من إجمالي عينة الدراسة، وكما هي مبينة بالشكل التالي.

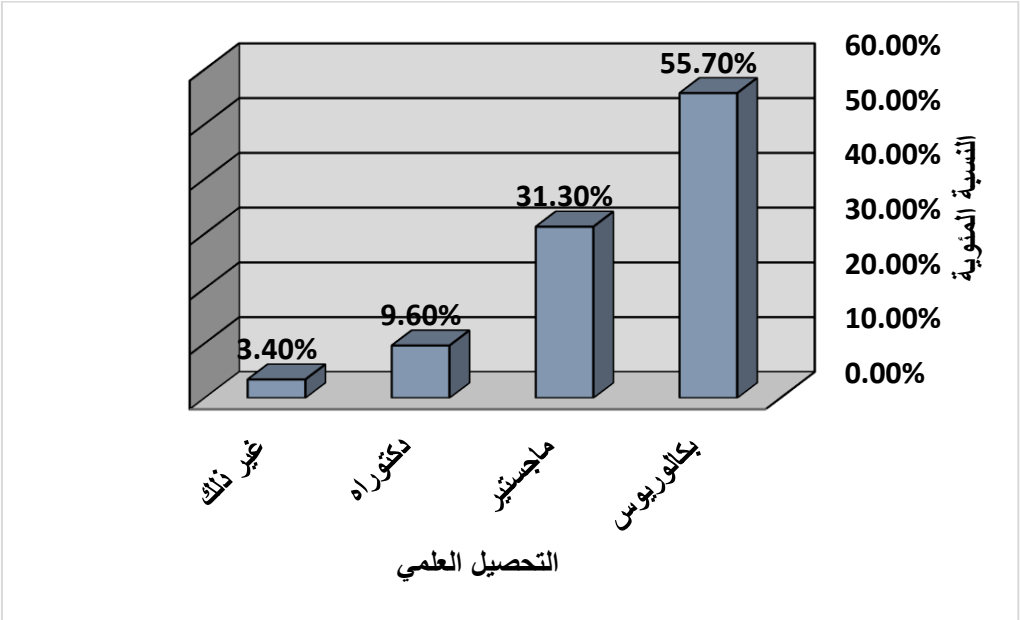

شكل (11) توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي

5. التخصص العلمي

جدول (13) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص	النسبة المئوية
علوم مالية ومصرفية	%23.3
محاسبة	%37.1
إدارة أعمال	%12.2
اقتصاد	%15.2
غير ذلك	%12.2
المجموع	100

المصدر أعداد الباحثة

يوضح الجدول (13) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي، وكانت أكبر نسبة للمستجيبين من ذوي اختصاص المحاسبة إذ بلغت نسبتهم (37,1%)، تلتها نسبة المستجيبين من ذوي الاختصاص العلوم المالية والمصرفية بنسبة (23,3%) من إجمالي عينة الدراسة، وبلغت نسبة المستجيبين من ذوي **اختصاص الاقتصاد إذ بلغت نسبتهم (15,2%)، وتساوت نسب المستجيبين من ذوي اختصاص إدارة الأعمال مع الذين يحملون اختصاصات** أخرى إذ بلغت النسبتان (12,2%)، والشكل البياني الاتي يبين ذلك.

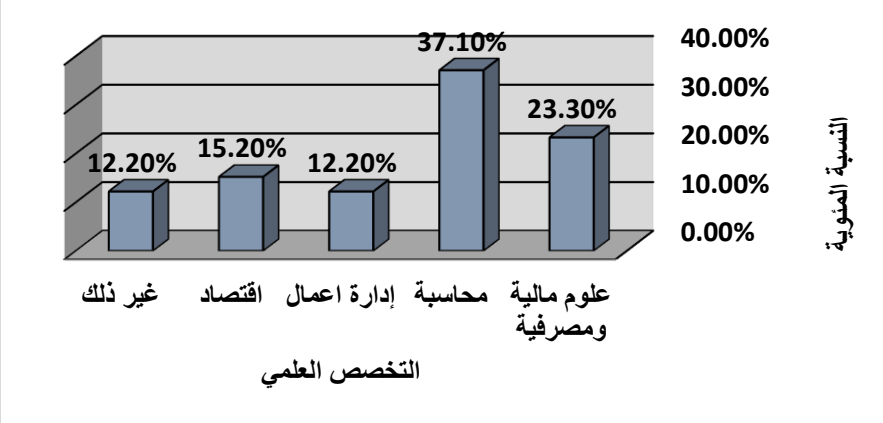

شكل (12) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

5. العنوان الوظيفي

جدول (14) توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	النسبة المئوية
مدير قسم الامتثال	%20
م. مدير قسم الامتثال	%16
مراقب الامتثال	%10
مدير إدارة المخاطر	%10
خبير مالي	%8
محلل مخاطر	%6
أخرى	%30
المجموع	100

يبين الجدول (14) توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي ، إذ بلغت نسبة المستجيبين الذين يحملون صفة (مدير قسم الامتثال) (20%) ، و بلغت نسبة المستجيبين الذين يحملون صفة (م. مدير قسم الامتثال) (16%) والذين يحملون صفة (مراقب الامتثال) (10%) والذين يحملون صفة (مدير إدارة المخاطر) (10%) ، والذين يحملون صفة (خبير مالي) (8%) ، بينما كانت اقل نسبة للمستجيبين الذين يحملون صفة (محلل مخاطر) (6%) ، وان نسبة (30%) من المستجيبين يحملون صفات وظيفية أخرى لم تذكر في الاستبيان ، وكما هي موضحة في الشكل البياني الاتي.

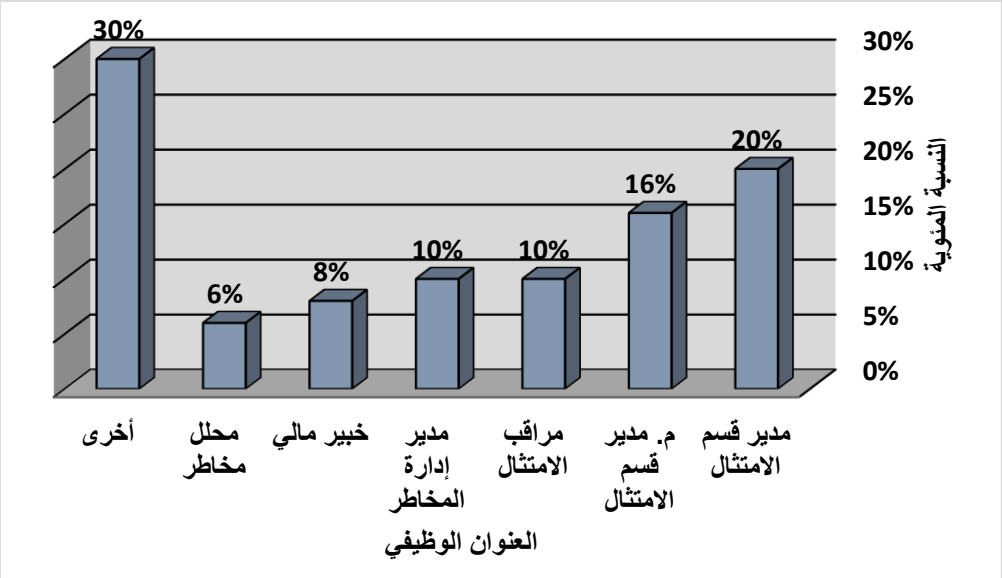

شكل (13) توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي

ثانياً: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

الجداول الأتية تبين الإحصاءات الوصفية كـالتكرارات والنسب المئوية لمتغيرات البحث كافة، وكذلك المتوسطات الموزونة والانحرافات المعيارية لكل متغير من متغيرات محوري الدراسة، فضلاً عن احتساب الأهمية النسبية والتي تم احتسابها كقيمة تقديرية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

المحور الأول: الرقابة الإشرافية

تبين نتائج الجدول (15) أدناه التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، فضلاً عن الأهمية النسبية لجميع فقرات المحور الأول (الرقابة الإشرافية) من الدراسة ، ومن خلال نتائج الجدول يتضح إن الفقرة **(y12) (ضرورة وجود تعليمات واضحة لأساليب المراجعة الرقابية)** (ضمن المراجعة الرقابية) حصلت على اعلى أهمية نسبية من بين فقرات المحور الأول من الاستبيان إذ بلغت **(91.16)** ، بمتوسط حسابي قدره **(4.558)** وانحراف معياري **(0.55)** ، وهذا يعني

إن الفقرة (y12) قد حققت اعلى مستوى من الاتفاق حسب أراء عينة الدراسة ، تلتها الفقرة **(y11) (أن المراجعة الرقابية ضرورية في الهيكل التنظيمي للمصرف)** (أيضا ضمن المراجعة الرقابية) إذ كانت الأهمية النسبية لها **(88.8)** بمتوسط حسابي **(4.44)** وانحراف معياري (0.567) ، ثم تلتها الفقرة **(y13) (إن إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية)** وهي كذلك ضمن المراجعة الرقابية إذ كانت أهمتها النسبية **(88.6)** بمتوسط **(4.43)** وانحراف معياري **(0.613)** .

بينما نالت الفقرة **(y15) (يمتاز العمل المصرفي الذي نزاوله بالشفافية العالية)** وهي أيضا ضمن المراجعة الرقابية اقل أهمية نسبية من بين جميع فقرات المحور الأول من الاستبيان إذ بلغت **(67.74)** بمتوسط حسابي **(3.387)** وانحراف معياري **(0.983).**

جدول (15) يمثل متغير الرقابة الإشرافية للاستبيان

الأسئلة	التكرارات					النسبة المئوية					الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الأولية حسب الأهمية النسبية
	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة				
X11	51	57	1	1	0	54,9	51,4	0.9	0,9	0	4.44	0.567	88.8	الثاني
X12	64	46	0	1	0	57.7	41.4	0	0.9	0	4.558	0.55	91.16	الأول
X13	55	51	4	1	0	49.5	45.9	3.6	0.9	0	4.43	0.613	88.6	الثالث
X14	46	59	5	1	0	41.4	53.2	4.5	0.9	0	4.351	0.612	87.02	الرابع
X15	18	28	45	19	1	16.2	25.2	40.5	17.1	0.9	3.387	0.983	67.74	الخامس والعشرون
X21	39	67	5	0	0	35.1	60.4	4.5	0	0	4.306	0.552	86.12	السادس
X22	34	51	20	6	0	30.6	45.9	18	5.4	0	4.0182	0.841	80.364	الثالث عشر
X23	21	48	33	9	0	18.9	43.2	29.7	8.1	0	3.729	0.862	74.58	الثالث والعشرون
X24	45	43	15	8	0	40.5	38.7	13.5	7.2	0	4.126	0.905	82.52	التاسع
X25	23	62	22	3	1	20.7	55.9	19.8	2.7	0.9	3.9273	0.771	78.546	التاسع عشر
X31	24	71	15	1	0	21.6	64	13.5	0.9	0	4.063	0.622	81.26	الثاني عشر
X32	41	53	13	3	1	36.9	47.7	11.7	2.9	0.9	4.171	0.807	83.42	الثامن
X33	33	68	10	0	0	29.7	61.3	9	0	0	4.207	0.589	84.14	السابع
X34	17	55	30	9	0	15.3	49.5	27	8.1	0	3.72	0.822	74.4	الرابع والعشرو

ن														
السابع عشر	79.46	0.791	3.973	0	2.7	24.3	45.9	27	0	3	27	51	30	X35
الحادي عشر	82.16	0.692	4.108	0	4.5	5.4	64.9	25.2	0	5	6	72	28	X41
الثامن عشر	79.28	0.659	3.964	0	1.8	18	62.2	18	0	2	20	69	20	X42
الرابع عشر	80.36	0.725	4.018	0	2.7	17.1	55.9	24.3	0	3	19	62	27	X43
الخامس	86.48	0.74	4.324	0	3.6	5.4	45.9	45	0	4	6	51	50	X44
العاشر	82.34	0.828	4.117	0.9	2.7	15.3	45.9	35.1	1	3	17	51	39	X45
العشرون	78.54	0.722	3.927	0	1.8	24.3	53.2	20.7	0	2	27	59	23	X51
الثاني والعشرون	77.28	0.803	3.864	0	3.6	28.8	45	22.5	0	4	32	50	25	X52
الخامس عشر	80	0.762	4	0	3.6	18	53.2	25.2	0	4	20	59	28	X53
الحادي والعشرون	77.82	0.755	3.891	0.9	1.8	23.4	55	18.9	1	2	26	61	21	X54
السادس عشر	79.82	0.680	3.991	0	2.7	15.3	62.2	19.8	0	3	17	69	22	X55

المصدر: أعداد الباحثة

المحور الثاني: الامتثال المصرفي

توضح نتائج الجدول (16) الإحصاءات الوصفية لجميع فقرات المحور الثاني (**الامتثال المصرفي**) من الدراسة ، ومن خلال النتائج يتضح إن الفقرة**(y14) (ضرورة بيان الدور الرئيسي في أداء مهمة الامتثال المصرفي)** ضمن (الاستقلالية) حصلت اعلى نسبة من الأهمية النسبية من بين جميع فقرات المحور الثاني للاستبيان ، إذ بلغت أهميتها النسبية **(85.58)** ، وبمتوسط حسابي **(4.279)** وانحراف معياري **(0.689)** ، تلتها الفقرة **(y25) (تحسين الأداء التشغيلي في المصرف يعزز من قدرته التنافسية)** ضمن (التنظيم) إذ بلغت أهميتها النسبية **(85.22)** بمتوسط حسابي قدره **(4.261)** وانحراف معياري **(0.656)** ، وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية الفقرة **(y15) (يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالامتثال بعيدا عن التدخلات الخارجية)** ضمن (الاستقلالية) إذ بلغت أهميتها **(82.88)** بمتوسط **(4.144)** وانحراف معياري **(0.913)**.

ونالت الفقرة (y54) (تعمل المصارف على تحديث وصيانة الأجهزة المستخدمة في عملياتها باستمرار) ضمن (مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) اقل نسبة من الأهمية النسبية من بين فقرات المحور الثاني للاستبيان، إذا بلغت **(69.54)** بمتوسط حسابي **(3.477)** وانحراف معياري **(0.797)**.

جدول (16) يمثل متغير الامتثال المصرفي للاستبيان

الأسئلة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الأولية حسب الأهمية النسبية
	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	اتفق بشدة لا	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	اتفق بشدة لا				
y11	34	62	9	6	0	30.6	55.9	8.1	5.4	0	4.12	0.772	82.4	الخامس
Y12	30	48	25	8	0	27	43.2	22.5	7.2	0	3.9	0.883	78	الخامس عشر
Y13	40	50	17	4	0	36	45	15.3	3.6	0	4.135	0.803	82.7	الرابع
Y14	44	56	9	2	0	39.5	50.5	8.1	1.8	0	4.279	0.689	85.58	الأول
Y15	45	46	12	7	1	40.5	41.4	10.8	6.3	0.9	4.144	0.913	82.88	الثالث
Y21	20	58	29	4	0	18	52.3	26.1	3.6	0	3.8463	0.753	76.926	الثامن عشر
Y22	31	52	21	7	0	27.9	46.8	18.9	6.3	0	3.9642	0.852	79.284	التاسع
Y23	13	44	42	11	1	11.7	38.7	38.7	9.9	0.9	3.504	0.862	70.08	الرابع والعشرون
Y24	31	51	21	8	0	27.9	45.9	18.9	7.2	0	3.945	0.872	78.9	الحادي عشر
Y25	41	59	10	1	0	36.9	53.2	9.0	0.9	0	4.261	0.656	85.22	الثاني
Y31	36	52	19	4	0	32.4	46.8	17.1	3.6	0	4.081	0.799	81.62	السابع
Y32	26	53	30	2	0	23.4	47.7	27.0	1.8	0	3.927	0.759	78.54	الرابع عشر
Y33	21	46	36	5	3	18.9	40.5	32.4	5.4	0	3.675	0.935	73.5	الثاني والعشرون
Y34	18	55	27	10	1	15.3	49.5	24.3	9.9	0.9	3.684	0.884	73.68	الحادي والعشرون
Y35	19	44	29	19	0	17.1	39.6	26.1	17.1	0	3.567	0.968	71.34	الثالث والعشرون

الثالث عشر	78.542	0.771	3.9271	0	4.5	19.8	54.1	21.6	0	5	21	60	25	Y41
الثاني عشر	78.72	0.887	3.936	0.9	6.3	18.0	47.7	27.0	1	6	20	54	30	Y42
الثامن	80.54	0.693	4.027	0	1.8	17.1	57.7	23.4	0	1	20	64	26	Y43
العاشر	79.28	0.819	3.964	0	5.4	18.9	49.5	26.1	0	6	21	55	29	Y44
السادس	82.34	0.697	4.117	0	1.8	13.5	55.9	28.8	0	2	15	62	32	Y45
السادس عشر	77.64	0.860	3.882	0	7.2	21.6	46.8	24.3	0	7	24	52	27	Y51
التاسع عشر	76.92	0.926	3.846	0	9.0	24.3	39.6	27.0	0	10	27	44	30	Y52
عشرون	74.58	0.962	3.729	1.8	9.9	22.5	45.0	20.7	2	11	25	50	23	Y53
الخامس والعشرون	69.54	0.797	3.477	3.6	13.5	27.9	41.4	13.5	4	15	30	46	16	Y54
السابع عشر	77.1	0.784	3.855	0	5.4	22.5	53.2	18.9	0	6	24	60	21	Y55

المصدر: أعداد الباحثة

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات محاور الدراسة

يعد التوزيع الطبيعي من اهم الأدوات وأكثرها استخداماً في التحليل الإحصائي ، وقد تم استعمال اختبار كولمكروف- سمير نوف (K-S) **لاختبار** التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبيان واتضح إنها لا تتبع التوزيع الطبيعي ، إذ كانت القيمة المعنوية (P – Value) المصاحبة لإحصائيه الاختبار اقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) ، وباستعمال احدى طرق التحويلات المعروفة تمت معالجتها ، من خلال توليد متغيرات عشوائية جديدة تتبع التوزيع الطبيعي باستعمال اسلوب الارقام العشوائية ، ومن ثم اختبارها باستعمال اختبار كولمكروف – سمير نوف (K-S) ، وكانت النتائج كالاتي :

1- المحور الأول: الرقابة الإشرافية

جدول (17) اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الأول للاستبيان

المتغيرات	K-Sقيمة اختبار	Sigالقيمة الاحتمالية
X11	0.050	0.200
X12	0.069	0.241
X13	0.069	0.241
X14	0.052	0.123
X15	0.038	0.201
X21	0.057	0.133
X22	0.061	0.324
X23	0.049	0.211
X24	0.040	0.200
X25	0.047	0.244
X31	0.061	0.324
X32	0.057	0.133
X33	0.053	0.245
X34	0.050	0.200
X35	0.079	0.089
X41	0.076	0.130
X42	0.060	0.221

0.202	0.051	**X43**
0.221	0.060	**X44**
0.213	0.042	**X45**
0.244	0.071	**X51**
0.049	0.085	**X52**
0.133	0.057	**X53**
0.209	0.038	**X54**
.1360	0.076	**X55**

المصدر : أعداد الباحثة

يبين الجدول (17) نتائج اختبار كولمكروف- سمير نوف (**K-S**) ويظهر إن القيمة المعنوية لإحصائيه الاختبار (**P-Value**) ولجميع فقرات المحور الأول (**الرقابة الإشرافية**) من الدراسة كانت أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، أي إن جميع فقرات المحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي.

- **المحور الثاني: الامتثال المصرفي**

جدول (18) اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني للاستبيان

المتغيرات	K-Sقيمة اختبار	Sig القيمة الاحتمالية
y11	0.061	0.200
Y12	0.056	0.099
Y13	0.060	0.198
Y14	0.058	0.231
Y15	0.043	0.244
Y21	0.069	0.321
Y22	0.050	0.245
Y23	0.049	0.198
Y24	0.045	0.117
Y25	0.047	0.298
Y31	0.050	0.245
Y32	0.062	0.178
Y33	0.062	0.178
Y34	0.071	0.173

0.081	0.080	**Y35**
0.126	0.076	**Y41**
0.265	0.070	**Y42**
0.208	0.055	**Y43**
0.209	0.063	**Y44**
0.087	0.038	**Y45**
0.198	0.060	**Y51**
0.341	0.073	**Y52**
0.200	0.061	**Y53**
0.095	0.039	**Y54**
.2090	0.068	**Y55**

المصدر: أعداد الباحثة

يتبين من الجدول (18) إن القيمة الاحتمالية لإحصائيه اختبار كولمكروف- سمير نوف (**K-S**) ولجميع فقرات المحور الثاني (**الامتثال المصرفي**) من البحث كانت أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، أي إن جميع متغيرات المحور الثاني تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبار علاقات الارتباط:

تم استعمال مصفوفة الارتباطات (معاملات الارتباط البسيط لبيرسون Pearson) لغرض اختبار فرضيات التحقق من قوة واتجاه علاقة الارتباط بين المتغيرات وأبعادها في الفرضيات الرئيسة والفرعية، إذ يشير (Sig.) في الجدول الى القيمة الاحتمالية التي تختبر معنوية معامل الارتباط البسيط. ويتم الحكم على مقدار قوة العلاقة ونوعها من خلال قيمة معامل الارتباط. وفي أدناه سيتم التطرق لمناقشة نتائج اختبار فرضيات العلاقة.

- **الفرضية الرئيسية الأولى**

H_0: لا توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة الإشرافية بمستوى معنوية 5%

H_1: توجد علاقة ارتباط داله إحصائيا بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة الإشرافية بمستوى معنوية 5%

والتي تتفرع الى الفرضيات الأتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المراجعة الرقابية

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المراجعة الرقابية

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد المراجعة الرقابية وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (19) أدناه.

جدول (19): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد الرقابة الإشرافية (n=111)

المتغير	المراجعة الرقابية	Sig	الدلالة
الاستقلالية	0.404	0.000	معنوي
التنظيم	0.404	0.000	معنوي
الكفاءة والخبرة	0.156	0.102	غير معنوي
تقييم المخاطر	0.244	0.010	معنوي
مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	0.172	0.072	غير معنوي

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامجVer. 22 SPSS

يتبين من جدول (19) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة , تقييم المخاطر , مراجعة مستوى ادراك أبعاد الامتثال) ومتغير المراجعة الرقابية، إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط(**0.404** , **0.404**, **0.244**,) موجبة (اقل 05 .0) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية **0.05** معنوية لكون قيمة .Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية **0.05** وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) **وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الامتثال المصرفي و بعد الرقابة الإشرافية).**

أما المتغيرين (الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) فقد امتلكا علاقة طردية ضعيفة غير معنوية إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.172**,0.156**) موجبة (اقل 05 .0) وذات دلالة غير معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05لكون قيمة .Sig لهما (0.072, 0.102) أكبر من مستوى المعنوية .0.05

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات

تم تلخيص معاملات الارتباط بين **بعد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات)** وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (20) أدناه.

جدول (20): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد **المسؤوليات والأهداف والصلاحيات)**

n=111

المتغير	المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	Sig	الدلالة
الاستقلالية	0.343	.000	معنوي
التنظيم	0.343	.000	معنوي
الكفاءة والخبرة	0.341	.000	معنوي
تقييم المخاطر	0.468	.000	معنوي
مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	0.350	.001	معنوي

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامجSPSS Ver. 22

يتبين من جدول (20) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى ادراك أبعاد الامتثال) ومتغير **المسؤوليات والأهداف والصلاحيات** إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (**0.343, 0.343, 0.341, 0.468,0.350**) موجبة (اقل 0.05) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05معنوية لكون قيمة Sig. البالغة (0.000 اقل من مستوى المعنوية (0.05)وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) **وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات)**

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد أساليب الإشراف

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد أساليب الإشراف

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد (**أساليب الإشراف**) وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (21) أدناه.

جدول (21): مصفوفة الارتباط بين **أبعاد الامتثال المصرفي وبعد أساليب الإشراف)** (n=111)

المتغير	أساليب الإشراف	Sig	الدلالة
الاستقلالية	**0.436**	**0.000**	**معنوي**
التنظيم	**0.436**	**0.000**	**معنوي**
الكفاءة والخبرة	**0.376**	**0. 000**	**معنوي**
تقييم المخاطر	**0.458**	**0.000**	**معنوي**
مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	**0.451**	**0.000**	**معنوي**

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامجVer. 22 SPSS

يتبين من جدول (21) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى ادراك أبعاد الامتثال) ومتغير **أساليب الإشراف** إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (**0.436, 0.436, 0.376, 0.458, 0.451**) موجبة (اقل 0. 05) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة .Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) **وقبول فرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد أساليب الإشراف)**

الفرضية الفرعية الرابعة:

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد التقارير الإشرافية

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد التقارير الإشرافية

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد **التقارير الإشرافية** وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (22) أدناه.

جدول (22): مصفوفة الارتباط بين **أبعاد الامتثال المصرفي وبعد التقارير الإشرافية**(n=111)

المتغير	التقارير الإشرافية	Sig	الدلالة
الاستقلالية	**0.286**	**0.002**	**معنوي**
التنظيم	**0.286**	**0.002**	**معنوي**
الكفاءة والخبرة	**0.280**	**0. 003**	**معنوي**
تقييم المخاطر	**0.287**	**0.002**	**معنوي**
مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	**0.210**	**0.027**	**معنوي**

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامجVer. 22 SPSS

يتبين من جدول (22) أن هنالك علاقة ارتباط طردية ضعيف معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) ومتغير **التقارير الإشرافية** إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (**0.286, 0.286, 0.280، 0.287,0.210**) موجبة (اقل 0. 05) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة .Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) **وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد التقارير الإشرافية)**

الفرضية الفرعية الخامسة:

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد **الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية** وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (23) أدناه.

- جدول (23): مصفوفة الارتباط بين **أبعاد الامتثال المصرفي وبعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية** (n=111)

المتغير	الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية	Sig	الدلالة
الاستقلالية	**0.416**	**0.000**	**معنوي**
التنظيم	**0.416**	**0.000**	**معنوي**
الكفاءة والخبرة	**0.473**	**0. 000**	**معنوي**
تقييم المخاطر	**0.502**	**0.000**	**معنوي**
مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	**0.462**	**0.027**	**معنوي**

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامجSPSS Ver. 22

يتبين من جدول (23) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) ومتغير **الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية** إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (**0.416 ,0.416 ,0.473،0.462**) موجبة (اقل5 .0 0) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة .Sig البالغة ((0.000 اقل من مستوى المعنوية(0.05) .

في حين كان قيمة معامل الارتباط للمتغير **(تقييم المخاطر) 0.502** ارتباط قوي وذات دلالة معنوي. تدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) **وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية)**

- **الفرضية الرئيسية الأولى**

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة الإشرافية بمستوى معنوية 5%

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة الإشرافية بمستوى معنوية 5%

يلخص الجدول (24) الاتي نتائج معامل الارتباط بين بعد الرقابة الإشرافية وبعد الامتثال المصرفي

جدول (24): مصفوفة الارتباط بين المتغير الامتثال المصرفي والمتغير الرقابة الإشرافية (n=111)

المتغير	الامتثال المصرفي	Sig	الدلالة
الرقابة الإشرافية	0.642	0.000	معنوي

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامجVer. 22 SPSS

يتبين من جدول (24) أن هنالك علاقة ارتباط قوية وطردية معنويه بين متغير الرقابة الإشرافية ومتغير الامتثال المصرفي، إذ كانت قيمة معامل الارتباط (0.642) موجبة (أكبر من 0. 05) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.000 معنوية لكون قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية (0.05)وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) **وقبول فرضية البديلة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير الامتثال المصرفي والمتغير الرقابة الإشرافية).**

يتضح من خلال نتائج تحليل فرضيات الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي والرقابة الإشرافية أن هناك ارتباط طردي معنوي بين الأبعاد انفه الذكر لكن لا يوجد هناك ارتباط بين أبعاد (الكفاءة والخبرة، مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) غير معنوي في بعد (المراجعة الرقابية) .

ثالثاً: اختبار فرضيات التأثير

اعتمدت الباحثة على تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموصف بالمتغير التابع (**الامتثال المصرفي y**) والمتغير المستقل (X **الرقابة الإشرافية**) من اجل بيان مدى قبول أو رفض الفرضيات الرئيسية والفرعية التي حددت في المنهجية العلمية للدراسة. وكالاتي: -

$$\hat{y} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_1 + \hat{B}_2 x_2 + \hat{B}_3 x_3 + \hat{B}_4 x_4 + \hat{B}_5 x_5$$

- $\hat{y}$ تمثل المتغير المعتمد (**الامتثال المصرفي).**

x1 تمثل المتغير المستقل (المراجعة الرقابية).

x2 تمثل المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).

x3 تمثل المتغير المستقل (أساليب الإشراف).

X4 تمثل المتغير المستقل (التقارير الإشرافية).

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية)

إن أحد أصعب مسائل تحليل الانحدار المتعدد هي اختيار مجموعة المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج. بعد تحديده كأفضل نموذج تم تحديد اهم المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير المعتمد باستعمال **طريقة الانحدار التدريجي *Stepwise Regression***، هذه الطريقة أساسا تعتمد على حساب من معادلات، ففي كل خطوة يتم ترشيح أحد المتغيرات المستقلة للدخول في النموذج حيث إن معيار ترشيح أي متغير مستقل هو قوة الارتباط مع متغير الاستجابة (المعتمد) أما معيار تثبيت أو حذف المتغير المستقل في أي خطوة فهو اختبار (F) أو اختبار (t).

- **الفرضية الرئيسية الثانية:**

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

والتي تتفرع الى الفرضيات الأتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

H_0 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية

H_1 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية

بموجب طريقة (stepwise) يتم إدخال المتغيرات المستقلة (المراجعة الرقابية، المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) واحداً بعد الآخر الى النموذج، علماً بأن المتغير الفرعي الداخل معرض للاستبعاد في الخطوات اللاحقة إذا ثبت عدم معنويته بوجود المتغيرات الأخرى، والمتغيرات المتضمنة في النموذج والتي أثبتت معنويتها

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

جدول (25) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية لتأثير الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

معلمات الانحدار						
معامل التحديد R^2	Fاختبار		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمـــة المعنوية Sig.
	قيمة F المحسوبة	القيمة المعنوية Sig				
0.495	17.55	0.000	β_0	0.975	1.714	0.089
			β_1	0.438	3.217	0.002
			β_5	0.327	3.604	0.000

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_1 = 0.975 + 0.438\,X_1 + 0.327X_5 \quad \ldots\ldots(1)$$

- إذ أن :
- $\hat{y}_1$ تمثل المتغير المعتمد (الاستقلالية)
- x_1 تمثل المتغير المستقل (المراجعة الرقابية)
- x_5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية)

يتضح من النتائج الواردة في جدول (25) ما يأتي:

- **التفسير الإحصائي:**

1- إن قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد قد بلغت (17.55) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5 %) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.000) وهذا يدل على وجود تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

2- إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0. 495) ، وهذا يعني إن الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (49.5%) من التغيرات التي تطرأ على الاستقلالية (y1). أما النسبة المتبقية والبالغة (50.5%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في النموذج الدراسة الحالية.

3- تبين أن أبعاد المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية) ذات تأثيرا غير معنوي نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig أكبر من المستوى المعنوية المحدد للاختبار 0.05.

4 - أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (المراجعة الرقابية X_1) يؤثر معنوياً في **الاستقلالية** y1 بمقدار (.0 438) . وعند تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية X_5) يؤثر معنوياً في **الاستقلالية** y1 بمقدار(0.327).

تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (H_1) (يوجد تأثير بين أبعاد الرقابة الإشرافية وبعد الاستقلالية عند مستوى دلالة 0.05)

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

H_0 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم

H_1 يوجد تأثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة (**stepwise**):

جدول (26) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية لتأثير الرقابة الإشرافية في التنظيم

معلمات الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبارF		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة المعنوية Sig.
	قيمة F المحسوبة	القيمة المعنوية Sig				
0.645	38.369	0.000	β_0	0.713	1.905	0.059
			β_2	0.405	3.867	0.000
			β_5	0.397	4.428	0.000

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة تقديرية للانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_2 = 0.713 + 0.405\, x_2 + 0.397\, x_5 \quad \ldots\ldots (2)$$

إذ أن:

$\hat{y}_2$ تمثل المتغير المعتمد (التنظيم).

وان X2 تمثل المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (26) ما يأتي:

- **التفسير الإحصائي:**

1. إن قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار المتعدد قد بلغت (38.369) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثير على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.
2. إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0. 645) ، وهذا يعني إن الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (64.5%) من التغيرات التي تطرأ على التنظيم (y2). أما النسبة المتبقية والبالغة (35.5%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.
3. ظهر بعد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذات تأثير معنوي في بعد (التنظيم) نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05)، في حين ظهرت بقية الأبعاد (المراجعة الرقابية، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية) غير معنوية.
4. أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات يؤثر معنوياً في التنظيم $\hat{y}_2$ بمقدار (0.405). عندما تتغير مقداره وحدة واحدة من بعد تقييم الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في التنظيم $\hat{y}_2$ بمقدار (0.397).

تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (H1) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من الأبعاد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) في التنظيم عند مستوى دلالة 0.05).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

H_0 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

H_1 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة (**stepwise**):

جدول (27) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثالثة لتأثير الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

معلمات الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة المعنوية Sig.
	قيمة Fالمحسوبة	القيمة المعنوية Sig				
0.473	31.474	0.000	β_0	1.634	4.210	0.000
			β_5	0.547	5.610	0.000

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة تقديرية للانحدار وفق الصيغة الأتية

$$\hat{y}_3 = 1.634 + 0.547\, x_5 \quad \ldots\ldots (3)$$

إذ أن $\hat{y}_3$ تمثل المتغير المعتمد (الكفاءة والخبرة).

وان x5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (27) ما يأتي:

- **التفسير الإحصائي:**

1. إن قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (31.474) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثير على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.
2. إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.473)، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (47.3%) من التغيرات التي تطرأ على الكفاءة والخبرة (y3). أما النسبة المتبقية والبالغة (52.7%.) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي.
3. ظهر بعد (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثيرً معنوي في بعد الكفاءة والخبرة نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية الأبعاد غير معنوية.

4. أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في الكفاءة والخبرة y3 بمقدار (0.547).

تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (H1) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من أبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة عند مستوى دلالة 0.05).

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

H_0 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر

H_1 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة (**stepwise**):

جدول (28) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لفرضية الفرعية الرابعة لتأثير الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر

معلمات الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة المعنوية Sig.
	قيمة F المحسوبة	القيمة المعنوية Sig				
0.552	23.625	0.000	1.362	β_0	3.441	0.001
			0.316	β_1	2.853	0.005
			0.346	β_5	3.647	0.000

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_4 = 1.362 + 0.316\, x_2 + 0.346\, x_5 \quad \ldots\ldots \quad (4)$$

إذ أن $\hat{y}_4$ تمثل المتغير المعتمد (تقييم المخاطر).

وان x2 تمثل المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (28) ما يأتي:

- **التفسير الإحصائي:**

1. إن قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (23.625) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.
2. إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.552)، وهذا يعني إن الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (55.2%) من التغيرات التي تطرأ على تقييم المخاطر (y4). أما النسبة المتبقية والبالغة (44.8%.) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي.
3. ظهر بعد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثير معنوي في بعد تقييم المخاطر نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية غير معنوية.
4. أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات يؤثر معنوياً في تقييم المخاطر (y4) بمقدار (0.316). عندما تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في تقييم المخاطر (y4) بمقدار (0.346).

تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (H_1) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من أبعاد الرقابة الإشرافية في بعد تقييم المخاطر عند مستوى دلالة 0.05).

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية و بعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال

H_1 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية و بعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة (**stepwise**)

جدول (29) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الخامسة لتأثير الرقابة الإشرافية في مستوى إدراك أبعاد الامتثال

معلمات الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبارF		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة المعنوية Sig.
	قيمةF المحسوبة	القيمة المعنوية Sig				
0.51	**18.98**	**0.000**	0.465	β_0	0.838	0.404
			0.434	β_3	2.609	0.010
			0.393	β_5	2.884	0.005

ويمكن كتابة أفضل معادلة تقديرية للانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_5 = 0.465 + 0.434\, x_3 + 0.393\, x_5 \quad \ldots\ldots \quad (6)$$

إذ أن $\hat{y}_5$ تمثل المتغير المعتمد (مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال).

وان X3 تمثل المتغير المستقل (أساليب الإشراف)

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (29) ما يأتي:

- **التفسير الإحصائي:**

1. إن قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (18.98) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثير على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.
2. إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.51)، وهذا يعني إن الانحدار المتعدد يفسر ما نسبته (51%) من التغيرات التي تطرأ على مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال (y5). أما النسبة المتبقية والبالغة (49%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي.

3. ظهر بعد (أساليب الإشراف، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثير معنوي في بعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية الأبعاد غير معنوية.
4. أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد أساليب الإشراف يؤثر معنوياً في مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال (y5) بمقدار (0.434). عندما تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال (y5) بمقدار (0.393).

تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (H_1) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من أبعاد الرقابة الإشرافية في بعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال عند مستوى دلالة 0.05)

- **الفرضية الرئيسية الثانية:**

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في أبعاد الامتثال المصرفي

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في أبعاد الامتثال المصرفي.

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي

جدول (30) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية لتأثير أبعاد الرقابة الإشرافية في أبعاد الامتثال المصرفي

معلمات الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة المعنوية *Sig.*
	قيمة F المحسوبة	القيمة المعنوية *Sig*				
0.64	75.817	0.000	β_0	2.594	1.326	0.188
			β_1	0.835	8.707	0.000

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة تقديرية للانحدار وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{Y} = 2.594 + 0.835\ X \quad \ldots\ldots (7)$$

إذ أن $\hat{Y}$ تمثل المتغير المعتمد (الامتثال المصرفي).

وان X تمثل المتغير المستقل (الرقابة الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (30) ما يأتي:

- **التفسير الإحصائي:**

1- إن قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (75.817) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على إن المتغير المستقل له تأثير على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

2- إن قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.64)، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (64%) من التغيرات التي تطرأ على الامتثال المصرفي (Y). أما النسبة المتبقية والبالغة (36%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي.

3- أن تغير مقدار وحدة واحدة من الرقابة الإشرافية يؤثر معنوياً في الامتثال المصرفي Y بمقدار (0.835).

تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود **(H1) (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير الرقابة الإشرافية على أبعاد الامتثال المصرفي عند مستوى دلالة 0.05).**

يتضح من خلال تحليل اختبار الفرضيات تأثير أبعاد الرقابة الإشرافية على أبعاد الامتثال المصرفي، وقد تبين أن أفضل نموذج خطي عند الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص (يوجد تأثير بين أبعاد الرقابة الإشرافية على بعد تقييم المخاطر) من خلال معنوية النموذج إضافة الى قيمة R^2 والتي بلغت (0.552)، إذ أن المتغيرات (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) كان له تأثير على بعد تقييم المخاطر.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصلت الباحثة في ختام البحث إلى عدد من الاستنتاجات النظرية والعملية يمكن ذكرها بالآتي:

أولاً: الاستنتاجات من الجانب النظري

1 – اتضح أن الرقابة الإشرافية هي المسؤولة عن كافة الإجراءات المتعلقة بعمليات التدقيق وعمليات المراقبة والمتابعة والى ما ذلك من النشاط المصرفي لتحقيق أهداف المصرف في تحقيق ربحية أعلى.

2 - بما إن الامتثال المصرفي يضطلع بدور المراقب على الإجراءات والنشاطات التي يقوم بها المصرف فإن ذلك يعني أن الرقابة الإشرافية هي السلطة العليا لمراقبة تنفيذ الامتثال للأنظمة والقوانيين.

3 – أن العلاقة القائمة بين الرقابة الإشرافية والامتثال هي علاقة تكاملية تبدأ بالرقابة وتنتهي بتقرير الامتثال الذي يبين مدى التزام المصرف بالتعليمات والأنظمة واللوائح التي أشارت اليها ورقة بازل لسنة 2005.

4 - إن الرقابة المصرفية السليمة تعد شرطا أساسيا لاستمرارية نشاط المصارف، وأنها تتكون من مزيج من الرقابة المكتبية والرقابة التعاونية والرقابة الميدانية (التفتيش)، حيث يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة المصرفية على أداء المصارف لمعرفة مدى امتثالها للتشريعات المصرفية ولتحديد نقاط الضعف في الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي.

5 - في حالة عدم امتثال المصارف للقوانين والتعليمات الصادرة يلجأ البنك المركزي العراقي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، وفرض الغرامات بحق المصارف المخالفة ليتحقق الامتثال القسري للتشريعات المصرفية.

6 - لم َيحصل الامتثال المصرفي في العراق على المعالجة التشريعية الكافية على الرغم من الدور الذي يؤديه، إذ إن المشرع العراقي عالجها بمادة واحدة (المادة/٧١) من تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠١٠بخصوص تسهيل قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، والتي اتضح أنها غير كافية للإحاطة بموضوع الامتثال المصرفي في المصارف العراقية وأن الضوابط الخاصة بمراقب الامتثال يتم إصدارها بتعليمات وكتب رسمية من البنك المركزي العراقي.

7 – أن قوة الرقابة الإشرافية تسهم في تعزيز ودعم الامتثال المصرفي من خلال منح الصلاحيات وتوفير الاستقلالية لموظف الامتثال في المصارف.

8 - إنّ استقلالية وظيفة مراقب الامتثال تستوجب عدم تأثير بسياقات عمله، والتقارير الصادرة عنه بالتأثيرات والضغوط، والتدخلات، إذ ترتبط مراقبة الامتثال من الناحية التنظيمية بمجلس الإدارة مباشرة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، ويرفع القسم تقاريره، وتوصياته إلى مجلس الإدارة، وتقريره الفصلي وأي تقارير بالانحرافاتالمصرفية إلى البنك المركزي العراقي.

ثانياً: الاستنتاجات من الجانب العملي

1 - اتضح عن طريق تحليل نتائج الاستبانة وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين محوري الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي، وكذلك وجود تأثير معنوي للرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي، أي أنها علاقة إيجابية وهذا يعني انه كلما ازدادت الرقابة الإشرافية من قبل البنك المركزي زاد الامتثال المصرفي.

2 - أكد التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث ضرورة وجود تعليمات واضحة لأساليب المراجعة الرقابية حيث كانت اعلى أهمية نسبية بين فقرات محور الرقابة الإشرافية.

3 – لوحظ من خلال نتائج الاستبانة إن إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية أي كلما كان العاملون في القطاع المصرفي أكثر معرفةً وفهماً بمفهوم الرقابة كلما كانوا أكثر كفاءة وخبرة وقوة للجهات الرقابية.

4 – تبين من خلال النتائج ضرورة بيان الدور الرئيسي في أداء مهمة الامتثال المصرفي وذلك من خلال ضرورة توفير الاستقلالية مما يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالامتثال بعيداً عن التدخلات الخارجية.

5 – أن نتائج الاستبانة تشير الى وجود ضعف في بعدي (الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) حيث لوحظ عدم حضور اغلب مراقبي الامتثال للدورات التدريبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي، مما يؤثر سلبا في مستوى تأهيلهم لأداء وظيفة مراقب الامتثال، ولا توجد ضوابط أو إجراءات تكفل إلزامية حضورهم في تلك الدورات.

6 – هنالك تأثير قوي بين الرقابة الإشرافية المتمثلة بالبنك المركزي على التنظيم الذي يعزز من وجود الامتثال المصرفي بشكل رسمي داخل المصارف الذي يضمن المكانة المناسبة والاستقلالية حيث يكون ذلك مدرجاً في سياسة الامتثال الخاصة بالبنك.

7 - تبين عدم كفاية أعداد موظفي الامتثال، وبما يتناسب مع العمل المنوط بهم، حيث انه لا يتناسب مع عدد المصارف البالغ (7) مصارف حكومية و(40) مصرفا خاصاً ومختلطاً، وهذه أعداد قابلة للازدياد مستقبلا وهذا يجعل مراقبتها أمراً ليس باليسير.

8 - تعد الرقابة الإشرافية وسيلة لجمع المعلومات والبيانات، والتعرف على حقيقة الوضع المالي للمصارف كما تتيح الفرصة للبنك المركزي العراقي لتكوين فكرة قريبة عن أعمال المصارف، ومدى امتثالها.

9 - أن لمراقب الامتثال دوراً في تحديد المخاطر وتقييمها ووضع وتنفيذ التدابير اللازمة لتخفيف وتقليل المخاطر ومتابعتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر عدم الامتثال وتقديمها الى الدارة العليا في المصرف.

10 - عدم قوة الإجراءات الرقابية الإشرافية للبنك المركزي. وافتقارها إلى أنظمة المعلومات الحديثة.

التوصيات

لقد توصلت الباحثة الى جملة من التوصيات الآتية:

1 – ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالاهتمام التنظيمي والرقابي بتطوير الأساليب والإجراءات وأعمال الرقابة الإشراقية باستخدام البرامج المتطورة والحديثة وقواعد البيانات العالمية للمتابعة وكشف المبكر للمخاطر.

2 - على البنك المركزي العراقي القيام بتطوير إمكانات موظفي قسم مراقبة الامتثال، عن طريق إدخال مراقب الامتثال وموظفيه في دوارات تطويرية وتدريبية تخصصية لزيادة فاعليته، كذلك يفضل زجهم في دورات تدريبية خارج العراق، لتعميق خبراتهم والاستفادة من تجارب المصارف في الدول الأخرى.

3 – على مراقب الامتثال تقديم اقتراح سياسات وإجراءات جديدة أو تحديث سياسات وإجراءات سابقة لإنجاز العمليات المصرفية علىوفق متطلبات تطور النشاط المصرفي.

4– ضرورة تمتع مراقب الامتثال بالحرية في كتابة التقارير الى مجلس أدارة المصرف بشأن مخالفات دون الخشية من التهديد أوالذي من الدارة اتو إي موظف له علاقة بالمخالفة.

5 – ربط موظفي الامتثال بالبنك المركزي لكي يكونوا مستقلين تماماً عن الإدارات المصارف والحفاظ على حريتهم في رفع التقارير بشفافية وأمانة.

6 -زيادة أعداد موظفي الامتثال بما يتناسب مع العمل المصرفي نظراً لزيادة أعداد المصارف مما يساعد في تيسير عملهم في الرقابة والمتابعة.

7 - ينبغي قيام المصارف بتوفير اللوائح والتعليمات لمراقبي الامتثال تكفل لهم الاطلاع الواسع على القوانين والتعليمات ذات الصلة بعملهم ليكون عمله أكثر فاعلية أي كلما كانوا أكثر وأوسع اطلاعا وفهما للقوانيين ومفهوم الرقابة كلما كانوا أكثر تأهيل وخبرة وأدراك.

8 - يتوجب على الإدارة العليا للمصرف الاعتماد على تقارير مراقب الامتثال فيما يخص إدارة مخاطر عدم الامتثال التي يتعرض لها المصرف.

9 - نوصي المشرع العراقي بتنظيم مراقبة الامتثال في المصارف بتشريع مستقل على غرار التشريعات التي أصدرتها اغلب الدول بخصوص مراقبة الامتثال في المصارف.

المصادر

المراجع

ـــ القرآن الكريم

ـــ المصادر العربية

أولا: القوانيين والأنظمة والتعليمات العراقية:

1. تعليمات رقم (4) لسنة 2010 الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.
2. دليل الحوكمة المؤسسة للمصارف العراقية لسنة 2018.
3. قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004.
4. قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1967.
5. قانون المصارف رقم (44) لسنة 2004.

ثانيا: القوانيين والأنظمة العربية:

1. تعليمات مراقبة الامتثال رقم (23 / 2006) صادرة بالاستناد الأحكام المادة (44/ ب) من قانون البنوك الأردني.
2. تعليمات مراقبة الامتثال رقم (33 / 2006) صادرة بالاستناد الأحكام المادة (ثانيا)
2. البنك المركزي المصري http://www.cbe.org.eg/Arabic/ .

قانون البنوك الأردني.

3. مؤسسة النقد العربي السعودي، دليل الالتزام بالأنظمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية ,2008.

ثالثا: الكتب.

1. أبو خشبة وآخرون، محمد محمود:" الإدارة في منظمات الأعمال وأسس الرقابة عليها"، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
2. آل شبيب، دريد كامل: "إدارة البنوك المعاصرة"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان, 2012.
3. -الغزو، فاتن عوض، "القيادة والإشراف الإداري"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن , 2010.
4. الألفي، احمد: الترجمة الكاملة بازل I وبازل II، بنك التسويات الدولي، الإسكندرية، 2009.

5. البرزنجي، احمد محمد مهدي: "سوق المال مدخل مالي /مصرفي"، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، ط1، العراق، بغداد,2016.
6. بصري، مير، "مباحث في الاقتصاد"، ط2، شركة الطباعة المحدودة، بغداد د. ث الثانية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الأمارات ,2010.
7. بهجت، محمد عبد الله قايد، "عمليات البنوك /الخدمات المصرفية "، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1997.
8. حداد وهذلول، أكرم حداد، مشهور، "النقود والمصارف / مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
9. الحديثي، جاسم محمد خلف: "رقابة وتقويم الأداء الحكومي"، ط1، الأهلية للنشر عمان، الأردن ،2009.
10. خلف، فليح حسن،" النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي، الأردن , 2006.
11. خليل والسيد، وائل رفعت، إبراهيم، "التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية " ،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017.
12. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل،" النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل 1990.
13. دودين، احمد يوسف:" إدارة المشاريع، الطبعة العربية، المكتبة الوطنية"، 2012.
14. الدوري والسامرائي، زكريا، يسرى، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، الطبعة الأولى، دار
15. -ذيب، وآخرون، سوزان سمير، شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، عبد الله يوسف سعادة، "أدارة الائتمان"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان,2012.
16. الربيعي وراضي، حاكم محسن، حمد عبد الحسين: "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، ط1، اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن،2011.
17. سمحان ويامن، حسين محمد، إسماعيل يونس، "اقتصاديات النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، 2011.
18. السويدي، سيف سعيد، "النقود والبنوك"، الطبعة الثالثة، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة قطر، قطر، 2002.
19. الشماع وحمود، خليل محمد، خضير كاظم: "نظرية المنظمة " ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2000.
20. الشمري، صادق راشد: "الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية"، ط1، 2016.
21. الشمري، صادق راشد، "أدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية"، مطبعة الفرح، بغداد،2009.
22. الصائغ، نبيل دنون: "الائتمان المصرفي"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2018.

23.العامري والغالبي، صالح مهدي محسن، طاهر محسن منصور:" الإدارة والأعمال"، ط2، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2008.

24. عبد الرحيم، حسن أحمد،" البنوك "، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق القومية المصرية – القاهرة، 2011.

25.عبد النبي، محمد احمد، "الرقابة المصرفية"، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون موزعون، الأردن، 2010.

26.عجمية، محمد عزيز، "النقود والبنوك"، مطبعة دار المعارف، بغداد ،1968.

27.العطار، فؤاد، "مبادئ الإدارة العامة دار، النهضة العربية"، القاهرة، 1974.

28.العقيلي، عمر وصفي: "الإدارة المعاصرة"، دار زهران للنشر، عمان، 2009.

29.العلاق، بشير: "الإدارة الحديثة ونظريات ومفاهيم"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

30.العنزي والماجدي، سعد علي، عبد الرزاق جبر: "المبادئ في إدارة الأعمال"، ط1، مطبعة الكتاب، 2016.

31.عواد، عضيد شياع: "دليل إدارة المخاطر المصرفية"، مطبعة الكتاب، بغداد،2015.

32.القريشي، محمد صالح: "اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية"، ط1، مكتبة الجامعة وإثراء، للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2019.

33.الكراسنة، إبراهيم، "اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وأداره المخاطر"، الطبعة

34.الكفراوي، عوف محمود: "تطور الرقابة المالية تبعا للنظام المالي"، ط1، مؤسسة الثقافة الجامعية والتأثير، مصر، 2013.

35.-مصيحلي شريف علي، محمد، علي، منير محمد، محمد محمود،" الإدارة في منظمات الأعمال وأسس الرقابة عليها "، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر ,2011.

36.ناشر، سوزي عدلي، "مقدمة الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت، 2010.

37.النصيري، سمير عباس: "موسوعة الثقافة المصرفية"، 2011.

38.الهندي، عدنان: "الرقابة والتفتيش من قبل المصارف المركزية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1987. اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن , 2006.

رابعا: البحوث العربية.

1. حسنات، محمد عثمان عبد الله: "البنوك المركزية وظائف ومهام"، بيروت، إدارة بحوث - اتحاد المصارف العربية ،2014.
2. صلاح الدين وصادق راشد، محمد امجن: "تفعيل أنظمه الرقابة المصرفية وتطويرها وفق لمعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجاً"، بحث منشور في النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، كانون الأول / ديسمبر 2010، الصادرة عن اتحاد المصارف العربية.

خامساً: المجلات العربية

1. إبراهيم وشقير، إسماعيل إبراهيم، ومحمد سلمان "مفهوم رقابة البنـك المركـزي على المصارف" (دراسة مقارنة)، (مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية)، 2017.
2. الاسرج، حسين عبد المطلب: "الامتثال في المصارف ودوره في حمايته"، مجلة الدراسات المالي والمصرفية - العدد الثالث /2013.
3. إسماعيل، طيف خالد ،إبراهيم: "مهام مراقب الامتثال في المصارف دراسة مقارنة"، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٣ ،2019.
4. البرزنجي، محمود:" وظيفة مراقبة الامتثال في المصارف التجارية"، مجلة المصارف العراقية،2015.
5. الركابي، سماح حسين علي: "ماهية مراقبة الامتثال في المصارف" (دراسة مقارنة) مجلة أهل البيت، العدد الحادي والعشرون، 2017.
6. الزبيدي، حمزة فائق وهيب: "الامتثال القسري للتشريعات المصرفية – دراسة تحليلية"، بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 4 المجلد 1 2006.
7. الزبيدي، حمزة فائق وهيب، العامري، حوراء احمد سلمان، "دور التفتيش في تحقيق الامتثال
8. سلمان، بسام موسى: "الامتثال في المصارف ودوره في حمايتها"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، أيلول، 2013.
9. صندوق النقد العربي: "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل2012" 2014.
10. علاوي، مهدي: "وظيفة مراقب الامتثال تعريفها وأهميتها ومخاطر عدم الامتثال وأسبابه"، مجلة دراسات مالية ومصرفية، مجلد الثاني، العدد الثالث،2013.
11. غرايه، بريش عبد القادر وزهير، "مقررات بازل 3ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي "مجلة الاقتصاد والمالية ،2015.

12.يوسف، عدنان احمد: "الامتثال في البنوك العربية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، 2013.

سادسا: الرسائل الجامعية

1. الأسدي، احمد إبراهيم عبد الحسين: "تأثيرات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القياس والإفصاح المحاسبي في العراق" دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2010.
2. برابح، بلال: "تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، 2015.
3. التلاوي، علي كريم: "دور مراقب الحسابات في التحقق من امتثال المصارف للمتطلبات القانونية على وفق معيار التدقيق الدولي (250)"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2012.
4. التميمي، محمد خميس حسن: "دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي"، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2013.
5. جلاوي، رشيدة: "لرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك"، رسالة ماجستير 2015.
6. ذهبية بلعيد: " الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007.
7. الزبيدي، فرح علي توفيق: "المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،2015.
8. سلطان، عبير رحمن: "دور مراقب الامتثال في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب" بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد, 2020.

9. سلمان، حوراء احمد: "دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي"، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد, 2014.

10. السهلاني، بلسم حسين رهيف، "استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسية النقدية مع الإشارة الى البنك المركزي العراقي"، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2008.

11. العباسي، أحلام حميد كريم، "مقدرة البنك المركزي العراقي على مواجهة المتغيرات الاقتصادية وحماية الجهاز المصرفي"، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد ،2014.

12. عيسى، أنس عبد الله هلال: "دور أنظمة الامتثال الإلكترونية في مكافحة غسيل الأموال لدى البنوك الأردنية"، رسالة ماجستير إدارة أعمال، جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الاعمال،2012 .

13. مبارك، أحلام موسى: "آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية- دراسة حالة بنك الجزائر "رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2005 .

14. المحلاوي، هناء عواد: "دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الإشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة" شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،2016.

15. موسى، سندس حميد: "البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي"، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2009 .

16. هادي، هالة عايد: "دور الرقابة والتقييم الداخلي في تحقيق الامتثال المصرفي "دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية التقنية الإدارية، بغداد 2014.

17. هاني، منال: "دور الأساليب الرقابية والإشرافية للبنك المركزي في إدارة المخاطر الائتمانية – دراسة حالة بنك الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،2014.

سابعاً: شبكة معلومات دولية

1. أمية طوقان: تعليمات مراقبة الامتثال رقم (33 / 2006) صادرة بالاستناد لأحكام المادة (99/ ب) من قانون البنوك الأردني www.kantakji.com

2. البنك المركزي العراقي مهام مراقب الامتثال.
https://cbi.iq/news/print_news/378

3. الجامعة اللبنانية | مركز المعلوماتية القانونية: التشريعات النافذة.
http://www.legallaw.ul.edu.lb/PrintArticle

4. الرقابة والإشراف على البنوك الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية، www.cbe.org

5. زامل سيد ريحان: يوم الفصل، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر6010، صندوق النقد الدولي متاح على http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2010/09/pdf. Consulté le 24/11/2012

6. عبد النبي، وليد عيدي: "البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الإستراتيجية"، www.cbi.iq

7. عبد الوهاب، أمير: فاطمة أحمد محمد بشير، مقالة عن متطلبات عمل مدير الالتزام بالمصارف، بنك السودان المركزي، 2015 .

ـــ المصادر الأجنبية

ـــ Book

1. HELLWIG, MARTIN, FINANCIAL STABILITY, MONETARY POLICY, BANKING SUPERVISION, AND CENTRAL BANKING, 2014.

2. Garrison, Ray H.and Noreen, Ericw, managerial Accounting athe edmc- GrawHi 2003.

3. Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G- 2000-financial Markets and institution Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed. u.s.a.

4. Rose, peter.S.& Hudging, Sylvia C.-2008-Bank Management and Financial Services – Megraw -Hill Irwin , Zth .ed.u.s.a.

5. Benedek, Petra, compliance management a new response to legal and business challenges, Act polytechnic HUNGARIACA, 2012.

6. Ergys Trana, The compliance function in banks and the Increasing and strengthing its Role-Lessons Learned from Practice, England, 2016.

7. Victor, Enmanuel, The Legal Structure of commercial banks and need for financial Regulation, Erasmus University Rotterdam, 2017.

8. SALONI P. RAMAKRISHNA, Enterprise Compliance Risk Management , Copyright by John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd, 2015.

9. CUKIERMAN, A., CENTRAL BANK STRATEGY, CREDIBILITY, AND INDEPENDENCE, CAMBRIDGE,1992.
10. DONALD, KOCH, SCOTT MAC, TIMOTHY, BANK MANAGEMENT, SOUTHERN METHODIST UNIVERSITY ,2006.

—Research.

1. Aderonke Alberta Tayo-Tiwo, the doctoral dissertation Nigerian Banks' Compliance with the Code of Corporate Governance, Walden University College of Management and Technology ,2018.
2. Asenov, Characteristics OF COMPLIANCE RISK IN BANKING, Economic Alternatives, Issue 4, 2015.
3. Bank Szovetseg, compliance working group,the best practice for Operating the compliance functice,2017.
4. Dniestrzanska, Ewa, Losiewicz, "Monitoring of Compliance Risk in the Bank" Procedia Economics and Finance 26, 2015.
5. Finnegan, Anna marie,(the role of compliance officer in credit unions), 2014.central bank of IreLand
6. Harle, philipp , Basel III , McKinsey & Company , 2010.
7. kufnerova Andrea, Bank regulatory standards and supervision: The impact on the banks' efficiency, MASTER'S THESIS Charles University in Prague Faculty of Social Sciences Institute of Economic Studies, 2016.
8. Miller, Geoffrey, The role of risk management and compliance in banking integration, NELLCO legal scholar ship Repositor new York University school of Law, 2014.
9. Prosad Das, Gautam, SEVP, (GUIDELINESONINTERNAL CONTROL & COMPLIANCE IN BANKS) Mutual Trust Bank 2016.
10. Sapountzi, Loanna, The role of the compliance function as a key element of corporate Governance efficiency in the banking sector, international

HELLENIC UNIVERSITY, school of economics business Administration and Legal studies, GREECE, 2016.

11. Sloka biruta, Lagzdins Arnis, compliance program in LATVIAS banking sector: The Results of Asurvey, University of Latvia faculty of Economics and management, 2012.
12. Tebogo, Baitshepi , Basel III and Risk Management in Banking, ,2012 , Institute of Development Management, Botswana, btebogo@idmbls.co ,www.ssrn.com. working baperes series.
13. Terblanche, JR, (Legal risk and compliance risk in the banking industry in South Africa) 2013.

— Journals.

1. James R. Barth * Frank M. Song* Jesús Saeed ChenLin2013 (Do bank regulation, supervision and monitoring enhance or impede bank efficiency). Journal of Banking &Finance2013.(2892-2897)
2. Carreta, farina, Assessing effectiveness and compliance of banking boards, journal of financial regulation and compliance, http://dx.doj.org/10

3.Aslı Demirgüç-Kunt a, Enrica Detragiache b, Thierry Tressel c, Banking on the principles: Compliance with Basel Core Principles and bank soundness, journal of Finan. Intermediation 17, 2008.

4. Donato Masciandaro, Banking supervision and external auditors: Theory and empirics, Journal of Financial Stability Volume 46, February 2020.
5. Tebogo, Baitshepi , Basel III and Risk Management in Banking, ,2012 , Institute of Development Management, Botswana, btebogo@idmbls.co ,www.ssrn.com. working baperes series

Government Reports.

1. Basel committee on banking supervision, compliance and the compliance function in bank, Basel, 2005.

— Refernces of the web.

1. Teek Kow, legal counse, I financial advisers transaction platform, 2006. WWW.ifasfinancial.com.

2. Misha, Av. Ergys, European Journal of Sustainable Development (2016), http://ecsdev.org.

3. **Bank for International Settlements, Instructions for Basel III implementation monitoring 2006.**
4. **Bank for International Settlements, Instructions for basel III implementation monitoring 2012.**
5. **Basel Committee on Banking Supervision (Guidance on the application of the Core Principles for Effective Banking Supervision to the regulation and supervision of institutions relevant to financial inclusion) September 2016.**

الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة المحكمين

ت	الاسم	التخصص	العنوان
1	أ.د بيداء ستار لفتة	استراتيجية ونظم معلومات	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد
2	أ.د ستار عباس الحميري	إدارة أعمال /إدارة استراتيجية	جامعة بابل /كلية الإدارة والاقتصاد
3	أ.م.د كمال كاظم جواد الشمري	سياسات مالية ونقدية	جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد
4	أ.م.د زينب مكي البناء	إدارة مصارف /إدارة استراتيجية	جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد
5	أ.م.د علي احمد فارس	إدارة مالية	جامعة كربلاء/ قسم العلوم المصرفية
6	أ.م.د هشام طلعت عبد الحكيم	إدارة مالية	جامعة المستنصرية /كلية الإدارة والاقتصاد
7	أ.م.د فايق جواد كاظم	إدارة مصارف	جامعة بغداد/كلية الإدارة والاقتصاد
8	أ.م.د صادق راشد الشمري	إدارة مصارف	كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
9	د. عماد عبد الحسين جياد	محاسبة قانونية	معاون مدير عام مراقبة الصيرفة /البنك المركزي العراقي
10	أ.م. د صلاح الدين الإمام	إدارة مالية ومصرفية	كلية الإدارية التقنية /بغداد

11	أ.م.د محمد محمود الطائي	مشتقات مالية	جامعة بابل /كلية الإدارة والاقتصاد
12	وليد عيدي عبد النبي	إدارة مصارف	مستشار محافظ /البنك المركزي العراقي
13	أ.م.د علي حميد هندي العلي	إدارة مالية	جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد
14	أ.م.د حيدر جواد كاظم	مالية عامة	جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

ملحق رقم (2)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم علوم مالية ومصرفية

تحية واحترام.....

تقوم الباحثة بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بعنوان

الرقابة الإشرافية ودورها في تعزيز الامتثال المصرفي

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث، ويهدف إلى دراسة الرقابة الإشرافية ودورها وأثرها على الامتثال المصرفي، أرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحثة بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (✓) على الإجابة التي ترونها ملائمة. كما تأمل الباحثة أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث.

يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

أشراف

أ.م. د جنان مهدي الدهان

الباحثة

نور جمعه العابدي

القسم الأول: معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (✓)

الجنس: ( ) ذكر , ( ) أنثى

1- العمر:

( ) أقل من 30 سنة

( ) من 30 إلى 40 سنة،

( ) من 40 إلى 50,

( ) أكثر من 50 سنة

2- المؤهل العلمي:

( ) بكالوريوس

( ) ماجستير

( ) دكتوراه

( ) غير ذلك , يرجى التحديد .....

3- التخصص العلمي:

( ) علوم مالية ومصرفية

( ) محاسبة

( ) إدارة اعمال

( ) اقتصاد

( ) غير ذلك يرجى التحديد.....

4- المنصب الوظيفي: .....

5- الخبرة العملية:

( ) أقل من 5 سنوات

( ) من 5 سنوات الى أقل من 10

( ) من 10 سنوات الى أقل من 15

( ) من سنة 15 الى أقل من 20

( ) من20 سنة فأكثر

القسم الثاني: متغيرات البحث

المحور الأول: الرقابة الإشرافية: تعد الرقابة الإشرافية شكل من أشكال الخدمات المصرفية، اذ إنها ليست نشاطا إداريا يهتم بمحاسبة الأفراد ومتابعة مدى التزامهم بمستوى الأداء فحسب، بل هو نشاط ينطوي على فرض سلطة قانونية على الأفراد والمؤسسات في أطار ونطاق القواعد القانونية والضوابط والتعليمات المنصوص عليها في معايير محددة مسبقاً وبما ينسجم مع السياسة النقدية المعدة من قبل البنك المركزي.(Martin Hellwig: 2014 ,29)

((يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية))

أولا: المراجعة الرقابية: هي نشاط تنظيمي ينطوي على فرض سلطة رقابية لمؤسسة ما من اجل الإشراف على مؤسسات أخرى خاضعة لها قانوناً في إطار القواعد القانونية للتأكد من امتثال الأخيرة للوائح التنظيمية التي تم تحديدها.

ت		أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	أن المراجعة الرقابية ضرورية في الهيكل التنظيمي للمصرف.					
2	ضرورة وجود تعليمات واضحة لأساليب المراجعة الرقابية.					
3	إن إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية					
4	إن تفعيل الرقابة الإشراقية من قبل إدارة المصرف يعمل على معالجة المخاطر.					
5	يمتاز العمل المصرفي الذي نزاوله بالشفافية العالية.					

ثانياً : المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: يتمتع نظام الرقابة الإشرافية الفعّال بمسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل سلطة معنية بالرقابة على المصارف ويتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة الإشرافية الذي يمنح كل سلطة رقابية الترخيص والصلاحيات القانونية اللازمة لممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، فضلا عن القيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي

الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	إدارة المؤسسة دور في تسهيل مهمات المراقبين.					
2	تخضع التقارير المالية السنوية الى المراجعة من قبل الإدارة العليا قبل إعلانها.					
3	الصلاحيات الممنوحة للموظفين مستوفية تنسجم مع القوانين والتعليمات النافذة.					
4	إن موظفي المصرف لا بد إن يكونوا متخصصين في العمل المالي والمحاسبي.					
5	إن تكون الصلاحيات ضمن قواعد ومقترحات الرقابة الإشراقية.					

ثالثاً : أساليب الإشراف: من متطلبات الرقابة الإشرافية أن تتابع أي تطورات وتقوم بتقييم لحجم المخاطر المتوقعة للمصرف، على أن يكون هذا التقييم متناسباً مع الأهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي ككل، وتقيمها ومعالجتها، وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك وضع خطط ملائمة بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية، وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية للمصارف بطريقة منظَّمة عندما يتعذر استمرار عملها.

الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	استقبال البيانات ذات الصلة بأداء المصرف من المراجع العليا أحد المهام التي يقوم بها الموظف المختص.					
2	تنظيم البيانات المصرفية بشكل إليكتروني كفوء.					
3	الإشراف على إدارة البيانات وتنظيمها في المصرف.					
4	تستطيع ادارة المصرف التعامل مع المواقف غير المتوقعة بمهنية عالية.					
5	يستثمر المصرف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة في التعريف عن أهدافه ومنجزاته.					

رابعاً : التقارير الإشرافية: هي المراجعة والتحليل للبيانات المالية والتأكد من مدى مطابقتها للأهداف والخطط الموضوعة مسبقا لتحديد الانحرافات وتصحيحها.

الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يمكن الكشف عن المشكلات المالية بالاعتماد على التقارير المالية والعمل على معالجتها.					
2	المساهمة مع الآخرين في صياغة الغايات العليا للمصرف.					
3	أقوم بتوزيع الموارد المتاحة (مادية، وبشرية، معلوماتية) بين الأنشطة والفعاليات المختلفة.					
4	البحث عن الفرص الجديدة واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق التفوق التنافسي					
5	مشاركة العاملين في صناعة القرارات يحدد توجهات المصرف ونطاق أعمالها.					

خامساً : الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية: تقوم السلطة الرقابية في مرحلة مبكرة، بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة أو غير الآمنة التي قد تتعرض لها المصارف أو النظام المصرفي للمخاطر، ويتوافر للسلطة الرقابية الأدوات الرقابية الكافية لاتخاذ ما تراه مناسبًا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما في ذلك إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية بذلك.

الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يستعمل مسؤولي الصلاحيات التصحيحية والجزائية مهامهم لتحقيق سالمة العمل المصرفي.					
2	تتمتع السلطة الرقابية الداخلية برؤية ذات أبعاد شمولية يتم من خلالها وضع الأعمال المصرفية في الطريق الصحيح.					

3	يستطيع التصدي للمخاطر المصرفية والنهوض بها إلى واقع ممكن التطبيق ضمن رسالة المصارف وأهدافها.					
4	يجتهد في معرفة ما يجب عمله للتحرك باتجاه الرؤية التصحيحية والجزائية.					
5	تمتلك السلطة الرقابية القدرة على إقناع الآخرين وتحفيزهم ضمن عمل السلطات الإشرافية.					

المحور الثاني: الامتثال المصرفي: بأنها وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال المصرف وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية التي تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير الى مجلس الإدارة حول مدى الامتثال في المصرف. (Ergys,2016 :172)

((يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية.))

أولاً : الاستقلالية: أن تكون وظيفة الامتثال مستقلة عن أنشطة المصرف الأخرى. أي استقلالية موظف الامتثال من التدخل الخارجي من الإدارة الأخرى في أداء مهام الامتثال.

الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يعتمد موظف الامتثال على بيانات المصرف في اتخاذ القرار.					
2	تتوفر الظروف المناسبة لتحسين الاستقلالية.					
3	هناك ضرورة لاستقلالية الامتثال المصرفي عن أنشطة المصرف.					
4	ضرورة بيان الدور الرئيسي في أداء مهمة الامتثال المصرفي.					
5	يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالامتثال بعيدا عن التدخلات الخارجية					

ثانياً : التنظيم: يكون لإدارة الامتثال وضع رسمي داخل البنك يمنحها المكانة المناسبة والاستقلالية على أن يكون ذلك مدرجاً في سياسة الامتثال الخاصة بالبنك أو أية وثيقة رسمية أخرى وأن تعمم هذه الوثيقة على كافة العاملين في البنك.						
الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تنظيم إنتاجية العمل في المصرف جيدة مقارنة بالمنافسين.					
2	تنظيم عدد الأفراد العاملين في المصرف كافيا للقيام بالعمليات التشغيلية للمصرف بكفاءة وفاعلية.					
3	هناك نمو في ودائع المصرف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.					
4	يهتم المصرف بتحسين الأداء التشغيلي لعملياته باستمرار.					
5	تحسين الأداء التشغيلي في المصرف يعزز من قدرته التنافسية.					

ثالثاً : الكفاءة والخبرة: أن يكون مسؤول الامتثال على درجة عالية من الكفاءة وان تتوفر لدية خبرة واسعة في العمل البنكي وقدرة فهم مراقبة الامتثال بجميع الأنظمة البنكية والتعليمات الخاصة بمختلف عمليات لبنوك والأنظمة.						
الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يسعى المصرف إلى إدخال المختصين بالامتثال لديه في دورات تدريبية لتحسين مهاراتهم وقدراتهم في تقديم الخدمات المصرفية بالجودة المناسبة.					
2	يعمل المصرف على إعداد خطة لتحديد الاحتياجات التدريبية للمختصين بالامتثال لديه.					
3	يشجع المصرف موظفي الامتثال لديه على إكمال تعليمهم العالي.					
4	ينسق المصرف مع الجامعات العراقية لإقامة دورات تدريبية وتعليمية لموظفي الامتثال لديه لتحسين أدائهم المصرفي.					
5	يكافئ المصرف العاملين في أقسام وشعب الامتثال المتميزين في الدورات التدريبية والتعليمية.					

رابعاً : تقييم المخاطر: أن تقوم إدارة الامتثال بتقييم ملاءمة سياسة الامتثال وأدلة السياسات والإجراءات بالبنك، والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها ووضع مقترحات للتعديل عند الضرورة وحث الإدارات المعنية بوضع مقترحات التعديل.						
الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يسعى المصرف لإقامة نظام معلوماتي للتدريب والتعليم للحد من المخاطر.					
2	يدرب مصرفنا الأفراد العاملين لديه على أداء مختلف الخدمات المصرفية باستمرار لتفادي المخاطر.					
3	الاهتمام المصرف بالسياسات الداخلية للمصرف.					
4	العمل على تحسين التعامل مع الزبائن لتجنب المخاطر.					
5	يحافظ المصرف على نسبة مقبولة من كفاية راس المال لديه تجنبا للمخاطر غير المتوقعة.					

خامساً : مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال: يقوم برنامج مراقبة الامتثال بمراقبة واختبار مستوى إدراك أبعاد الامتثال من خلال تنفيذ اختبارات كافية وشاملة لمفهوم الامتثال ويجب تقديم تقرير بالنتائج عبر نظام التقارير الى مدير إدارة الامتثال.						
الرقم		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تعمل المصارف على تقديم خدمات بأسلوب جديد.					
2	تقوم المصارف بتحسين جودة خدماته باستمرار.					
3	تهتم المصارف بتبسيط إجراءات عملياته الإدارية باستمرار.					
4	تعمل المصارف على خفض تكلفة خدماته باستمرار.					
5	تعمل المصارف على تحديث وصيانة الأجهزة المستخدمة في عملياتها باستمرار.					

consists of a mixture of office supervision, cooperative supervision and field supervision (for inspection), where the Central Bank of Iraq exercises the function of supervisory control over the performance of banks to determine the extent of their compliance with the legislation. Banking and to identify weaknesses in the financial, administrative and operational aspects by determining the degree of banking risks to which banks are exposed in order to maintain the financial soundness of the banking sector. As well as a weakness in two dimensions (efficiency and experience, reviewing the level of awareness of the dimensions of compliance), where it was noted that most of the compliance monitors did not attend. For training courses held by the Central Bank of Iraq, which affects. Negatively their level of qualification to perform the job of compliance observer, and there are no controls or procedures. It ensures that their attendance at these courses is mandatory. The study also recommends the necessity for the Central Bank of Iraq to pay attention to the regulatory and oversight in developing methods, procedures and supervisory control work using advanced and modern programs and global databases for follow-up and early detection of risks, as well as the Central Bank of Iraq to pay attention to developing capabilities. Compliance Control Department staff, by introducing the Compliance Monitor, and his staff into carousels. Developmental, specialized training to increase efficiency, experience and awareness, and to engage compliance monitors with training courses outside Iraq, to deepen their expertise and benefit from the experiences of banks in other countries.

Keywords (Supervisory Control, Banking Compliance)

Abstract

Supervisory control is one of the most important functions of the Central Bank of Iraq. Through which it aims to find a strong and sound banking system, and this control is exercised over banks before. Inspection teams to ensure their compliance with laws and regulations, banking orders and instructions, the soundness of their financial positions and their banking reputation. The study aimed to clarify the concept of supervisory control, and compliance. What are the responsibilities and duties that fall on each of the supervisory control committee teams and the banking compliance staff, and is the supervisory oversight enhanced and supportive of banking compliance in Iraqi banks? to make recommendations. In order to achieve the goal of the study, the researcher used previous studies in. The theoretical side as well as access to books and other sources related to the topic of her research. Through it, the conceptual framework of supervisory control and banking compliance, while the practical aspect included the preparation of. A questionnaire consisting of a set of questions that fit the hypothesis developed by the researcher, and the research sample included the Control and Inspection Department in the General Directorate of Banking and Credit Supervision of the Central Bank of Iraq, Al-Rasheed Bank, Al-Rafi Dain Bank, and Trade Bank of Iraq (TBI). The researcher reached a set of theoretical and practical conclusions and recommendations, the most important of which is that proper banking supervision is a prerequisite for the continuity of banks' activity and that it

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Kerbela University
Faculty of Administration and Economics
Department of Financial and Banking Sciences

Supervisory control and its role in promoting compliance banking

An exploratory study in a sample of Iraqi banks

Duration (2020-2021)

a submitted thesis to the Council of the Faculty of Administration and Economics / University of Kerbela, as a part of requirements to obtaining a master's degree in financial and banking sciences

From before

Noor Jummah Falih Al Abedi

Supervised by

Asst. prof. D R. Jenna Mahdi El Dahanu

2021 A.D 1443 A.H